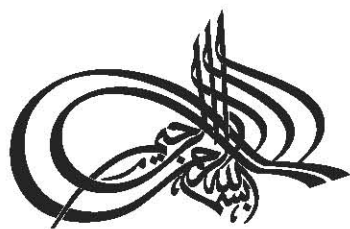


الفقيه المَجْدِد سماحة العلامة المرجع
السَيِّد محمد حسين فضل الله

مناهضة العنف ضد المرأة

إعداد وتنسيق
شفيق محمد الموسوي





الطبعة الثالثة

١٤٣٤هـ — ٢٠١٣م

إصدار المركز الإسلامي الثقافي

لبنان - حارة حريك - مجمع الإمامين الحسين عليه السلام والإمام عليه السلام

هاتف: ٠١/٥٥٧٠٠٠ - ٠١/٥٤٤٤٠٢

خليوي: ٠٣/٥٦٥٠٧٤



البريد الإلكتروني

info@tawasolonline.net

info@fadlullahlibrary.com



المواقع الإلكترونية - المركز الإسلامي الثقافي

www.tawasolonline.net

www.fadlullahlibrary.com

youtube/tawasolonline

Facebook:

مكتبة العلامة المرجع السيد فضل الله العامة

تواصل أون لاين

الفقيه المجدّد سماحة العلامة المرجع
السيد محمد حسين فضل الله رحمته الله

مناهضة العنف ضدّ المرأة

إعداد وتنسيق
شفيق محمد الموسوي

المركز الإسلامي الثقافي
مجمع الإمامين الحسين عليه السلام والإمامين
لبنان - حارة حريك

المقدمة

في اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة الذي أعلنته الأمم المتحدة والذي يصادف في الخامس والعشرين من شهر تشرين الثاني/نوفمبر من كل عام، أصدر سماحة آية الله العظمى السيد محمد حسين فضل الله بتاريخ ٢٧/٢ نوفمبر/٢٠٠٧م فتوى شرعية يحرم فيها ممارسة أي نوع من أنواع الضرب أو العنف ضد المرأة، معلناً أنّ المرأة إنسانٌ مستقلٌ كما الرجل في حقوقه وواجباته، وليس للأب أو الأخ أو الزوج أيُّ سلطة على المرأة البالغة الرشيدة... وعلى إثر إصدار الفتوى اشتعلت الصحف والمجلات والفصائيات ووكالات الأنباء والمواقع الإلكترونية بالحديث عن هذه الفتوى التي مثّلت إضاءة جديدة على مستوى حيوية الفكر الإسلامي وإنسانيته... وقد تفاوتت الردود والتعليقات على هذه الفتوى، ما بين مؤيد ومعارض، ما بين مرحّب ومستنكر... وسيجد القارئ الكريم أنّ الردود المعارضة للفتوى جاءت انفعالية وتفتقد للقراءة الواعية لمضمون الفتوى، ومما يدفع للعجب أنّ بعض هذه الردود أكّد على ضرورة أن تصبر المرأة على ممارسة الضرب والعنف الذي يقع عليها من قبل الزوج، ففي الصبر «منجاة لها في الدنيا والآخرة».

وما يدعو للأسف أيضاً أنّ بعض هذه الردود ينطلق في نظره للمرأة من «التابو» الذكوريّ المتسلّط الذي يضع المرأة تحت سلطة القهر والإذلال، وأنّ هناك «ربّاً» من لحم ودم خلقت المرأة لتقدّم له فروض العبادة والطاعة وكلّ أشكال الطقوس والقرايين، حيث هذا «الربّ» لا يعرف إلاّ استعمال العصا الغليظة، لأنّ المرأة «سجّادة» كلّما ضربها كلّما ازدادت تألقاً ونضارة.

إنّها نظرة التخلف لهذا المخلوق السويّ الذي كرّمه الله سبحانه وتعالى ويحاول البشر أن يرسموا له صورة غير ما رسمها المولى تعالى.

جاءت هذه الفتوى لتَهزّ هذا الواقع ولتعلن من منطلق قرآني إلهي أنّ الضرب والقهر ومصادرة الحقوق للمرأة محرّم ومستوجب غضب الله تعالى، وأنّ للمرأة دوراً يساوي دور الرجل، وقد تفوّق عليه في مواقع كثيرة.

فتاوى سماحة السيّد (رضوان الله عليه) ورؤاه وأفكاره تدكّ بيد رحمانية صلبة هذا الجدار الذي
تكوّم على بعضه مئات من السنوات تخلفاً وعيشاً خارج التاريخ.
من فتاواه المستندة إلى القرآن الكريم والسُنّة النبوية الشريفة تتلمّس الأُمّة طريقها نحو الخلاص..

والله الموفّق

مدير المركز الإسلامي الثقافي

شفيق محمد الموسوي

ربيع الثاني ١٤٣٤ هـ

آذار ٢٠١٣ م



بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة
في بيان شرعيّ دعا فيه للتصدّي لكلّ أنواع العنف الذي يستهدف المرأة
فضل الله: يجوز للمرأة الدفاع عن نفسها ضدّ عنف الرجل

٢٧/ ٢ - نوفمبر/ ٢٠١٧م

٦ ذو القعدة ١٤٣٧هـ

أصدر سماحة العلامة المرجع، السيد محمد حسين فضل الله، بياناً شرعياً لمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف ضدّ المرأة، جاء فيه:

بالرغم من كلّ التقدّم حيال النظرة الإنسانية للمرأة، والتكريم الذي حظيت به قياساً بما كانت عليه في أغلب المجتمعات الشرقية والغربية، وبالرغم من صعود المرأة في السّلم الاجتماعي والسياسي، حتّى تبوّأت أعلى المناصب الحكومية وغيرها، وانخرطت في حركات النضال إلى جانب الرجل، وتفوّقت عليه أحياناً؛ إلا أنّ المرأة لا تزال تعاني من العنف المُمارَس ضدها، والذي يأخذ أشكالاً متعدّدة، ولا يقتصر على دائرة دون أخرى، كما لا يأخذ هويّة شرقيّة بل نجده شاملاً في مستوى العالم، وإن كان قد يختلف شكل العنف وحجمه بين مكان وآخر.

فلا تزال المرأة، سواء كانت أختاً أو بنتاً أو زوجة، عُرضةً لتسلّط الرجل عليها، سواء كان أخاً أو أباً أو زوجاً، ويأخذ العنف في ذلك أشكالاً متعدّدة.

فمن العنف الجسدي الذي تتعرّض فيه المرأة للضرب، وهذا ما يمثّل الرجل فيه أخطّ حالات الإنسانية؛ لأنّه يدلّ على فقدان الرجل للمنطق الذي يمكن أن يفرضه على الآخر من موقع الالتزام والافتناع؛ كما أنّه لا يدلّ على قوّة الرجل، بل على ضعفه؛ لأنّه «إنّما يحتاج إلى الظلم الضعيف». حتى يصل العنف - في هذا المجال - إلى أقصى مستوياته وأقساها عندما تتعرّض المرأة للاغتصاب الذي قد ينتهي بموتها.

إلى العنف الاجتماعي ضمن ما يُطلق عليه «جرائم الشرف»، الذي يكتفي فيه المجتمع القبلي أو العائليّ أو ما إلى ذلك، بالشُّبهة ليحكم على المرأة بالنفي أو بالإعدام، فضلاً عن أنّ المجتمع لا يملك حقّ تنفيذ الأحكام إلّا من خلال القضاء وآليّاته المبيّنة من خلال الشرع الحنيف. أو العنف

الاجتماعي الذي يفرض على المرأة الزواج من شخص لا ترغب فيه، من خلال الذهنية العائلية أو القبلية أو غيرهما.

إلى العنف النفسي الذي يهدد فيه الزوج زوجته بالطلاق أو بغيره، أو عندما يتركها في زواجها كالمعلقة، فلا تعامل كزوجة، أو الذي يُستخدم فيه الطلاق كعنصر ابتزاز لها في أكثر من جانب، فتفقد بالتالي الاستقرار في زواجها، مما ينعكس ضرراً على نفسيّتها وتوازنها.

إلى العنف المعيشي الذي يمتنع فيه الزوج أو الأب عن تحمّل مسؤولياته المادية تجاه الزوجة والأسرة، فيحرم المرأة من حقوقها في العيش الكريم، أو عندما يضغط عليها لتتنازل عن مهرها الذي يمثل - في المفهوم الإسلامي - هدية رمزية عن المودة والمحبة الإنسانية، بعيداً عن الجانب التجاري.

إلى العنف التربوي الذي تُمنع معه المرأة من حقّها في التعليم والترقي في ميدان التخصص العلمي، بما يرفع من مستواها الفكري والثقافي ويفتح لها آفاق التطور والتطوير في ميادين الحياة؛ فتبقى في دوامة الجهل والتخلف؛ ثم تُحمّل مسؤولية الأخطاء التي تقع فيها نتيجة قلة الخبرة والتجربة التي فرضها عليها العنف.

إلى العنف العملي الذي يُميّز بين أجر المرأة وأجر الرجل من دون حقّ، مع أنّ التساوي في العمل يقتضي التساوي في ما يترتب عليه، علماً أنّ المجتمع بأسره قد يمارس هذا النوع من العنف عندما يسنّ قوانين العمل التي لا تراعي للمرأة أعباء الأمومة أو الحضانه أو ما إلى ذلك ممّا يختصّ بالمرأة، إضافةً إلى استغلال المدراء وأرباب العمل للموظفات من خلال الضغط عليهنّ في أكثر من مجال. إنّنا أمام ذلك، نوّكد على جملة من الأمور:

أولاً: يشكّل الرفق منهجاً مركزياً في الإسلام، يكتسب الأولوية على العنف الذي لا ينبغي أن يتحرّك في حالات استثنائية قد تقتضيها ضرورة التربية أو ردّ العدوان. وقد جاء عن النبيّ محمد (ص) قوله: «إنّ الرفق لم يُوضع على شيء إلاّ زانه، ولا نُزع من شيء إلاّ شانه»؛ وهذا المنهج عامّ لكلّ العلاقات الإنسانية، من دون فرق بين رجل وامرأة، أو صغير أو كبير.

ثانياً: إنّ قوامة الرجل على المرأة لا تعني سيادة الرجل عليها، بل تعني تحميل الرجل مسؤولية إدارة الأسرة التي لا بدّ أن لا يستبدّ بها، بل أن يتشارك مع الزوجة في كلّ الأمور المشتركة بينهما كزوجين.

ثالثاً: إنّ إقبال المرأة على العمل المنزلي والاضطلاع بأعبائه من خلال إنسانيتها وعاطفتها وتضحياتها، في الوقت الذي لم يكلفها الإسلام أيّاً من ذلك، حتّى فيما يختصّ بالحضانه وشؤونها، واحترام عملها حتّى افترض له أجراً مادياً، لا بدّ أن يدفع الرجل إلى تقدير التضحية التي تبذلها المرأة في رعايته ورعاية الأسرة؛ فلا يدفعه ذلك إلى التعسّف والعنف في إدارة علاقته بها.

رابعاً: لقد وضع الإسلام للعلاقة بين الرجل والمرأة في الحياة الزوجية والأسرة عموماً قاعدةً ثابتة، وهي قاعدة «المعروف»، فقال الله تعالى في القرآن الكريم: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ١٩]، وقال تعالى: ﴿فَإِمْسَاكِ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِخِي بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، حيث يمكن أن تشكل قاعدةً شرعيةً يمكن أن تفتح على أكثر من حكم شرعي يُنهي الزواج إذا تحول ضد «المعروف».

خامساً: اعتبر الإسلام أنَّ المرأة - في إطار الزواج - كائنٌ حقوقيّ مستقلٌّ عن الرجل من الناحية المادية؛ فليس للرجل أن يستولي على أموالها الخاصة، أو أن يتدخل في تجارتها أو مصالحها التي لا تتعلق به كزوج، أو لا تتعلق بالأسرة التي يتحمل مسؤولية إدارتها.

سادساً: إنَّ الإسلام لم يبح للرجل أن يمارس أيَّ عنف على المرأة، سواء في حقوقها الشرعية التي ينشأ الالتزام بها من خلال عقد الزواج، أو في إخراجها من المنزل، وحتى في مثل السبِّ والشتيم والكلام القاسي السيئ، ويمثّل ذلك خطيئةً يحاسب الله عليها، ويُعاقب عليها القانون الإسلامي.

سابعاً: أمّا إذا مارس الرجل العنف الجسديّ ضدَّ المرأة، ولم تستطع الدفاع عن نفسها إلا بأن تبادل عنفه بعنف مثله، فيجوز لها ذلك من باب الدفاع عن النفس. كما أنّه إذا مارس الرجل العنف الحقوقيّ ضدّها، بأن منعها بعض حقوقها الزوجية، كالنفقة أو الجنس، فلها أن تمنعه تلقائياً من الحقوق التي التزمت بها من خلال العقد.

ثامناً: يؤكّد الإسلام أنّه لا ولاية لأحد على المرأة إذا كانت بالغَةً رشيدةً مستقلةً في إدارة شؤون نفسها، فليس لأحد أن يفرض عليها زوجاً لا تريده، والعقد من دون رضاها باطلٌ لا أثر له.

تاسعاً: في ظلّ اهتمامنا بالمحافظة على الأسرة، فإنّه ينبغي للتشريعات التي تنظّم عمل المرأة أن تلحظ المواءمة بين عملها، عندما تختاره، وبين أعبائها المتعلقة بالأسرة، وإنّ أيّ إخلال بهذا الأمر قد يؤدّي إلى تفكك الأسرة، ما يعني أنّ المجتمع يُمارس عنفاً مضاعفاً تجاه تركيبتها الاجتماعية ونسقه القيمي.

عاشراً: لقد أكّد الإسلام على موقع المرأة إلى جانب الرجل في الإنسانية والعقل والمسؤولية ونتائجها، وأسس الحياة الزوجية على أساس من المودة والرحمة، ممّا يمنح الأسرة بُعداً إنسانياً يتفاعل فيه أفرادها بعيداً عن المفردات الحقوقية القانونية التي تعيش الجمود والجفاف الروحي والعاطفي؛ وهذا ما يمنح الغنى الروحي والتوازن النفسي والرفق الثقافي والفكري للإنسان كله، رجلاً كان أو امرأة، فرداً كان أو مجتمعاً.



في حديث لـ «العربية نت»:
فضل الله: هذه الفتوى ليست للشيعة فقط..
بل تعالج المسألة الإسلامية في بعدها الإنساني

٢٨/ ت ٢ - نوفمبر/ ٢٠٠٧ م

٧ ذو القعدة ١٤٢٧ هـ

أصدر المرجع الشيعي آية الله العظمى السيد محمد حسين فضل الله بياناً شرعياً، بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة، أفتى فيه بحق المرأة أن تبادل عنف زوجها بعنف مثله دفاعاً عن النفس، وأنه إذا مارس الرجل «العنف الحقوقي» ضدها، بأن منعها بعض حقوقها الزوجية، كالنفقة أو الجنس، فلها أن تمنعه تلقائياً من الحقوق التي التزمت بها من خلال العقد.

كما أفتى بأنه لا ولاية لأحد على المرأة إذا كانت بالغة رشيدة مستقلة، وأنّ قوامة الرجل على المرأة لا تعني سيادته عليها، وأكد السيد فضل الله، في حديث لـ «العربية نت»، أنّ هذه الفتوى ليست للشيعة فقط، بل إنها «تعالج المسألة الإسلامية في بعدها الإنساني». بيد أنّ الشيخ الدكتور محمد النجيمي، عضو مجمع الفقه الإسلامي بالسعودية، عارض العلامة فضل الله، معتبراً أنّ للمرأة حقّ الدفاع عن نفسها إذا «كان ضرب الزوج غير شرعي أي غير تأديبي والهدف منه كسر ضلعها أو أذيتها، وأمّا الضرب التأديبي فلا يحقّ لها الردّ عليه». كما رفض قول السيد فضل الله إنه لا ولاية على المرأة إذا كانت بالغة. كما رأى أنّ المرأة يجوز لها أن تمتنع عن فراش زوجها شريطة «ممارسته للجنس بالعنف» فقط.

وفي حديث خاص لـ «العربية نت»، أوضح السيّد فضل الله ما ذهب إليه بفتواه بخصوص حقّ المرأة في ضرب زوجها دفاعاً عن النفس. وقال: «الأساس الشرعي لهذه الفتوى ينطلق من القاعدة الشرعية العامة التي تشمل كلّ مسلم ومسلمة، وهي أنّ من حقّ الإنسان المعتدى عليه أن يدافع عن نفسه، ونعتقد أنّه ليس هناك أي أساس شرعي للزوج أو للأخ أو لأي شخص آخر له صلة بالمرأة أن يضربها، ولا سيما إذا كان الضرب عنيفاً، فمن حقّها أن تدافع عن نفسها. وتواجهه بطريقة ضربة بضربة وحركة بحركة فإنّ ذلك من حقّها في هذا المجال». وبخصوص قوله إنّ: «قوامة الرجل

على المرأة لا تعني سيادته عليها»، أوضح: عندما ندرس المسألة القرآنية في هذا المجال لا نجد أنَّ العلاقة بين الرجل والمرأة هي علاقة سيّد وعبد، لكنّها علاقة مسؤولية، لذلك فالله سبحانه وتعالى يقول: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ [النساء: ٣٤] باعتبار أنَّ الرجل يتحمّل المسؤولية الاقتصادية للمرأة والعائلة فله الحق في الإشراف على البيت من خلال ذلك، كما أنَّ ظروف الرجل التي تجعل له الفرصة في أن يقوم بإدارة شؤون البيت في مقابل المرأة التي قد تُبتلى بالعادة الشهرية والحمل والإرضاع، ممّا لا يجعل لها بشكل عام القدرة على أن تقوم بإدارة البيت». وأضاف: «عندما ندرس العقد الزوجي فهو لا يُلزم المرأة بأيّ التزامات في داخل البيت الزوجي. وحسب رأي الكثير من الفقهاء لا يجب عليها القيام بخدمات البيت، حتّى أنَّ الله ذكر في القرآن أنَّ لها الحق في أن تأخذ الأجرة على إرضاع ولدها. وهذا يدلّ بأنّ القوامة لا تقتضي بأن يفرض الزوج على زوجته القيام بكلّ شؤون البيت، ولكن عليه أن ينفق على زوجته من تهئية المسكن والغذاء والدواء. لكنّ الله أراد للمرأة أن تعيش إنسانيتها في البيت الزوجي وأن تتطوّر وتتبرّع للقيام بهذه الخدمات انطلاقاً من أنَّ العلاقة الزوجية انطلقت على أساس المودة والرحمة».

وأشار السيد فضل الله إلى إمكانية أن تهجر الزوجة زوجها، وذلك بقوله: «إذا مارس الرجل العنف الحقوقي ضدها، بأنّ منعه بعض حقوقها الزوجية، كالنفقة أو الجنس، فلها أن تمنعه تلقائياً من الحقوق التي التزمت بها من خلال العقد». وأوضح لـ «العربية نت»: «ما يحكم الزوجين هو العقد الزوجي، وعلينا أن ندرس معنى أن تقول زوجتك نفسي، وهو يقول قبلت الزواج بك. عليها أن تبقى ملتزمة بحدود الله، لكن يمكنها أن تحفظ حقّها بأن تمنع زوجها حقّه إذا منعه حقّها لأنّ الحقوق متبادلة في الجانب الشرعي». وتابع: «الجانب الجنسي يمثل شيئاً أساسياً في العلاقة الزوجية فلا يجوز للزوجة أن تمنع نفسها جنسياً من زوجها إلّا إذا كانت هناك موانع صحيّة ونفسية واجتماعية». واستطرد: «وقد جعل الله مقابلة ما بين القوامة وبين الإنفاق في المال، ولو امتنع الزوج من الإنفاق على زوجته ما تحتاجه في حياتها المنزلية المادية فإنّ لها الحقّ بمستوى المقابلة أن تمنعه حقّه. رأيّنا الشرعي أنّ الجنس حقّ للمرأة كما هو حقّ للرجل. فلا يجوز للمرأة أن تمنع الرجل حقّه الجنسي إذا كان بحاجة إليه، كما لا يجوز للرجل أن يمنع المرأة حقّها الجنسي إذا كانت بحاجة إليه، لأنّ الله أراد للحياة الزوجية أن تحصّن المرأة والرجل في الجانب الجنسي، ولو تركنا للزوجة الحرية أن تمتنع حيث شاءت أو للرجل أن يتمنّع حيث يشاء، ذلك قد يؤدي للانحراف ولا يحقق الإحصان الجنسي».

وبخصوص قوله إنّه لا ولاية على المرأة إذا كانت بالغة رشيدة مستقلة في إدارة شؤون نفسها، أوضح: «المرأة البالغة الرشيدة كالرجل البالغ الرشيد، كلّ واحد منهما شخصية قانونية على المستوى المالي أو الحياتي. ولنا رأيّ فقهي قد يخالفنا فيه بعض الفقهاء، وهو أنَّ المرأة البالغة تستقلّ بزواجها

عن أبيها وجدّها وأخيها كما يستقل البالغ الرشيد بذلك واستشارة الأب مسألة استعجابية وليست إلزاميّة». وأكد العلامة السيد محمد حسين فضل الله «أنّ هذه الفتوى ليست للشيعة فقط»، وقال: «إنّها فتوى عامة لكلّ العالم وليست فتوى خاصة في موقع خاص، وهي تعالج المسألة الإسلامية في بعدها الإنساني».

من جهته، عارض الشيخ الدكتور محمد النجيمي، عضو مجمّع الفقه الإسلامي بالسعودية، فتوى العلامة السيد محمد حسين فضل الله. وقال لـ «العربية نت»: يحقّ للمرأة أن تدافع عن نفسها إذا هاجمها ليعتديّ عليها ويقتلها، وهو بذلك يخالف التوجيه القرآني، وليس ليؤدّبها التأديب الشرعي الذي ورد في القرآن. ليس لها الحقّ أن تضرب زوجها مثل حقّ الرجل الذي أعطاه إياه القرآن. أي لا يحقّ لها أن تؤدّبه بالضرب كما يفعل هو. وتابع: هناك ضرب وتأديب شرعي وهو ضرب خفيف وهذا ليس حقاً للمرأة وإنّما للرجل، ولكن إذا اعتدى عليها ليكرسها يحقّ لها أن تدافع عن نفسها. ولا يحقّ لها أن تردّ على التأديب.

وبخصوص قول السيّد فضل الله: إذا مارس الرجل العنف الحقوقي ضدّها، بأن منعها بعض حقوقها الزوجيّة، كالنفقة أو الجنس، فلها أن تمنعه تلقائياً من الحقوق التي التزمت بها من خلال العقد، يعلّق الشيخ النجيمي: هذا صحيح، إذا لم يُنفق، لها الحقّ بأن تمتنع عنه وتطلب فسخ النكاح، وإذا استخدم العنف في ممارسة الجنس، لها الحقّ أن تمتنع وترفع عليه دعوى لأنّه لا يجوز له ذلك. وأما غير ذلك بموضوع الامتناع عن الزوج، لا أعلم لهذا أصلاً. وإزاء قول السيّد فضل الله إنّ المرأة البالغة تستقلّ بزواجها عن أبيها وجدّها وأخيها أي لا ولاية عليها، قال الشيخ محمد النجيمي: ليس صحيحاً، لا بدّ من الولي. وحتىّ أنّ الحنفيّين القائلين بعدم اشتراط الولي يروون أنّ من تزوّجت شخصاً غير كفوء جاز للوليّ أن يعترض على هذا الزواج. والوليّ لا بدّ منه.



الرأي العام الكويتية علماء دين كويتيون: فتوى فضل الله شاذة.. تخرب البيوت وتحوّلها حلبات مصارعة

٢٩/ ٢ - نوفمبر/ ٢٠٠٧ م

٨ ذو القعدة ١٤٢٧ هـ

الكويت - سالم الشطي

عارض عدد من علماء الشريعة الكويتيين والناشطين في مجال حقوق الإنسان فتوى المرجع الشيعي اللبناني محمد حسين فضل الله التي منحت المرأة الحق في أن تردّ على عنف زوجها بعنف مثله دفاعاً عن النفس، وأنّه إذا مارس الرجل «العنف الحقوقي» ضدها، بأن منعها بعض حقوقها الزوجية، كالنفقة أو الجنس، فلها أن تمنعه تلقائياً من الحقوق التي التزمت بها من خلال العقد، ووصفوا الفتوى بـ «الشاذة»، وأنّها «ستحوّل البيوت إلى حلبات مصارعة، عنف يقابله عنف»، بالإضافة إلى أنّها، بحسب وصفهم، «تخرب البيوت ولا تؤلّف بين الزوجة والزوجة». الناشط في حقوق الإنسان والمحامي في محكمة التمييز الدكتور سعد العنزي أكّد لـ «الرأي» أنّ فتوى فضل الله المذكورة في جواز ضرب المرأة للرجل في إطار العلاقة الزوجية «قول شاذّ ورأي لم يسبقه به أحد وهو مخالف للفطرة السليمة والعقول النظيفة»، مشيراً إلى أنّ «رأي فضل الله مخالف للعلاقة الزوجية الحميمة، ذلك أنّ الضرب عادة لا يؤدّي إلى الاستقرار ولا إلى الاستمرار في العلاقة الزوجية وإنّما نتيجته الشقاق والخصام وانتهاء العلاقة الزوجية». وأضاف أنّ «الشريعة الإسلامية عندما تحدّثت عن الضرب كان التوجيه الإلهي إلى الرجل وليس إلى المرأة في قوله تعالى ﴿فَاضْرِبُوهُنَّ﴾ والخطاب موجّه إلى الرجال دون النساء بالتحديد»، مشيراً إلى أنّ «المقصود بالضرب غير المبرح الذي لا يؤدّي إلى الخصام أو العنف أو الشقاق وإنّما يؤدّي إلى الإصلاح». وقال العنزي «إنّ الضرب في وجهة دلالة النصّ يُراد به استنكار نشوز الزوجة، لأنّه أحد طرق العلاج التي شرّعها الله تبارك وتعالى للزوج في تقويم سلوك زوجته بدايةً بالنصح والإرشاد وتدخّل الأهل للإصلاح ثم الهجران في البيت والمبيت على أن يكون في داخل البيت وليس بخارجه، ثم الضرب غير المبرح، الذي فسّره

أهل العلم بالضرب بالسواك أو بالمنديل أو بـ «الوكزة الخفيفة». وأكد العنزي أن «الضرب المذكور في الآية القرآنية لا يُقصد به الضرب المتعارف عليه عند عامة الناس، لأنه ورد في إطار الإصلاح»، مشيراً إلى أن «الضرب المبرح الذي يكسر عظماً أو يكشف لحماً لا يؤدي إلى الإصلاح بل إلى الفراق والشقاق، والدليل على ذلك أن الشريعة الإسلامية أجازت للمرأة حين تتضرر من زوجها بضرب أو شتم أو إساءة في التعامل أن تطلب الطلاق للضرر، فإذا تحقّق الضرر بما ذكرنا أوقع القاضي الطلاق للضرر وهو طلاق بائن بينونة صغرى». وتابع «لذا فإنّ الضرب في الآية الكريمة لا يُقصد به الضرب المبرح المتعارف عليه عند عامة الناس وإنما يُقصد به «الضرب الإصلاحي»، مشيراً إلى أن «ما ورد في فتوى الشيخ فضل الله خلاف الشريعة الإسلامية وخلاف العقل والطبائع السليمة». وأضاف: «إن شدّت المرأة ونشزت واعتدت على زوجها فللزوج الحقّ في طلب التفريق للضرر لدى القاضي، وهذا نادر وشاذ»، لافتاً إلى أنه «لا يجوز شرعاً أن تعتدي المرأة على زوجها، لأنّ الأحاديث الواردة عن النبيّ (ص) تحثّ المرأة على طاعة زوجها لا على ضربه والإساءة إليه، كما جاء في قوله عليه الصلاة والسلام: «لو كنت امرأة أحد أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها». وذكر العنزي أن «ثمة أحاديث كثيرة عن النبيّ صلى الله عليه وسلم تطالب المرأة بطاعة زوجها لا بالإساءة إليه، فكيف نقول إنّه يجوز للمرأة أن تضرب زوجها، فهذا قول غريب عجيب خالف فيه صاحبه القرآن والسنة، وإجماع الأمة والفطرة السليمة والعقول النيرة». من جهته، قال أستاذ الدعوة والإعلام في جامعة الكويت الدكتور بسام الشطي إن «المرأة لا يجوز لها أن تضرب زوجها، بل عليها أن تتقي الله وتراقبه في زوجها، كما يجب على الزوج ذلك»، مشيراً إلى أن «النبيّ (ص) قال: «لو كنت امرأة أحد أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها»، فكيف ترفع يدها عليه؟. وشدد الشطي على أن «رفع المرأة يدها على زوجها يقطع مجالات الصلح بينهما، فالرجل لا يمكنه تقبّل امرأة اعتدت عليه بالضرب»، مشيراً إلى أن «الأصل في المرأة الحنان واللفظ والنعمه والرفقة، وعندما ترفع يدها على زوجها فإنّها تصل بذلك إلى مرحلة خطيرة في حياتها الأسرية». وعدّ الشطي فتوى فضل الله تحريضاً للمشاكل بين الزوجين وتأجيحاً لنار الفتن الأسرية التي تدمر المجتمع بأجمعه، مشيراً إلى أن «المرأة في بيت زوجها مسؤولة عن البيت كما قال النبيّ عليه الصلاة والسلام: (المرأة راعية في بيت زوجها)». وقال الشطي إن «الفتوى لا تتفق مع منطق أو عقل أو دين أو أخلاق في جميع نواحيها»، مشيراً إلى أنه «حتى عند الشيعة أن الأصل المرأة تقطع يديها ولسانها عن زوجها بمعنى تمنع، وهي لا تتفق مع الدراسات النفسية الاجتماعية التي أعدها مختصون». وأضاف الشطي: «حتى الديانات الأخرى ترفض الردّ بالمثل على الزوج بل تعالج الموضوع بحكمة وصبر»، مشيراً إلى أن «خبر فتوى فضل الله على موقع العربية أكثر مقال مقروء ومطبوع وقد تمّ تداوله بين القنوات، هذا الأمر الذي يدلّ على استغراب الجمهور واستنكارهم له».

وخلص الشطي إلى القول إن «الفتوى تخرب البيوت ولا تؤلّف بين الزوجة وزوجها».

أما رئيس جمعية مقومات حقوق الإنسان الشرعية الدكتور عادل الدمخي، فأكد أن «فتوى فضل الله تخالف بصراحة قوامة الرجل على المرأة التي أعطاه الله إياها»، مشيراً إلى أن «القوامة الشرعية تكون في الإنفاق والكلمة الأولى في البيت وفي إصلاح اعوجاج المرأة». وقال الدمخي إن: «في هذه الفتوى ستحوّل البيوت إلى حلبات مصارعة، عنف مقابل عنف، ولن تستقيم الحياة الزوجية بذلك، بل تستقيم بالطاعة والاعتراف بحق الرجل، كما قال تعالى: ﴿فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ﴾ [النساء: ٣٤] أي مطيعات».

وأضاف «إذا جاوز الرجل حقه فلا يقابل العنف بالعنف، بل هناك قنوات وضعها الشرع من خلال اللجوء إلى من يستطيع إيقاف الزوج عند حده والفتوى تشجّع النساء على التمرد على أزواجهن وهي مخالفة للنظام العام الذي تسير عليه الشريعة الإسلامية والمجتمعات الإسلامية». ورأى الدمخي أن «فتوى فضل الله فيها نوع من التنازل لأهواء الغرب وضغوط الغربيين على الدول الإسلامية في قضية المرأة»، مضيفاً «يكفيتم تمرّد النساء الحاصل في الواقع فما بالك إذا دعمت بهذه الفتوى المخالفة للصواب».



جريدة الوطن الكويتية:

في ردّ البعض على فتوى سماحته

أكدوا أنّ الإسلام قصر الضرب على الرجل وأوجب طاعة الزوجة لبعْلِها
شرعيون: ضرب المرأة لزوجها مخالف للفطرة وشاذّ
عن الشرع مهما كانت أسبابه

٣٠/٢ - نوفمبر/ ٢٠٠٧م

٩ ذو القعدة ١٤٢٧هـ

عارض شرعيون هنا في الكويت ما تضمنته فتوى للسيد محمد حسين فضل الله التي أطلقها
أمس بجواز ضرب المرأة للرجل بما في ذلك في بيت الزوجية واعتبروه قولاً شاذّاً عن الفطرة.
فقد أكّد الأكاديميون الشرعيون عدم جواز ضرب المرأة لزوجها مهما كانت أسبابه موضحين أنّ
طاعة المرأة لزوجها قُدِّمت في الشريعة على طاعتها لوالديها والنصوص القرآنية والأحاديث كافّة
دلّت على أنّ القوامة للرجل واقتصر الضرب للرجل على زوجته إن لاحظ نشوزها بشرط ألا يكون
ضرباً مبرحاً وأن يكون آخر أساليب الإصلاح.

وأشاروا في تصريحات لـ «الوطن»: إلى أنّ ما يُقال بعكس ذلك من جواز ضرب المرأة لزوجها
يعتبر شذوذاً عن القواعد الإسلامية ومخالفاً للفطرة وللشريعة الإسلامية مؤكدين أنّه من حقّ المرأة
الطلب من القاضي الطلاق للضرر في حال تعرّضها للأذى من زوجها.

الضرب ممنوع

في البداية بيّن المحامي الدكتور سعد العنزي أنّ الضرب في العلاقة الزوجية ممنوع منعاً باتاً سواء
على الرجل أو المرأة موضحاً أنّ النصوص التي وردت في عملية التأديب في إطار الإصلاح كان
خاصّاً للرجل وذلك في قوله تعالى: ﴿وَأَضْرِبُوهُنَّ﴾ والذي يُعتبر خطاباً إلهياً موجّهاً للرجل بشرط
ألا يصل هذا الضرب إلى ضرب مبرح بمختلف أشكاله والذي يعتبر ممنوعاً في الشريعة، مشيراً
إلى أنّ ضرب الرجل لزوجته يتوقّف عند حدود الإصلاح فقط ولا يسيء للعلاقة الزوجية، موضحاً
بأنّ الإطار الإصلاحي فقط ولا يسيء للعلاقة الزوجية، موضحاً بأنّ الإطار الإصلاحي في الحياة
الزوجية ينقسم إلى مراحل تبدأ بالنصح ثم الهجران وينتهي بالضرب غير المبرح للزوجة ضرباً تأديبياً
كأن يضربها بالمحارم أو بالسواك أو بأن يضع يده على كتفها لكي يساعد في تغيير منهج الزوجة إلى

الأحسن أو يبتئها عن الرجوع عن عصيانها في حال نشوزها أو عصيانها لزوجها بخروجها من دون إذنه أو في حال عدم تحقيقها للحقوق الشرعية التي أمرها الله بها تجاه زوجها مؤكداً أنَّ الضرب المبرح من قبل الزوج لزوجته يزيد الشقاق والفرقة بين الزوج وزوجته.

خلاف المؤلف

وأضاف أنه في حال حدث شذوذ في القاعدة وكانت الزوجة هي التي تضرب زوجها فإن ذلك خلاف للمؤلف ولما تتصوره العقول السليمة وحدوثه يُعتبر مخالفة للشرع ومحرمًا فكما أنه لا يجوز للزوج ضرب الزوجة ضرباً مبرحاً فإنه لا يجوز للزوجة التعدي على زوجها وعقابها في هذه الحالة أشد، مشيراً إلى أنَّ كل النصوص التي وردت في حق الزوج على زوجته هو الطاعة فكما قال الرسول (ص) «لو أمرت أحداً أن يسجد لأحد لأمرت الزوجة أن تسجد لزوجها» وغيره من الأحاديث التي توجب الطاعة على المرأة لزوجها فبضربها لزوجها تكون قد ارتكبت إثماً عظيماً، مشيراً إلى أنَّ الرأي بجواز ضربها لزوجها فهو شاذ ومخالف لتصورات العقول السليمة والاستنباطات الشرعية. مؤكداً أنه يجوز لكل من الزوج أو الزوجة أن يطلب من القاضي الطلاق للضرر في حال تعرّض أي منهما للأذى.

الرجال قوامون

وبدوره بيّن أستاذ الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة الكويت الدكتور عادل الدمخي أنَّ الرجال قوامون على النساء ﴿بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ [النساء: ٣٤] موضحاً أنَّ الله عز وجل وصف المرأة بأنها قانتة مطيعة لزوجها وقصر سبحانه الإصلاح والتقويم على الرجل من خلال النصوص القرآنية الصريحة التي أجازت ضرب الرجل فقط لزوجته لتقويمها عن نشوزها مشيراً إلى أنَّ حدوث عكس ذلك يُعتبر ضدَّ الفطرة ومخالفًا للشرعية ومعاكساً للنظام العام القائمة عليه مجتمعاتنا الإسلامية. إفساد عظيم بأن تكون القوامة للمرأة على الرجل بصورة التعدي بالضرب ممّا يُذهب هيبة الرجل ورب الأسرة ويكون مثلاً سيئاً أمام أبنائه ممّا يؤدي إلى انفلات الأمور مؤكداً أنَّ الفتوى بجواز ضرب المرأة لزوجها لا يوجد فيها احترام لقواعد الشريعة الإسلامية.

مسلمات

بدوره أكّد أستاذ الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة الكويت الدكتور عبد المحسن زين المطيري أنَّ من مسلمات الدين أنَّ احترام الزوج وتقديره من واجبات المرأة موضحاً أنَّ العلماء قدّموا حقوق الزوج على حقوق الوالدين، فإن كان لا يجوز قول أف للوالد فما بالنا بقول المرأة ذلك لزوجها مشيراً إلى أنَّ الفتوى بعكس ذلك يُعتبر شذوذاً في الدين ومخالفًا للشرعية وأقوال العلماء، وإنَّ ضرب الزوج لزوجته جائز في حال نشوزها عن طاعته بشرط ألا يكون ضرباً مبرحاً ويجب أن يأتي كحلٍّ للنشوز أو ما شابه على أن يسبقه النصيح والهجر ثم يأتي الضرب المبرح مؤكداً أنَّ ضرب المرأة لزوجها أشدُّ إثماً من ضرب الولد لأبيه.

البيرق اللبنانية:
الهيئة الوطنية للطفل اللبناني:
فتوى فضل الله دعوة إصلاحية

٣٠ / ٢ - نوفمبر / ٢٠٠٧ م

٩ ذو القعدة ١٤٢٧ هـ

أصدرت الهيئة الوطنية للطفل اللبناني بياناً أعلنت فيه «إنّ الهيئة، بمختلف فروعها، تعتبر أنّ فتوى العلامة محمد حسين فضل الله المفصلة برفض كلّ أنواع العنف ضدّ المرأة نافذة نور للحقّ والخير في أيامنا الصعبة التي ازداد فيها العنف المنزلي وبرزت نتائجه السلبية على أفراد العائلة، وخصوصاً الأطفال». وأضاف البيان «إنّ الفتوى أعطت للمرأة المعنّفة الحقّ في الدفاع عن نفسها، كما أوضحت مفهوم القوة الصحيحة عند الرجل على أنّها القوة على تحمل المسؤولية لا على البطش المدمّر والنفوذ الأناني والسيادة المستبدّة». واعتبرت «أنّ العنف المنزلي يتعدّى تأثيره المنزل والعائلة، فهو يهدّد السلم الأهلي ويحدث خللاً في المجتمع الذي تُعتبر فيه العائلة النواة الأولى والأساس». وختم البيان بالقول «إنّ فتوى العلامة فضل الله دعوة إصلاحية تقدّمية مستوحاة من جوهر النصّ الديني ومن روحه اللذين يحرران المؤمن والمؤمنة من سلبات الظلم والتخلّف، ويمنحان المرأة الأم والزوجة والابنة والأخت حقوق الحياة الكريمة. وهذا يؤمّن للطفل بدوره الحياة السلمية وللمجتمع الاستقرار والأمان».



اللواء اللبنانية «كفى» تشيد بفتوى فضل الله

٣٠ / ت ٢ - نوفمبر / ٢٠٠٧ م

٩ ذو القعدة ١٤٢٧ هـ

أشادت منظّمة «كفى عنف واستغلال» بالفتوى التي أصدرها العلامة محمد حسين فضل الله بخصوص العنف ضدّ المرأة. ورأت المنظّمة أنّ الاجتهاد الذي بذله السيد فضل الله للتوصّل إلى إصدار هذه الفتوى، ذو قيمة عالية وحاجة ملّحة في ضوء الهُوّة الكبيرة المتزايدة ما بين جمود النصوص القانونية، خاصة فيما يتعلّق بالأحوال الشخصية وبين دينامية حركة المجتمع وما تؤدّي إليه من تطوّرات علمية واجتماعية وحقوقية بالنسبة لواقع المرأة وموقعها الاجتماعي، وجدّدت المنظّمة مطالبتها في ترجمة هذه المفاهيم الحديثة تصحيحاً للواقع القانوني القائم بشكل خاص قوانين الأحوال الشخصية التي تتسبّب للنساء بشكل مباشر أو غير مباشر بمختلف أنواع العنف الذي يمارس عليهن وذلك لدى مختلف الطوائف اللبنانية دون استثناء، وأشارت إلى أنّ السيد فضل الله وضع يده على مكان من خلل أساسية في بنية النظام الثقافي تجاه المرأة وأدان كلّ مرتكب لهذا العنف أكان الرجل أو العادات القبلية والعشائرية التي تسمح بقتل المرأة بداعي الشرف.



النهار اللبنانية: فتوى فضل الله ضد الرجعية الدينية

١/ ك - ديسمبر/ ٢٠٠٧م

١٠ ذو القعدة ١٤٢٧هـ

بعد أن كادت قضية العنف ضد المرأة تصبح أحد التابوات التي سوف تُضاف إلى تابوات السياسة والجنس والدين في عالمنا العربي، أي الثلاث المحرّم، جاءت فتوى المرجع السيد محمد حسين فضل الله حول العنف ضد المرأة لتتزع الستار عن العنف الذي تتعرض له المرأة في مجتمعنا. إذ حملت هذه الفتوى في طياتها اعترافاً واضحاً وصريحاً بأنّ هناك عنفاً يمارس على المرأة من الرجل تكسسه الأعراف والتقاليد.

لقد أعادت فتوى السيّد فضل الله الاعتبار لمسألة العنف ضد المرأة بصفتها حقيقة ساطعة لا يختلف اثنان حول تجذّرها في مجتمعنا العربي. كما انطلقت هذه الفتوى من منظار المساواة بين المرأة والرجل، وواجهت المفاهيم الخاطئة حول الرجولة والقوامة وحول مكانة المرأة ودورها في الحياة. وعليه، تناهض الفتوى الإساءة النفسية الواقعة على المرأة بمقدار مناهضتها الإساءة الجسدية الواقعة عليها. لأنّ الفتوى تتناول مسألة العنف الواقع على المرأة من منظور حقوق الإنسان التي لا تتعارض مع جوهر الدين، والتي تقتضي في سياق مجتمعنا الإصلاح والتغيير. ففي موضوع جرائم الشرف قال السيّد فضل الله إنّ «المجتمع لا يملك حقّ تنفيذ الأحكام إلّا من خلال القضاء وآلياته المبيّنة من خلال الشرع» وانتقد المجتمع القبلي والعائلي الذي «يكتفي بالشبهة ليحكم على المرأة بالإعدام أو النفي». في حين يعتبر الخطاب الإسلامي الرجعي أنّ «وجوب طاعة الرجل هو من عبادة الله» وأنّ «تجاوز المرأة لهذه الطاعة هو من مفساد حضارة الغرب التي أصابت الرجال، قبل النساء، في رجولتهم فسمحوا للمرأة بالخروج عن طاعتهم وعن طاعة الله سواء بسواء». ممّا يعني مساواة هذا الخطاب الرجعي بين طاعة الله وطاعة الرجل واعتبار خروج المرأة عن هذه الطاعة - باسم قوامة الرجل - من قيم الغرب الذي «يجتاحنا بقيمه وعاداته المزدولة». في حين لا يهتم الخطاب

الإسلامي التنويري لفضل الله الخصوصية الثقافية، لكن من موقع الرفض لبقايا التقاليد الجاهلية. إن فتوى السيد فضل الله التي سمحت للمرأة بالدفاع عن نفسها باستخدام العنف إذا استهدفها الرجل بعنف جسدي، والتي اعتبرت أن السب والشتم والكلام القاسي السيئ يُمثل خطيئة يعاقب عليها القانون الإسلامي، إن هذه الفتوى نابعة من رفض الإسلام لأن يمارس أيُّ عنف على المرأة، لأنَّ قوامة الرجل على المرأة لا تعني سيادته عليها. بل إنَّ هذه القوامة يجري استغلالها لممارسة العنف ضدها بصفته عنفاً تدفع إليه أساساً عصبية الجنس. من هنا تبرز خصوصية مسألة العنف ضدَّ المرأة في خطاب السيد فضل الله عوضاً عن التنصّل منها واعتبار الكلام عليها كلاماً مستورداً، إذ غالباً ما يحيلنا اتهام الرجعيين بأنَّ مفهوم العنف ضدَّ المرأة هو مفهوم مستورد إلى تمسّكهم بثوابت فكرية جامدة حول موقع المرأة ودورها في الأسرة، تارة باسم التقاليد والعادات وتارة باسم الدين، عوضاً عن مواكبة حركة الواقع وتطوّره.

وحيال هذا الموقف المأزقي، النتائج عن عدم الإقرار بالتغيّر الموضوعي، يسهل ردّ الدفاع عن حقوق المرأة كحقّها في العمل، أو حقّها بحياة خالية من العنف... إلخ إلى «الغزو الثقافي الغربي والدعوات العلمانية». كما يسهل تالياً ردّ أي ظواهر سلبية متعلقة بالمرأة كتسليعها الحالي مثلاً، إلى الغزو الثقافي. فيتحدّد العلاج تالياً بإعادة إحياء العناصر الظلامية من التراث، وذلك عوضاً عن تأمل الظواهر بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فلا ينظر إلى تسليع المرأة - الذي يعزّز النظرة المادية لجسدها ويجرّدها من إنسانيتها محوّلًا هذا الجسد إلى سلعة معروضة في السوق عبر الإعلانات ووسائل الإعلام التي تروّج الجسد والإثارة لأغراض تجارية - بأبعاده الاقتصادية الاجتماعية إلّا عرضياً. بل يجري الاكتفاء برّد هذا التسليع إلى التأثير الثقافي بالغرب وقيّمه وإهمال علاقة التبعية الاقتصادية والسياسية التي تربط العالم العربي والإسلامي بالسوق الرأسمالية المعولمة. ممّا يؤدي إلى اختزال إمكانات الردّ على هذا التحديّ بالتدبّين أو بالتربية. في حين أن هذه الخيارات، على أهميتها في مواجهة الاتجاه العارم إلى تسليع المرأة، قد تقتضي العمل على بناء الدولة الديمقراطية في عالمنا العربي وتعزيز مكانة هذا العالم في إطار النظام العالمي الجديد وموازن القوى، مكانة تحفظ له استقلاله على الصعد الاجتماعية كافة. فتسليع المرأة الذي لا يمسّ جسدها بقدر ما يمسّ جوهرها الإنساني هو ظاهرة يرفضها أصحاب الفكر العلماني بقدر ما يرفضها أصحاب الفكر الديني. وخير دليل على ذلك المناهضة الحادة لهذه الظاهرة من قبل الهيئات النسائية على اختلاف ألوانها وانتماءاتها. فهل تكفي مكافحتها مثلاً، بدعوات تحضّ على التحصّن بالأخلاق أو بدعوات إلى حجاب المرأة أم أنّه من الأجدى لو ينهض العمل على تشكيل وعي نقدي بشروط تخلف عالمنا العربي المجسّدة في مختلف تنظيماته السياسية والاقتصادية والقانونية وفي الفقر الذي يطال فئات واسعة من مواطنيه؟ وعي نقدي يعزّز اهتمام المواطنين بالشأن العام ويوجّه النضال في سبيل التحرّر من التخلف الداخلي ومن الشروط غير العادلة وغير الإنسانية التي يفرضها النظام الرأسمالي المتوحّش المجسّد حالياً في العولمة.

موقع إيلاف الإلكتروني

بيروت - الرأي العام الكويتية

مكتب فضل الله يرّد على مَنْ رَدّ حق المرأة في رَدّ اعتداء زوجها: فتوى
فضل الله لا تشمل الهجران في المضاجع وضرب الزوجة الناشز

١/ ك - ديسمبر / ٢٠٠٧م

١٠ ذو القعدة ١٤٢٧هـ

في ردّ على التعليقات التي نُشرت في عدد من الصحف، وبينها «الرأي» الكويتية على الفتوى التي أصدرها المرجع الشيعي العلامة السيّد محمد حسين فضل الله قبل أيام «حيث يجوز للمرأة الدفاع عن نفسها ضدّ عنف الرجل»، أصدر السيّد جعفر السيّد محمد حسين فضل الله (من مكتب المرجع الشيعي) بياناً توضيحياً جاء فيه: «من دواعي السرور أن يثور الجدل في شأن مسألة ترتبط بحدود العلاقة بين الرجل والمرأة، والتي تتصل بفهم النص الديني من جهة، وبإشكالية نظرة الآخرين إلى الإسلام من جهة أخرى. وإن كُنّا نصف الواقع في مسألة هذه النظرة فحسب، لا نريد أن نجعلها مبرّراً لإسقاط أفكار لا تنتمي إلى حقل الدلالة للنص الديني نفسه، على المنهج العربي في فهم الكلام. وداعي السرور أمران:

الأول: أنّنا جميعاً ننخرط في جدلٍ على مسائل ذات صلة بالواقع، وليست أموراً فرضها الخيال في لحظة ترفٍ فكريّ، ممّا اعتاد أن يثير جدلاً عقيماً لا يزيد علماً ولا يطرد جهلاً.
الثاني: أنّ الجدل لم يعد محصوراً في دائرة كلّ مذهب، حيث قواعد النقاش إسلامية المنشأ والمفردات، وبات الانفتاح في الاجتهاد جزءاً من الغنى الذي فقده المسلمون عندما انغلّقوا على أنفسهم، كلّ في إطار مذهب، يتحوّل معها الاجتهاد إلى نحوٍ من أنحاء التقليد الذي ينحصر عند أعتاب التقديس.

ولعلّ من الأهمية الإشارة إلى أنّ أيّ موضوع فقهي أو عقيدي أو إلى أيّ مجالٍ معرفي انتمى، ممّا يعتمد على فهم النصوص الدينية في استخلاص طبيعته أو حقيقته، لا يُمكن معه أن يُعتمد إلى الاجتراف في قراءة النصوص، بل لا بدّ من استيعاب كلّ النصوص ذات الصلة بالموضوع، وعند ذلك يكون كلّ نصّ جزءاً من مكوّنات الصورة النهائية التي يرتضيها منهج التفكير الذي نتبّه.

وعلى كل حال، فما أحاوله في هذه المقالة ليس تسجيل ردود على مخالفة الرأي الذي أطلقه المرجع السيّد محمد حسين فضل الله في ما يخصّ المرأة في ردّ الاعتداء عليها من زوجها، أو على رمية بالشذوذ العلمي، بقدر ما أحاول إثارة بعض الأمور التي قد يكون من شأنها أن ترسم خطأ منهجياً في فهم النصّ الديني في ما يتعلّق بهذه المسألة، وربّما غيرها، وبالحجم الذي تسمح به الكتابة الإعلامية، ممّا من شأنه أن يوضح ما كان يرمي إليه العلامة المرجع فضل الله في حديثه عن حقّ ردّ العدوان، وذلك في نقاط:

أولاً: إنّ حدود أيّ علاقة ذات طابع اجتماعي تحدّدتها طبيعة الحقوق والواجبات المتبادلة بين الطرفين أو الأطراف، ولذلك لا بدّ سلفاً من تحديد طبيعة العلاقة التي تحكم الحياة الزوجية، بين الزوج وزوجته، أو الحياة بعامة عندما نتحدث عن رجل وامرأة. وممّا لا شك فيه أنّ عقد الزواج ليس عقد تمليك، ينتج بموجبه تمليك المرأة للرجل، بل هو عقد يحكمه قوله تعالى: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، هذه الدرجة تتحدّد وفق ما يُثبتها النصّ الديني، وهو حقّ الطلاق وإدارة البيت الزوجي (القوامة)، أمّا الطاعة فهي للالتزامات الزوجية التي تُلزم الطرفين من خلال عقد الزواج، سواء لجهة تحقيق الإحصان لكليهما من الناحية الجنسية، أو من جهة تحقيق التناسل، أو من جهة حماية حريم العائلة، وإقامة حدود الله وما إلى ذلك.

ثانياً: لقد فهم السيّد فضل الله أنّ قوله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ [النساء: ٣٤]، مختصّ بالحياة الزوجية، لأنّ الزوجية هي المجال الوحيد الذي يُنفق الرجل فيها على المرأة بصفة كونه رجلاً وكونها امرأة، وأمّا خارجها، فالرجل - بما هو أب - يُنفق على الذكر والأنثى معاً، إضافةً إلى ذيل الآية الذي يتحدث عن المرأة الصالحة والمرأة الناشز ممّا هو واضح في تناوله للبيت الزوجي. كما يرى السيّد فضل الله أنّ القوامة هي الإدارة التي تفرض للمدير السلطة على إدارة مؤسسة الزواج لما تقتضيه المؤسسة، لا بما لا تقتضيه، وبالتالي، ليس من حقّ الرجل أن ينطلق من مزاجه الشخصي فيتعاطي ما ليس له بحقّ. ويرى بعض العلماء - ومنهم السيّد فضل الله - أنّ ظاهر الآية كون الشرطين أساس القوامة، لا أنّ التميّز التكويني للرجل هو السبب وحده. وعليه يترتّب جملة من الأحكام، كما لو منعها حقّها من الإنفاق، فإنّه يجوز لها أن تمنعه حقّاً مقابله.

ثالثاً: لا بدّ من التسليم بنقطة، وهي أنّ من حقّ كلّ مُعتدّي عليه أن يردّ الاعتداء الموجه إليه من كلّ مُعتدٍ، سواء كان المعتدّي عليه امرأة أو رجلاً، وسواء كان المعتدي امرأة أو رجلاً أيضاً، وهذا هو الأصل في علاقة الرجل بالمرأة، وكلّ منهما بمثله، فإذا اقترن الرجل بالمرأة من خلال الزواج، فإنّه ليس ما يدلّ على انتفاء هذه القاعدة سوى ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا﴾ [النساء: ٣٤]،

وهي مسألة تابعة لنظام الحقوق بين الزوجين، وبالتالي خصّصها السيّد فضل الله بمسألة التمرد على الحقّ الجنسي الخاص، ممّا لا يُمكن فيه الاستعانة بالسلطة القضائية أو الشرطة إلى داخل غرف النوم، فلا بدّ من إيجاد آلية ضابطة للالتزام الحقوقي المفروض بالزواج على كلّ من الطرفين، وليس إلّا هذا التدرّج من الموعظة إلى الهجران ثمّ الضرب الذي يتفق الفقهاء المسلمون على أنّه تأديب ملطّف، بعد اشتراط كونه غير مُبرّح.

على أنّ هذه المسألة خاصة، ولا تشمل ما كان يصده السيّد فضل الله، من الحديث عن العنف الموجّه من الرجال والنساء، وإلّا فهل يُمكن أن يلتزم أحدٌ أنّه لو فقأ الزوج عين زوجته، أو كسر عظمها، أو جرحها، أو أحرق شيئاً من جسدها، أو ضربها ضرباً مبرّحاً، أنّه ليس من حقّها ردّ الاعتداء؟ لذلك، فما اعترض به بعض العلماء ليس هو المقصود بالعنف، ولا سيّما مع تصريحه بأنّه تعاطّ بما ليس له بحقّ، وبعد الاستدلال له بآية ردّ العدوان.

رابعاً: من واضحات القرآن أنّ الحياة الزوجية لا يُمكن أن تتحرّك في إطار الإضرار بالزوجة، وذلك هو قوله تعالى: ﴿وَلَا تُمَسِّكُوهُنَّ ضِرَاراً لِّتَعْتَدُوا﴾ [البقرة: ٢٣١]، وأيّ ضرر أعظم من أن ينطلق الرجل من رجولته عندما يتحرّك بالعنف ضدّ المرأة، ممّا ليس له بحقّ؟ بل ربّما يُستفاد من الآية إمكان أن يتدخّل القضاء الشرعي للتفريق بين الزوجين إذا امتنع الزوج من المساكنة بالمعروف والإقلاع عن الإضرار، مُضافاً إلى أدلة أخرى واردة في هذا المجال.

خامساً: ليس ما يمنع من التأمل في مدلول آية «الضرب»، لجهة أنّها تقابل الكلام عن ﴿وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ﴾ [النساء: ٣٤]، بالكلام عن «الصالحات القانتات الحافظات للغيب»، قال تعالى: ﴿فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ﴾ [النساء: ٣٤]، إذ من الممكن افتراض أنّ معنى النشوز في الآية يتّصل بالانحراف، لأنّها هي التي لا تحفظ الغيب بما حفظ الله، وقد يؤيّد أنّ قوله تعالى: ﴿وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِن بَعْلِهَا نُشُوزاً أَوْ إِعْرَاضاً﴾ [النساء: ١٢٨]، فرّق بين مفهومين: النشوز والإعراض، ممّا يوحي بأنّ النشوز هو معنى لا يتّصل بالشخص الآخر ضمن الزواج، بل هو النشوز خارج الزواج الذي يلزم كونه يتطلّب امرأة أخرى، ولذا كان الحلّ المطروح للمرأة هنا هو عقد الصلح بينهما وبين زوجها، حيث عبّ تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحاً﴾ [النساء: ١٢٨]، لأنّ الشرع أحلّ له أن يتزوج بأخرى، بينما كان الحلّ المطروح هناك أشدّ، لأنّ الشرع لم يُبح لها التزوّج بأخر، ممّا يسمح بالترقي في استخدام الوسائل الرادعة إلى حدّ العنف الجسدي، والله العالم.

سادساً: ينبغي التأمل في دلالة بعض الأحاديث الواردة في حقّ المرأة على طاعة زوجها، لأنّ هذه الأحاديث تتعرّض إلى الجانب الأخلاقي، كما هي الأحاديث الواردة بالنسبة إلى الأبوين، كما في المرويّ عن النبيّ (ص) الذي قال لمن شكاه أباه: «أنت ومالك لأبيك»، فإنّه لا يُراد بها تشريع نوع من الملكية الأبوية للولد، لأنّه مستقلّ مالياً عن الأبوين، بنصّ القرآن، عندما يبلغ، وإنّما تتحدّث عن

أنّ طبيعة إدارة العلاقة بين الولد وولده لا بدّ أن يعيش معها الولد روحية الانسحاق أمام إرادة الوالد من موقع الاحترام والاعتراف بالجميل، ممّا يشكّل عنصر توازن أمّا نزوع الولد الطبيعي للتفلّت من عقال الوالدين، ممّا لا يقود إلى ضعف جانب الاحترام، ولا سيّما أنّ التمرّد طبيعة تعاقب الأجيال.

أخيراً: إنّ اعتبار حقّ المرأة في ردّ الاعتداء إنّما يدرجه السيّد فضل الله ضمن الخيارات، أمّا إدارة المسألة من الناحية الواقعية فتخضع لجملة من العوامل التي تفرضها طبيعة العلاقة بين الزوجين، لأنّ مدى الانسجام والسكينة التي يعيشها الزوجان سوف تُلقَى بظلالها على أيّ ردّ فعل من أحدهما تجاه الآخر، ممّا قد يلتقي بالعفو عن الإساءة، أو بالالتفاف على الإساءة لتحويلها إلى محطة للتأمل والدراسة التي قد تحوّل المسيء من موقع الإساءة إلى موقع الإحسان، شأنه في ذلك شأن أي إدارة لردّات الفعل في المجتمع عموماً. وإلاّ فالحياة الزوجية ينبغي أن تقوم على ما بيّنه الله في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ [الروم: ٢١]، وقوله تعالى: ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ﴾ [البقرة: ١٨٧]، وهذا ما من شأنه ألاّ يجعل الحياة الزوجية حياةً حقوقية جافة، بل حياةً ملؤها المحبة والرحمة التي تنظر في كلّ طرف نقاط ضعفه، لا لتستغلّها، بل لتسدّ ضعفها من خلال نقاط القوّة لدى الطرف الآخر، ونحن نقرأ عن رسول الله (ص) أنّه قال: «خيركم خيركم لأهله، وأنا خيركم لأهلي»، وأنّه أوصى الرجال بالمرأة أحد الضعيفين في المجتمع، والله من وراء القصد.



وسطية أون لاين نقاش ساخن حول فتوى ضرب الزوجة زوجها

٢٣/ ١ ك - ديسمبر/ ٢٠٠٧م

١٢ ذو القعدة ١٤٢٧هـ

بيروت - أيمن المصري

أثارت فتوى المرجع السيّد محمد حسين فضل الله حول ردّ عنف الرجل للمرأة بعنف مضاد جدلاً في الوسط الإسلامي والاجتماعي، ما بين مؤيّد ومعارض، وفيما رحّبت منظمات إنسانية وحقوقية بالفتوى، معتبرة أنّ السيّد فضل الله «وضع يده على مكان خلل أساسية في بنية نظامنا الثقافي تجاه المرأة، وأدان كلّ مرتكب لهذا العنف، سواء من خلال استخدام الرجل القوّة البدنية لإيذاء المرأة واغتصابها، أو من خلال استخدامه المتعسف لبعض الحقوق المعطاة له في مسائل الزواج والطلاق»، فإنّ أصواتاً - في المقابل - فقهية واجتماعية متخصصة رأّت في هذه الفتوى «تشجيعاً على العنف» وأنّ «العنف المتبادل بين الزوجين سيجعل المرأة تخسر مظلوميّتها، وقد يتحوّل المنزل إلى حلبة يخسر فيها الأضعف الذي هو المرأة وسيطر فيها الأقوى الذي هو الرجل».

فتوى السيّد فضل الله

وكان السيّد محمد حسين فضل الله قد أصدر بياناً شرعياً بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف ضدّ المرأة الأسبوع الماضي، أفتى بموجبه أنّ «باستطاعة المرأة أن تردّ عنف الرجل الجسدي الذي يستهدفها بعنف مضاد من باب الدفاع عن النفس»، ودعا إلى رفع العنف عن المرأة «سواء أكان عنفاً جسدياً أو اجتماعياً أو نفسياً أو تربوياً أو داخل البيت الزوجي أو ما إلى ذلك»، وأنّه «إذا مارس الرجل العنف الحقوقي ضدّها، بأن منعها بعض حقوقها الزوجية كالنفقة أو الجنس، فلها أن تمنعه تلقائياً من الحقوق التي التزمت بها من خلال العقد».

وشدّد فضل الله على أنّ الإسلام «لم يُبيح للرجل أن يمارس أيّ عنف على المرأة في حقوقها

الشرعية أو حتى في مسألة السب والشتم والكلام القاسي»، مؤكداً على احترام حقوق المرأة في العمل وفي داخل الأسرة، وعلى تقدير تضحياتها في كل مجال.

فتوى تتحلى بالشجاعة

وتشهد مجتمعاتنا العربية والإسلامية عنفاً يمارسه الرجل ضد المرأة، من قبيل الممارسة الخاطئة للحقوق التي منحه إياها الشرع والقانون.

المفكر الإسلامي السيد هاني فحص يصف فتوى السيد محمد حسين فضل الله بأنها «تتحلى بشجاعة، خاصة أنه يدعونا إلى إنصاف عدد كبير من علماء المسلمين الذين سبقوه وسبقونا إلى قراءة عميقة للأدلة الشرعية، انتهوا منها إلى وجوب إنصاف المرأة وحمايتها من العدوان الذكوري».

ويختتم: «يبدو أن انكشاف نمط سلوكنا الأسري عموماً وفيما يخص المرأة خصوصاً قد ألزمتنا بكشف اللثام والمصارحة بموقف يعيدنا إلى نصابنا الإنساني الإسلامي العادل»، متسائلاً: «أليس من المستهجن أن نندesh ويندهش الآخرون ويستهجنون صدور مثل هذه الفتوى، وكأنها تأتي من إسلام جديد أو مختلف عن العهود؟!».

وقد أرجع المفكر الإسلامي السيد هاني فحص أسباب هذه الظاهرة إلى «التطبيق السيئ والخاطئ لأحكام الإسلام وتعاليمه من قبل المجتمع الإسلامي الذي اشتغلت في عقله وسلوكه موروثة تنتمي إلى القبلية الجاهلية، ومنها الموروث الذي يجعل من الذكورة معياراً للحق والصواب، ويرتب على ذلك مجموعة من الحقوق المفتعلة، متيحاً الفرصة لكثير من التعسف في استخدام الحقوق الفعلية أو التنصل من الواجبات الشرعية والإنسانية».

ويؤكد القاضي في المحكمة الشرعية بלבnan الشيخ زكريا غندور أن عنف الرجل بالمبدأ ممنوع ومحظور في الإسلام؛ «لأن الله قد جعل لهذا الكون نظاماً، فإذا أخطأت الزوجة أو تجاوزت حدودها، فقد وضع الإسلام سياقاً محدداً للزجر والإصلاح، وإذا لم ترتدع الزوجة ﴿فَأَمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحُ بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩]».

وفيما يعزو القاضي غندور أسباب ظاهرة عنف الرجل إلى «سقوط الدين في النفوس، ومن لا دين له لا أخلاق له»، فإن السيد فحص يتوقف عند المدة الطويلة التي تعرّض فيها الإسلام للظلم والتشويه بسبب تلك الممارسات الخاطئة، لاسيما أنه قد «توفر لهذا المسلك الظالم للإسلام والشائن غطاء فقهي وفكري قرأ ثنائية المرأة والرجل بعقل من خارج النص والتاريخ ومقاصد الشريعة، وجعل الجزئيات حاكمة على الكلّيات فيما يعود إلى موقع المرأة ودورها وحقوقها».

قوامة الرجل على المرأة

وأكد السيد محمد حسين فضل الله في فتواه أن «قوامة الرجل تعني تحميل الرجل مسؤولية إدارة الأسرة التي لا بد أن لا يستبد بها، بل أن يتشارك مع الزوجة في كل الأمور المشتركة بينهما كزوجين».

ويحدّد الأستاذ المحاضر في جامعة الجنان بلبنان الدكتور ماجد درويش عناصر قوامة الرجل على زوجته بحسب ما بيّنه الشرع، وهي «القيام بالمصالح والتدبير والتأديب عند النشوز». لكن «التأديب» الذي حدّده الشرع يقتضي الضرب، وحتى لا يُفِرط الرجل في «الضرب والأذية» فقد وضعت الشريعة ضوابط للضرب المقبول شرعاً، والذي عبّر عنه الإمام القرطبي بقوله: (هو ضرب الأدب غير المبرّح الذي لا يكسر عظماً ولا يشين جارحة، كاللّكزة ونحوها؛ فإنّ المقصود منه الصّلاح لا غير، فلا جرم أنّه إذا أدّى إلى الهلاك وجب الضمان) بحسب الدكتور درويش. وفي هذا السياق أيضاً يشير القاضي زكريا غندور إلى أنّ الإسلام «لم يُبحّ ضرب المرأة إلّا في حدود التأنيب الذي لا يمسه بسوء ولا يؤذيها، بل الغرض منه التوبيخ وإفهام الزوجة أنّها أخطأت وأنّ زوجها غاضب منها».

ويرى الدكتور مالك جديدة (رئيس دائرة الأوقاف في عكار بلبنان وأستاذ الفقه والحديث في المعاهد الشرعية) أنّ القوامة في الإسلام «ليست خنوعاً من قبل المرأة للرجل، بل هي امتزاج إرادة الرجل وعاطفة المرأة بصورة تُحقّق التكامل المطلوب في الحياة الزوجية»، مضيفاً أنّ «القوامة ترمي إلى تنظيم الأسرة واستقرارها كمؤسسة من أهم المؤسسات في بناء الأمة».

حقّ التأديب

لكن الدكتور جديدة يؤكّد - في المقابل - على أنّ «التأديب حقّ للزوج على زوجته»، بدليل قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ﴾ [النساء: ٣٤]. ويقول: «حينما يصدر عن الزوجة الخطأ الذي يلحق الضرر بالأسرة، فإنّ الزوج هو أحقّ الناس بردها إلى الصواب». ويضيف: «ليس من المعقول أن نرجع في كلّ صغيرة وكبيرة من قضايا الأسرة إلى القضاء»، مشيراً إلى أنّ هناك «من المشكلات ما هو يسير الشأن يقع كلّ ساعة أو كلّ يوم، وإنّ ممّا يباه العقل تدخّل المحكمة في خصوصيات الزوجين ممّا يُعدّ مساً بكرامتهما، وربّما أخذتهما العزة بالإثم وازداد كلّ منهما إصراراً على خطئه وموقفه، فكانت سلطة الزوج هي الأليق بمعالجة المشكلات الزوجية».

وسأل: «من الذي يمكن أن يجعل ضرب الرجل لزوجته ضرباً غير مبرّح لضرورة التأديب بعد استنفاد الوسائل الأخرى من قبيل العنف ضدّ المرأة؟!»، موضحاً أنّ «القرآن والسنة أذنا بهذا في حدود الضرورة مع تحاشي ضرب الوجه وعدم مجاوزة الحدّ المشروع».

اعتراض فقهي

يرى الدكتور ماجد درويش أنّه إذا جاوز الرجل الحدّ في التأديب، فقد أجمع الفقهاء على أنّه «ليس للمرأة أن تقتصّ من زوجها إذا لطمّها، لِمَا أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره، وابن أبي شيبة في المصنّف، وابن جرير في تفسيره، وأبو داود في المراسيل، عن الحسن البصري، قال: (جاءت امرأة إلى النبيّ (ص) تستعدي على زوجها أنّه لطمها. فقال (ص): «القصاص». فأُنزل الله

تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ...﴾ [النساء: ٣٤]. فقال النبي (ص): «أردنا أمراً وأراد الله أمراً، والذي أَرادَه الله خير». (ورفع القصاص).

وفيما يرى القاضي في محكمة الشرعية الشيخ زكريا غندور من الفتوى أنه «لا حرج على المرأة إذا ضربت زوجها دفاعاً عن نفسها»، فإنه يبدي تخوّفه من أن تساهم هذه الفتوى في «التشجيع على العنف ومقابلة الإساءة بالإساءة»، مشيراً إلى أن هذا السلوك «ليس في ديننا»، وموضحاً أنه «لا يمكن للإنسان أن يكون حاكماً وقاضياً ومعاقباً في الوقت نفسه»، ويضيف مستغرباً: «لو كان بإمكان الإنسان أن يواجه الإساءة بالإساءة لما لزم للمجتمع قضاء ولا إقامة حدود ولا عقاب شرّعه الله سبحانه وتعالى في كتابه فقال: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٩].

ويتفق الدكتور درويش مع ما ذهب إليه القاضي غندور، فيقول: «الشرع أعطى المرأة الحق في طلب فسخ عقد الزواج من القاضي إن ثبت لديه إلحاق الضرر بها من زوجها، مع إمكانية تغريمه مقدار الضرر الذي أصابها. وهذا كله إن كانت المرأة زوجة».

وبحسب القانون المعمول به في المحاكم الشرعية بלבنا، فإنه يحقّ للزوجة أن تتقدّم إلى القاضي بطلب التفريق إذا ثبت الضرب، ويحكم القاضي بالنزاع والشقاق، فيحصل الطلاق.

ويؤيّد الدكتور مالك جديدة، فيقول: «إذا وقع من الرجل نشوز وتكرّر، فعلى المرأة أن تشكو أمره إلى أهلها أو إلى أهل الخير والإصلاح، فإن عجزوا عن رأب الصدع لجأت إلى القاضي فيأمره برفع الضرر وأداء حقّها، فإن تكرر منه ذلك عزّره بما يراه مناسباً في إصلاحه». أما ردّ العنف بعنف مثله، فإنه «يدفع الأمور إلى زيادة في التأزم واتّساع الشقاق».

ويذكر الشيخ أحمد كنعان (مساعد قاضي في المحكمة الشرعية في بيروت) أن «العنف هو من الحالات التي يحقّ للمرأة فيها طلب الطلاق بسببه»، مشيراً إلى أن الكثير من النساء يرفعن دعاوى بسبب حالات كهذه، وعلى الزوجة أن تأتي بإثبات الواقعة، من خلال شاهدين أو تقرير طبيب شرعي يُثبت الضرب.

وأشار إلى أن القضاء يعرض الصلح بين الزوجين ابتداءً، وفي حال موافقة الزوجة على تعهّد الزوج بعدم تكرار فعلته، يُفصّل النزاع، لكن الرجل - بحسب الشيخ كنعان - «ينكر في الغالب فعلته ويخفف من حجم ممارسته، إلا عند وجود شهود أو آثار ظاهرة للضرب».

ويضيف كنعان: «وإذا لم توافق الزوجة على التعهّد، فإنّ القضاء الشرعي يحكم لها بالتفريق والحصول على كامل حقوقها الشرعية بسبب العنف الممارس ضدها».

هجر الفراش

وحول فتوى السيّد فضل الله بجواز هجر المرأة فراش زوجها «إذا مارس الرجل العنف الحقوقي ضدها، بأن منعها بعض حقوقها الزوجية كالتنفقة أو الجنس، فلها أن تمنعه تلقائياً من الحقوق التي

التزمت بها من خلال العقد»، فيُبدى الدكتور مالك جديدة استغرابه من هذه الفتوى، فيقول: «من أين للزوجة أن تهجر فراش زوجها والنبي (ص) يقول في الحديث المَثَّق عليه: «إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه، فأبت، فبات غضبان، لعنتها الملائكة حتى تصبح»؟!»

ويضيف: وفي رواية لمسلم: «والذي نفسي بيده، ما من رجل يدعو امرأته إلى فراشه فتأبى عليه، إلا كان الذي في السماء ساخطاً عليها حتى يرضى عنها». معتبراً أنَّ ما جاء في الفتوى بهذه الخصوص «مخالف لهدى الشرع الحنيف الذي حثَّ الزوجة على أن تكون الأسرع في جمع الشمل وإزالة أسباب الشقاق، وفي الحديث: «ألا أخبركم بخير نساءكم من أهل الجنة؟ .. وامرأة غضبت أو استغضبت فأخذت يدها في يده وقالت: والله لا أكتحل بغمض حتى ترضى، فهي في الجنة».

رؤية اجتماعية

أمام مسألة تتعلق بالزوجين والحياة الأسرية، لا بدَّ من مطالعة النظرة الاجتماعية لفتوى السيّد محمد حسين فضل الله: هل يمكن تطبيقها؟ وهل لها أيُّ آثار اجتماعية سلبية في حال التطبيق؟

وفي هذا السياق يتحدث الباحث الاجتماعي الدكتور طلال عتريسي (مدير معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية سابقاً)، فيقول: «إنَّ ما يطرحه السيّد فضل الله في ردِّ المرأة لاعتداء الزوج هو حقٌّ مشروع من حيث المبدأ؛ لأنَّ الإنسان لا يستطيع أن يتعرَّض للضرب من دون أن يُبدى أيَّ مقاومة أو محاولة لردع الآخر عن ضربه وأذيتة»، لكنَّه يأخذ على الفتوى أنَّها «تثير أسئلة حول انعكاسها على العلاقات الزوجية الراهنة التي يسود بعضها ظلم الرجل للمرأة»، فيرى أنَّها «قد تؤدي إلى انفجار بعض العلاقات الزوجية التي يسودها العنف الذي كانت المرأة تتحمَّله من أجل الحفاظ على أسرته ومحبةً لأولادها». إضافةً إلى أنَّ هذه الفتوى «قد تدفع بعض الرجال ممَّن يعنّفون نساءهم إلى المزيد من العنف في عملية تحدٍّ خاصة إذا فكَّرت الزوجة في ردِّ الاعتداء بالمثل»، بحسب الدكتور عتريسي.

ويرى أنَّ المشكلة «ليست في الفتوى نفسها التي قد يختلف حول بعض بنودها فقهاء آخرون، بل في البيئة الثقافية التي ستقع عليها هذه الفتوى»، متسائلاً: «كيف يمكن للبيئة التي لا تزال تحرِّض على جرائم الشرف أن تتسامح مع المرأة التي ستردَّ الضربة إلى زوجها؟».

ويضيف: «كيف يمكن أيضاً أن تتخيَّل حال البيت الذي يلجأ فيه الرجل عادةً إلى العنف ضدَّ زوجته إذا عاملته بالمثل؟»، ويتساءل مستنكراً: «هل ستؤدي هذه المعاملة إلى رده عن العنف أم ستجعله أكثر نزوعاً إليه»، ذلك أنَّ الزوج - بحسب العتريسي - سيعتبر أنَّ زوجته «تتحدَّى ليس فقط سلطته بل وحتى رجولته التي يعتقد أنَّها تتحقَّق من خلال سطوته التي يهدِّد بها والعنف المرتبط بها من حين إلى آخر»، وبالتالي فإنَّ هذا السلوك «قد يتسبَّب في إطالة أمد المشكلة بين الزوجين، خاصة إذا تعرَّض الرجل لأيِّ إصابة أو مكروه من زوجته».

ويرى الدكتور عتريسي «أنَّ قوَّة الرجل العضلية من الممكن أن تدفعه إذا ردت المرأة عليه بعنفٍ مقابل إلى المزيد من استخدام القوَّة، وهو في كلِّ الأحوال أقدر على ذلك وبإمكانه أن يسيطر على عنف المرأة وأن يجعلها تخضع في نهاية الأمر».

ويسلِّط الباحث الاجتماعي الدكتور طلال عتريسي الضوء على نقطة قوَّة لدى المرأة، تتمثَّل بمظلوميَّتها التي تحاول من خلال إبرازها «التعويض عن هذا الانتقاص بطُرُقٍ متعدِّدة خاصة في إطار العلاقة الزوجية»، ويؤكد أنَّ «العنف المتبادل بين الزوجين سيجعل المرأة تخسر هذه المظلومية التي قد تُحوَّل المنزل إلى حلبة يخسر فيها الأضعف الذي هو المرأة ويسيطر فيها الأقوى الذي هو الرجل... ما يعيد الأمور من جديد إلى النقطة التي انطلقت منها».



شبكة الحوار المتمدّن/ حسين خليفة
محمد حسين فضل الله
يقلب الطاولة على رؤوس الرجال و«فقهاء الظلام»

٣/ ١ - ديسمبر/ ٢٠٠٧م

١٢ ذو القعدة ١٤٢٧هـ

في اليوم العالمي لمناهضة العنف ضدّ المرأة أفتى العلامة السيّد محمد حسين فضل الله فتوى جريئة تُعبّر عن روح العصر، وترفض بعض الجوانب المظلمة في نظرة الدين إلى المرأة التي كرّسها بعض فقهاء السلاطين والتخلف.

فقد أكّد سماحته بأنّ «المرأة لا تزال ضحية العنف الذي يمارس ضدها على مستوى العالم كلّ»، ودعا إلى «رفع العنف عنها، سواء أكان عنفاً جسدياً أو اجتماعياً أو نفسياً أو تربوياً أو داخل البيت الزوجي أو ما إلى ذلك».

وفي رأي مثير للجدل قال: «إنّ قوامة الرجل على المرأة لا تعني سيادة الرجل عليها، بل تعني تحميل الرجل مسؤولية إدارة الأسرة التي لا بدّ أن يستبدّ بها، بل أن يتشارك مع الزوجة في كلّ الأمور المشتركة بينهما كزوجين» مضيفاً «إنّ إقبال المرأة على العمل المنزلي والاضطلاع بأعبائه من خلال إنسانيتها وعاطفتها وتضحيتها، في الوقت الذي لم يكلفها الإسلام أيّاً من ذلك، حتى فيما يختصّ بالحضانة وشؤونها، واحترم عملها حتى افترض لها أجراً مادياً، لا بدّ أن يدفع الرجل إلى تقدير التضحية التي تبذلها المرأة في رعايته ورعاية الأسرة، فلا يدفعه ذلك إلى التعسّف والعنف في إدارة علاقته بها». ورأى سماحة السيّد «أنّ الإسلام اعتبر المرأة - في إطار الزواج - كائناً حقوقياً مستقلاً عن الرجل من الناحية المادية فليس للرجل أن يستولي على أموالها الخاصة أو أن يتدخل في تجارتها أو مصالحها التي لا تتعلّق به كزوج أو لا تتعلّق بالأسرة التي يتحمّل مسؤولية إدارتها». ويتابع فضل الله: «يؤكد الإسلام أنّه لا ولاية لأحد على المرأة إذا كانت بالغّة رشيدة مستقلة في إدارة شؤون نفسها فليس لأحد أن يفرض عليها زوجاً لا تريده، والعقد من دون رضاها باطل لا أثر له». إنّ أمثال هذه الرؤى تتيح للمرأة أن تخرج من ظلمات الآراء الفقهية الظالمة والتي تحرمها من التعليم والعمل

وتخلق سدوداً وحواجز بينها وبين الرجل، كما أنّها تنجز مصالحة - ولو عابرة - بين التعاليم الإسلامية وضرورات العصر والتطوّر الذي شهدته الحياة الاجتماعية خلال أربعة عشر قرناً هي عمر الإسلام. وهذه ليست المرة الأولى التي تخرج فيها من بين رجال الدين أصوات عقلانية ومتفهمّة للتغيّرات التي حدثت خلال هذه الحقبة الطويلة، فقد عرفت ساحة «الصراع الفقهي» حالات من الخروج من جوقه مردّدي آراء ابن تيمية وحسن البنا وسيّد قطب وبن لادن التكفيرية، مثلما خرج به الترابي من السودان وحسن حنفي من مصر ومفتي الجمهورية السورية الشيخ أحمد حسون والدكتور محمد حبش اللذين يغلبون فكر التسامح والوسطية على فكر التطرّف وإلغاء الآخر على الساحة الدينية، هؤلاء يتعرّضون لهجوم كبير من أوكار الظلام وعبادة الماضي.

إنّ هذه الأجواء تعيد التذكير بعصر التنوير الذي شهد ولادة فكر ديني منفتح في بدايات القرن المنصرم على يد أمثال الشيخ عبه الله العلايلي ومحمد عبده وجمال الدين الأفغاني وغيرهم. فهل نشهد صحوة دينية معاكسة لصحوة التكفير والظلامية التي أنتجتها الرعاية الأميركية الغربية لتيارات الإسلام السياسي في أواخر القرن المنصرم؟

ربما كانت هذه إرهابات ولادة تيار كهذا لكنّ دونه الكثير من الأصوات القوية والمسيطرة في ساحة العمل الدعوي الإسلامي عبر الفضائيات التي تتاجر بموضوع الدعاة والشيوخ المنعزلين عن حركة التاريخ أو المرتبطين بمراكز قوى تستغلّ الدين لمصالحها الاقتصادية والسياسية.



المستقبل اللبنانية: المرأة كائن بذاته أم بغيره؟

٤/ ١ - ديسمبر/ ٢٠١٧م

١٣ ذو القعدة ١٤٢٧هـ

بمناسبة «اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة» أفتى المرجع السيّد محمد حسين فضل الله «بأنّ في استطاعة المرأة أن تردّ عنف الرجل الجسدي الذي يستهدفها بعنف مضاد من باب الدفاع عن النفس»، مشيراً إلى «أنّ المرأة لا تزال ضحية العنف الذي يمارس ضدها على مستوى العالم كله». ودعا إلى «رفع العنف عنها، سواء أكان عنفاً جسدياً أم اجتماعياً أم نفسياً أو تربوياً أم داخل البيت الزوجي». وشدد على «أنّ قيمة الرجل على المرأة لا تعني سيادته عليها، بل تحميله المسؤولية في إدارة البيت الزوجي، وأن الإسلام لم يُبح للرجل أن يمارس أيّ عنف على المرأة في حقوقها الشرعية أو حتى في مسألة السبّ والشتم والكلام القاسي». إنّ ما أفتى به المرجع السيّد محمد حسين فضل الله له قيمة مزدوجة: أولاً، لأنّه يصدر عن مرجعية مرموقة هي موضع احترام كبير من قبل الجميع. وثانياً، لأنّ هذا الموقف الذي عبّر عنه سماحة السيّد فضل الله حيال المرأة له قيمة استثنائية لكونه مبنياً على الفقه الديني. إلّا أنّ جميع الثقافات، في مجتمعات العالم الذكورية، لا تنفك تُشرعن دونية المرأة بشتّى الإيديولوجيات والمزاعم. وتبقى المرأة، المرأة في التاريخ، المرأة التي هي من لحم ودم، لا المرأة المجردة والوهمية، المرأة التي غالباً ما يستلها «العالم الذكوري» الذي، وإن نادى اليوم بحق مساواتها مع الرجل، يُمعن، بأساليب مقنّعة، بتسلطه عليها، بتأييدها في مركز دوني... تبقى المرأة «قضية» لها خصوصيتها، وبالتالي يجب الالتزام بها بشتّى الوسائل. لربّما أنّ أهمّ مفهوم مغلوط يؤسّس لدونية المرأة إزاء الرجل هو مفهوم «الفروقات» الاجتماعية - الثقافية ما بين الرجل والمرأة والتي تبني خطأ على «الطبيعة» الثابتة وليس على الثقافة المتحوّلة.

في الواقع الموضوعي، وحدها الفروقات الفيزيولوجية هي الفروقات الطبيعية (أي المبنية على «الطبيعة») التي تميّز بين الرجل والمرأة، أي الذكر والأنثى.

أما بناء الفروقات في «الدور» الذي يقوم به كلٌّ من الرجل والمرأة على ما يسمّى «الطبيعة»، فهذا أمر مغلوط. فالأدوار بين الرجل والمرأة هي مسألة محض ثقافية، أي إنها نسبية ومتغيرة ومتعلقة بالزمان والمكان وبالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وإلا كيف يمكن تفسير اختلاف منزلة الرجل والمرأة - قانونياً واجتماعياً وسياسياً ودينياً - من بلد إلى آخر ومن حقبة إلى أخرى.

هناك مفهوم آخر مغلوط، أو أقله ملتبس، وهو مفهوم «التكاملية» ما بين الرجل والمرأة. فالتكامل هنا ليس إلّا وهماً أيضاً من الأوهام الأخرى إذ إنه يؤدي إلى تحديد مسبق ونهائي لما يمكن أن تكون عليه علاقة شخص بإزاء شخص، وكائن مقابل كائن آخر، وليس علاقة تكامل كائن بآخر. فعلاقة الشخص الموضوع بإزاء شخص آخر تتغير وتتبدل وفق تبدل الضرورات والأوضاع والأحوال. فما هو ثابت وشمولي في المرأة والرجل هو علاقتهم الواحد بإزاء الآخر وليس طبيعة وماهية وخصائص كل واحد من العنصرين.

وتأتي وسائل الإعلام الجماهيرية، مع ما لها من تأثير كبير على التحكّم بالرأي العام، لتزيد من تشويه صورة المرأة ولتغرس في الأذهان صورة نمطية ليس أبداً لصالح المرأة كشخص بشري، وليست لصالحها في نوع علاقتها مع الرجل. تفيد الدراسات الميدانية الاستقصائية والتوثيقية أنّ صورة المرأة الأكثر حضوراً أو وروداً، في المسلسلات والأفلام التلفزيونية هي صورة المرأة الأم المتفانية، وربّة المنزل، والمعدومة السلطة.

وفيما المجالات العربية المتخصصة بالمرأة تبرز صورة الزوجة الأنيقة، صورة زوجات السياسيين ورجال الأعمال، والنساء النجوم، تبقى صورة المرأة المناضلة في سبيل حقوق النساء، والأكاديمية، والريفة، شبه غائبة.

أما في ميدان الإعلان التجاري، فإنّ الصورة النمطية السائدة للمرأة هي صورة المرأة العاملة في المنزل، والمرافقة الدائمة للإعلانات عن المنتجات المنزلية والصحية وأدوات التجميل، وغير القادرة على اتخاذ القرارات المهمة، والتي تُستخدم كإحياء جسدي وجنسي يرافق المنتجات المعلن عنها.

ولو سئّلنا، في بلداننا العربية، عن هويّة امرأة ما، لقلنا هذه زوجة فلان. بنت فلان أو أم فلان أو أخته وأحياناً بنت عمّه أو بنت أخيه إن كان معروفاً. والمرأة هي أنثى الرجل. هي الأم وهي الزوجة وهي باختصار تُعرّف بالنسبة إلى الرجل، إذ ليس لها وجود مستقل. إنها كائن بغيره لا بذاته. ولأنّها كائن بغيره فلا يمكنها، في إطار الأوضاع التقليدية، أن تعيش بذاتها. لا هي تشعر بالاكتمال بذاتها، ولا المجتمع يقبلها ككائن بذاته. إنها المثال النموذجي للاغتراب، ذلك أنّ واحداً من أبعاد شخصيتها يطغى على سائر الأبعاد أو على إنسانيتها كلّها.

فَلِكَي تكون المرأة كائناً بذاتها لا بغيرها، ولكي تصبح، ككائن بشري ومواطنة مساوية للرجل

تشترك معه في تكوين المجتمع وتوجيهه وتنميته مع توزيع أدوار بينها وبين الرجل مبنية لا على تحكم الواحد بالآخر ولا على دونية وفوقية ولا بحكم طبيعة ثابتة مختلفة حكماً عن طبيعة الآخر، هناك ضرورة لتغيير الذهنيات والصور النمطية والمفاهيم والتقاليد. وهذا التغيير يتم، وفي آن معاً، على أساس الموقع الثقافي والموقع الاقتصادي والاجتماعي. ولربما أن نضال النساء في الحصول على حقوقهن يبقى هو الأساس. فالرجل لن يتخلى بسهولة عن مكانه وسلطته. مع ذلك، فعلى الرجال والنساء أن يناضلوا معاً، بجميع الوسائل وعلى جميع الصعد، لتغيير الأوضاع حتى تتحقق المساواة بين الرجل والمرأة.



(اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة)

تثمن رؤية العلامة المرجع سماحة السيّد محمد حسين فضل الله
بالفتوى التي تقدم بها بحق المرأة برّد عنف الرجل

٥/ ١ - ديسمبر / ٢٠٠٧ م

١٤ ذو القعدة ١٤٢٧ هـ

جاءت الفتوى في جريدة «النهار» بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ٢٠٠٧ كما يأتي: «في استطاعة المرأة أن تردّ عنف الرجل الجسدي الذي يستهدفها بعنف مضاد من باب الدفاع عن النفس»، مشيراً إلى أن «المرأة لا تزال ضحية للعنف الذي يمارس ضدها على مستوى العالم كله». ودعا إلى «رفع العنف عنها سواء أكان عنفاً جسدياً أم اجتماعياً أم نفسياً أم تربوياً داخل البيت الزوجي أو خارجه». وأضاف إن «الإسلام لم يُحِج للرجل أن يمارس أيّ عنف على المرأة في حقوقها الشرعية أو حتى في مسألة السبّ والشتم والكلام القاسي» مؤكداً «احترام حقوق المرأة في العمل وفي داخل الأسرة وتقدير تضحياتها في كلّ مجال».

إنّها ليست المرأة الأولى التي يفتي فيها المرجع العلامة السيّد محمد حسين فضل الله لمصلحة المرأة، لإبراز حقوقها في الإسلام، لما يتمتع به من فكر نيرٍ مستنير وبما يتحلّى هذا الفكر بالمنطق في تشكيل القناعات والعقائد.

إنّه يملك صفاء الرؤية في المفهوم الإسلامي وبخاصة المفهوم الإسلامي للمرأة الذي قليلاً ما يُبرزه الفقهاء المعاصرون في الصراعات العقائدية التي نعيشها في عصر العولمة كما يفتقرون إلى القراءة المعاصرة والتطبيق المعاصر لكثير من الممارسات الدينية.

فكم نحن في حاجة لأمثال ذلك من الفقهاء، ليسخروا علمهم ومعرفتهم في تفهّم النصوص القرآنية وما تحتمل من معنى، ليبيّنوا انطباق تلك النصوص على حاجات العصر وما تقتضيه مصلحة المجتمعات.

إنّنا نعمل منذ عشرات السنين على صعيد حقوق المرأة، وبخاصة في مناهضة العنف ضدها وقمنا بدراسات وأبحاث عديدة حول القوانين اللبنانية المجحفة بحقها، واستفتاءات ورصد لبعض

المعتقات اللواتي قدمن شهادات حيّة في التمييز ضدّهن والعنف الواقع عليهن. وتبيّن لنا أنّ المرأة اللبنانية لا تزال تعاني العنف الممارس ضدّها بأشكاله المتعدّدة في مجتمعنا، ويظهر العنف كأثمة اجتياح لشخصية الآخر، وتعطيل حقوقه. إنّ أكثر من ذلك، فهو اعتداء على حريّة الآخر بقصد إخضاعه، إذ إنّ قمة العنف تكمن في التعذيب أكثر من القتل.

والعنف في الأسرة بين المرأة والرجل يهتك عقد التواصل الحوارى بين الشريكين، ويشكّل العنف ضدّ المرأة في الأسرة أكثر أنواع العنف تعقيداً وأشدّها دقّة وأبقاها ألماً، ويصيب الزوجة بجراح مبرّحة قلّما تلتئم مسامها، وتصيب أهل بيتها وبخاصة أولادها بعقّد نفسيّة تندر أن تسلم منها شخصياتهم.

وقد أشار سماحته في فتواه إلى كلّ أشكال العنف، ابتداء من العنف الجسدي، إلى العنف الاجتماعي (جرائم الشرف) إلى العنف في الأسرة في الزواج وفي الطلاق، والعنف التربوي، والعنف الممارس ضدّها في حضانة الأولاد، والتحرّش والاعتصاب. فثقافة العنف ضدّ المرأة لا تزال قائمة في ظلّ المنظومة السائدة في المجتمع اللبناني، وهذه المنظومة تتيح لسلطة الرجل استخدام العنف كوسيلة لممارسة السيطرة على المرأة والأطفال. وهذا العنف المادي والمعنوي بجميع أشكاله يشكل خطراً يهدّد الصّحة والشخصية ويُعتبر انتهاكاً لحقوق الإنسان. لا تزال بالفعل نفتقر إلى الإحصاءات الكافية حول العنف ضدّ المرأة، لأنّه يقع في أكثر الحالات بالقوّة والإكراه من دون التمكن من البوح به للاعتقاد أنّ التكتّم على العنف هو لحماية الزوجة والعائلة من الانهيار، ولا يصل إلى الشكوى والعلن إلّا في ظروف شديدة التعقيد أي عندما يصل إلى حدّ الجريمة. إنّ فضال المرأة ضدّ العنف لا يهدف إلى مواجهة العنف بالعنف، إنّما يهدف إلى الاحترام المتبادل والتفاهم والمحبة. ولكن لا يزال الكثير من الرجال يتذرّعون بحقّهم الديني في ممارسة العنف على المرأة ومنهم «يقولون ما لا يفعلون» فيتناقض سلوكهم مع الأحكام الشرعية والدينية وحتّى المدنية.

ولذلك نطلب من سماحة العلامة السيّد محمد حسين فضل الله التعاون مع المؤسسات الدينية والمدنية، في تغيير البنى الذهنية التمييزية السائدة التي أصبحت تشكّل خطراً على المجتمعات الإسلامية والمسيحيّة وكياناتها.

فالتوجيه والإرشاد ضروريان، وتقع مسؤوليتهما على الدولة وعلى المؤسسات الدينية والتربوية والثقافية والإعلامية. ويبدأ هذا التوجيه ضدّ التمييز بين الجنسين من الأسرة، إلى المساجد والكنائس والمدارس، وفي تعديل الكتب المدرسية لترسيخ المساواة في أذهان المواطنين والمواطنات لمواجهة العنف بجميع أشكاله. ولا بدّ من تغيير الظروف المجتمعية التي تؤدّي إلى تسامح المجتمع المدني إزاء العنف ضدّ المرأة بمبادرات من الضغط في تعديل القوانين وفي السياسات المعتمدة لرفع شأن المساواة والعدالة بين الجنسين».

(الآن - الكويت)

أزهريون ينتقدون فتوى المرجع الشيعي (فضل الله) بدعوة الزوجات لردّ اعتداء الزوج

٦/ ١ - ديسمبر / ٢٠٠٧ م

١٤ ذو القعدة ١٤٢٧ هـ

أعلن العديد من علماء الأزهر رَفْضُهم الشديد فتوى المرجع الشيعي محمد حسين فضل الله، التي أباح فيها للمرأة الحقّ في الدفاع عن نفسها وردّ اعتداء زوجها، بقوله: «هل يمكن أن يقول أحد إنّه لو فقأ الزوج عين زوجته أو كسر عظمها أو جرحها أو أحرق شيئاً من جسدها أو ضربها ضرباً مبرّحاً إنّ ليس من حقّها ردّ الاعتداء؟».

فقد قال الدكتور جودة عبد الغني بسيوني، أستاذ ورئيس قسم الفقه المقارن بكلية الشريعة بجامعة الأزهر: «إنّ الشريعة الإسلامية ترفض بصورة واضحة أن يضرب الزوج زوجته ضرباً مبرّحاً، لأنّ الذي قصده الرسول - صلى الله عليه وسلم - أن يكون ذلك (بعود سواك) لتوجيه وتهوئش الزوجة فقط».

وأضاف بسيوني: «العلاقة بين الزوج وزوجته أساسها المودة والرحمة لقوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ [الروم: ٢١]، وإذا حدث وتجاوز الزوج وخالف أحكام الشرع بضرب زوجته ضرباً مبرّحاً فقد انتقل بذلك من الشريعة الإسلامية إلى شريعة الغاب، ولا يجوز للزوجة أن تردّ عليه بالضرب، لأنّ كلاً التصرفين غير جائز شرعاً ومخالف لأحكام الإسلام».

كما انتقدت الدكتورة سعاد صالح، أستاذة الفقه المقارن بجامعة الأزهر، فتوى فضل الله، بحسب صحيفة «المصري اليوم» وقالت: «لقد حرص المولى عزّ وجلّ على تكرار لفظ الصلح بين الزوج والزوجة في حالة النشوز ثلاث مرات، وجعل اللجوء للأهل سبيلاً لتحقيق ذلك لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾ [النساء: ٣٥]».

وأضافت سعاد: «لقد استدلّ فضل الله بآية لا علاقة لها مطلقاً بالعلاقة الزوجية، وهي قوله تعالى: ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤]، وتناسى الآيات القرآنية الكثيرة التي تدعو إلى العفو والتسامح».



عكاظ السعودية:
الفتوى أثارت لغطاً في الأوساط الشرعية
فضل الله: يحق للمرأة ضَرْب الرجل وهجره في الفراش

٦/ ١ - ديسمبر / ٢٠١٧م

١٥ ذو القعدة ١٤٢٧هـ

أثار المرجع الشيعي محمد حسين فضل الله لغطاً في الساحة الفقهية بإصداره بياناً شرعياً، بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة، في الأسبوع الماضي أفتى بموجبه أن «بإستطاعة المرأة أن تردّ عنف الرجل الجسدي الذي يستهدفها بعنف مضادّ من باب الدفاع عن النفس»، ودعا إلى رفع العنف عن المرأة سواء أكان عنفاً جسدياً أو اجتماعياً أو نفسياً أو تربوياً أو داخل البيت الزوجي. وشدّد المرجع الشيعي على أن «قوامة الرجل على المرأة لا تعني سيادته عليها، بل تحميله المسؤولية في إدارة البيت الزوجي»، مشيراً إلى أن الإسلام «لم يُخِج للرجل أن يمارس أيّ عنفٍ على المرأة في حقوقها الشرعية أو حتى في مسألة السبّ والشتّم والكلام القاسي»، مؤكداً على احترام حقوق المرأة في العمل وفي داخل الأسرة، وعلى تقدير تضحياتها في كلّ مجال. واعتبر أن «العنف الجسدي الذي تتعرّض فيه المرأة للضرب يُمثّل الرجل فيه أخطّ حالات الإنسانية؛ لأنّه يدلّ على فقدان الرجل للمنطق الذي يُمكن أن يفرضه على الآخر من موقع الالتزام والافتتاع؛ كما أنّه لا يدلّ على قوّة الرجل، بل على ضعفه». وأكد في بيانه أن «الرّفق يشكّل منهجاً مركزياً في الإسلام، يكتسب الأولوية على العنف الذي لا ينبغي أن يتحرّك إلّا في حالات استثنائية قد تقتضيها ضرورة التربية أو ردّ العدوان»، مشدداً على أن «قوامة الرجل تعني تحميل الرجل مسؤولية إدارة الأسرة التي لا بدّ من أن لا يستبدّ بها، بل إنّهُ يتشارك مع الزوجة في كل الأمور المشتركة بينهما كزوجين». ودعا فضل الله الرجل إلى «تقدير التضحية التي تبذلها المرأة في رعايته ورعاية الأسرة»، مشيراً إلى أن «الإسلام لم يكلفها أيّاً من ذلك، حتى فيما يختصّ بالحضانة وشؤونها». واعتبر أنّه «إذا مارس الرجل العنف الجسدي ضدّ المرأة ولم تستطع الدفاع عن نفسها إلّا بأن تبادله بعنف مثله، فيجوز لها ذلك من باب الدفاع عن النفس». وإذا مارس الرجل العنف الحقوقي ضدها، بأن منعها بعض حقوقها

الزوجية، كالثفقة أو الجنس، فللزوجة «أن تمنعه تلقائياً من الحقوق التي التزمت بها من خلال العقد». وأكد أنه «لا ولاية لأحد على المرأة إذا كانت بالغة رشيدة مستقلة في إدارة شؤون نفسها»، معتبراً أنه «ليس لأحد أن يفرض عليها زوجاً لا تريده، والعقد من دون رضاها باطل لا أثر له».

ودعا فضل الله التشريعات التي تنظم عمل المرأة أن «تلحظ الموازنة بين عملها، عندما تختاره، وبين أعبائها المتعلقة بالأسرة»، معتبراً أن «أيّ إخلال بهذا الأمر قد يؤدي إلى تفكك الأسرة، ممّا يعني أن المجتمع يُمارس عنفاً مضاعفاً تجاه تركيته الاجتماعية ونسقه القيمية».

القوامة تكليف

علّق الدكتور لطف الله خواجه الباحث الشرعي وعضو هيئة التدريس بجامعة أم القرى على هذه الفتوى في تصريح خاص لـ (الدين والحياة) بأنّ قوامة الرجل على المرأة تكليف ومسؤولية، وليست من اختراع الرجل، بل من تقدير الله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ [النساء: ٣٤] وأنّ هذه المسؤولية - بحسب د. خوجة - تستتبع أموراً منها أنّه هو الذي عليه السعي في الزواج بالمرأة، وعليه هو دفع المهر لها من غير حدّ محدود، وعليه السعي في النفقة عليها.

كما أنّ عليه أن يحافظ عليها من الأخطار، وهو يبذل أغلى ما لديه لأجلها راضياً، كما قيل:

كُتِبَ الْقَتْلُ وَالْقِتَالُ عَلَيْنَا وَعَلَى الْغَايَاتِ جَرُّ الدِّيُولِ

وقال د. خوجة ففرق كبير من أن تجرّ روحك إلى الحرب؛ لتحمي العرض... وبين جرّ ذيل الثوب تنعماً وترقهاً؟ فالأول صفة الرجل، والثاني صفة المرأة..

وإذا صارت المرأة كارهة للقوامة، أو غير راضية لها، أو صار هناك من يقول بعدمها، وأنّ المرأة الراشدة ليست في حاجة إلى القوامة، فعلى هؤلاء أن يخلّوا الرجل من مسؤولياته الآنفة تجاه المرأة، فحينئذٍ على المرأة السعي إلى الزواج بالرجل.. وعليها أن تعطيه مهراً، وأن تُنفق عليه، وتقاتل دونه.. أو قلّ إذا كانا سواء: إنّهُ ليس على الرجل كلّ ذلك، ولا على المرأة. فكيف حينئذٍ تستقيم حياتهما، ومن الذي يبادر ليضمّ الآخر إليه.. وقد علم أنّ أيّ اجتماع بين الجنس البشري، فلا بدّ فيه من رئيس ومرضوس؟

ولفت الأكاديمي بجامعة أم القرى إلى أنّ من الخطأ أن يُنظر إلى القوامة على أنّها انتهاك للكرامة، وتلك نظرة يلزم عنها الحكم بانتهاك كرامة كلّ من كان تحت إدارة غيره، من: موظف، أو عامل، أو مدرسين، أو أساتذة، أو دكاترة، أو حتى الشعب نفسه.. فكلّ هؤلاء عليهم مسؤول، يدير أمورهم، ويضبط شؤونهم.. فهل يصحّ أن يُقال فيهم: إنّ كرامتهم متهكة لأجل هذا التفاوت بينهم وبين رؤسائهم؟. وختم د. خوجة في تعليقه على جزئية القوامة بقوله: «في أكثر دول العالم تخلصت المرأة من قوامة الرجل، فهل نالت حقوقها، أم أنّ الاضطهاد في ازدياد؟ وسيزداد، وها قد عاد الرقّ

من جديد في ثوب عصري، والمعنيون بشؤون المرأة يعلمون ذلك.. لكنهم يطرحون كافة الحلول لعلاج الاضطهاد، ويستبدعون الحلّ الإلهي، الذي أنزله الله تعالى على عبادة رحمة، بل إنهم ليعدونه سبباً من أسباب المشكلة!! خلق الله تعالى المرأة تطلب ركناً تأوي إليه، تحتمي به.. وخلق الرجل يطلب سكناً يأوي إليه يطمئن به، وشرع القوامة ليحقق لكل منهما ما يطلب، فأى تغيير لفطرة الله يعني فقدان الركن والسكن».

العنف ضد المرأة

وفي تعليقه على مسألة العنف ضد المرأة وجواز أن ترد المرأة العنف بعنف قال د. خوجة «أما العنف ضد المرأة فمرفوض جملة وتفصيلاً، وهنا يجب التفريق بين العنف والتأديب».

العنف تجاوز ولن يكون بحق أبداً، بل هو عدوان، وحينئذ للمرأة الحق أن ترد بالمثل، لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾ وإن كان الصبر أحسن عاقبة لتسمة الآية: ﴿وَلَكِنْ صَبْرُكُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ﴾ [النحل: ١٢٦] خصوصاً وأن المرأة هي الأضعف فرداً يجلب عليها مشكلة أكبر من ذلك، لكن من حيث المبدأ فالرد بالمثل مشروع، أما المصلحة فتقتضي الصبر.

وأما التأديب فهو يتبع مفهوم القوامة: فمن لم يؤمن بالقوامة لن يؤمن بهذا، والعكس بالعكس، فقد جاء في النص نفسه: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلاً...﴾ [النساء: ٣٤]. فللقائم أن يؤدب بما لا يضر، بل بما يترك أثراً في الإحساس، لذلك قالوا: «يكون بالسواك ونحوه.. وليس معنى التأديب الجلد، فهذا خطأ. بل شيء يشعر بأنه ثمة خطأ يجب الكف عنه، ولا علاج له إلا ذلك اللمس بما يؤثر في النفس، ولا يؤثر في البدن». وختم د. خوجة تعليقه بقوله: «حقاً، كم من مرة أردنا أن نتفهم قول أولئك الذين يفسرون هذه النصوص بما يخالف معناها، فما وجدنا فيه إلا شيئاً، لو نزل مثله بكلام أحدهم لعدّه استهزاء وتهكماً!!».

الضرب للتأديب

كما علّقت الدكتورة ابتسام الجابري، الداعية السعودية وعضو هيئة التدريس بكلية التربية بجدة على فتوى فضل الله قائلة: «لا يُلَيِّقُ بالرجل والمرأة العنف تجاه بعضهما البعض، والضرب عندما شُرِعَ إنما شُرِعَ للتأديب لا التسلط! والضرب المتعمد الموجود في الوقت الحالي: ضرب غير صحيح ومبالغ فيه، يصل أحياناً للتشويه، وهذا منافي تماماً لما ورد في شرع ربنا. ولم يعهد عن النبي (ص) وصحابته الكرام هذا السلوك أبداً، إنما كان التأديب بالسواك».

وتابعت قائلة: «والعنف والضرب بالصورة الخاطئة التي تحدث في عصرنا، إخلال بالأسرة والتربية السليمة، وما يعكسه هذا السلوك المشين من أثر بالغ في أنفس الأبناء، فالمطلوب من الأسرة

المسلمة أن تكون عشرتها بالمعروف لا بالعنف والشقاق». وحول ولاية الرجل قالت الجابري: «الرجل لا غبار على قوامته، شرعاً وعقلاً، والمرأة لا تخلو من قوامه، وفي حال الظلم والتعدي على المرأة من قبل الرجل: تلجأ المرأة للأقرب فالأقرب كالجد والعم، وإذا استحالت الأمور تلجأ للقضاء، لكن لا تلغى قوامه الرجل على المرأة في جميع الأحوال».

أشكال العنف ضد المرأة

واستعرض فضل الله في بيانه أشكال العنف الذي تتعرض له المرأة، فذكر «العنف الاجتماعي الذي يفرض على المرأة الزواج من شخص لا ترغب فيه، من خلال الذهنية العائلية أو القبلية أو غيرها»، فضلاً عن العنف النفسي «الذي يهدد فيه الزوج زوجته بالطلاق أو غيره، أو عندما يتركها في زواجها كالمعلقة فلا تعامل كزوجة، أو الذي يُستخدم فيه الطلاق كعنصر ابتزاز لها في أكثر من جانب»، معتبراً أن هذا النوع من العنف يُفقد المرأة «الاستقرار في زواجها وينعكس ضرراً على نفسياتها وتوازنها». وحول «جرائم الشرف» الشائعة في بعض البلدان العربية، أبدى المرجع الشيعي استنكاره بأن «يكتفي المجتمع القبلي أو العائلي بالشبهة ليحكم على المرأة بالنفي أو بالإعدام»، ونفى أحقية المجتمع في «تنفيذ الأحكام إلا من خلال القضاء وآلياته المبنية من خلال الشرع الحنيف». كما أبدى استنكاره للعنف المعيشي الذي يمتنع فيه الزوج أو الأب من تحمّل مسؤولياته المادية تجاه الزوجة والأسرة، فيحرم المرأة من حقوقها في العيش الكريم، أو عندما يضغط عليها لتتنازل عن مهرها الذي يمثل - في المفهوم الإسلامي - هدية رمزية عن المودة والمحبة الإنسانية، وختم فضل الله مشيراً إلى أن الإسلام أكد على «موقع المرأة إلى جانب الرجل في الإنسانية والعقل والمسؤولية ونتائجها، وأسس الحياة الزوجية على أساس من المودة والرحمة، مما يمنح الأسرة بُعداً إنسانياً يتفاعل فيه أفرادها بعيداً عن المفردات الحقوقية القانونية التي تعيش الجمود والجفاف الروحي والعاطفي»، معتبراً أن هذا «ما يمنح الغنى الروحي والتوازن النفسي والرفق الثقافي والفكري للإنسان كله، رجلاً كان أو امرأة، فرداً كان أو مجتمعاً».



جريدة الدستور الأردنية

٧/ ١٦ - ديسمبر / ٢٠٠٨ م

١٦ ذو القعدة ١٤٢٧ هـ

أصدر المرجع الشيعي محمد حسين فضل الله في لبنان فتوى يبيح فيها للزوجة الدفاع عن نفسها وردّ اعتداء الزوج، وقال إنه لا يمكن إجبار المرأة على السكوت في ردّ اعتداء الزوج عندما يفتقأ عينها أو يكسر عظامها أو يحرق شيئاً من جسدها أو يضربها بشكل مبرّح.

واستشهد المرجع الشيعي في حديث قبل أسبوع حول حقوق المرأة بالآية القرآنية: ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤].

وقال: إنّ من حقّ الزوجة ردّ الضربة بضربة وأكد أنّ العلاقة بين الزوج والزوجة ليست كالعلاقة بين السيّد والعبد.

وفتحت الفتوى الجديدة باب المناقشة بين علماء المسلمين حيث أعلن العديد من علماء الأزهر رفضهم الشديد للفتوى.

وقال الدكتور جودة عبد الغني بسيوني أستاذ الفقه المقارن بكلية «الشرعية الإسلامية» بجامعة الأزهر لصحيفة «المصري اليوم» الصادرة الخميس إنّ «الشرعية الإسلامية ترفض بصورة واضحة أن يضرب الزوج زوجته ضرباً مبرّحاً لأنّ الذي قصده الرسول (ص) من تأديب الزوجة هو التوجيه والتهوئش باستخدام - عود سواك -».

وأضاف بسيوني أنّ «العلاقة بين الزوج والزوجة قائمة على التراحم وإذا حدث وضرب الزوج زوجته بعنف فقد انتقل بذلك من الشريعة الإسلامية إلى شريعة الغاب ولا يجوز في الوقت نفسه أن تردّ الزوجة الاعتداء لأنّ كلاً التصرفين غير جائز شرعاً». كما انتقدت الدكتورة سعاد صالح أستاذ الفقه المقارن بجامعة الأزهر فتوى فضل الله وقالت إنّ الإسلام حرص على إتمام الصلح بين الأزواج ورفضت قيام الزوجة بردّ الاعتداء وطالبتها باللجوء إلى أهلها في حال اعتداء الزوج عليها.

الرأي الكويتية: هل تستحق فتوى فضل الله كل هذه الضجة؟

٧/ ١ - ديسمبر / ٢٠٠٧م

١٦ ذو القعدة ١٤٢٧هـ

أحدثت الفتوى التي أصدرها العلامة السيد محمد حسين فضل الله أخيراً في شأن العنف تجاه المرأة، اختراقاً مهماً، وأثارت ردود فعل مرعبة في الأوساط النسوية، الناشطة من أجل حقوق المرأة. وفي أوساط الكتاب والمثقفين، فقد كتب جيروم شاهين، في صحيفة «المستقبل»، أن الفتوى التي أصدرها العلامة المرجع السيد محمد حسين فضل الله، حول مسألة العنف ضد المرأة، لها قيمة مزدوجة: أولاً: إن فضل الله مرجعية مرموقة وهي موضع احترام الجميع. وثانياً: إنها مبنية على الفقه الديني. وكتبت رفيف صيداوي «إن هذه الفتوى انطلقت من منظور المساواة بين المرأة والرجل، وواجهت المفاهيم الخاطئة حول الرجولة والقوامة ومكانة المرأة ودورها في الحياة. وعليه، تناهض الفتوى الإساءة النفسية الواقعة على المرأة بمقدار مناهضتها للإساءة الجسدية الواقعة عليها، لأن الفتوى تتناول مسألة العنف الواقع على المرأة من منظور حقوق الإنسان التي لا تتعارض مع جوهر الدين، والتي تقتضي في سياق مجتمعتنا الإصلاح والتغيير».

وشددت اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة على أهمية الفتوى التي أصدرها العلامة السيد محمد حسين فضل الله في شأن العنف تجاه المرأة، واعتبرت اللجنة أنه «سيكون للفتوى وقع عميق في نفوس الذكور والإناث على السواء». فقد اعتبرت الناشطة في مجال حقوق المرأة أن الفتوى لا تقدم شيئاً، فإن تضرب الزوجة زوجها بكف يرد لها الضرب «بوكسا»، فمعروف أن قدراتها الجسدية أضعف منه، وبعضهم يسخر من الفتوى ويعتبر أنه من الواجب إصدار فتوى تحرم الضرب بمختلف أشكاله.

من جهته، عارض الشيخ محمد النجيمي، عضو مجمع الفقه الإسلامي بالسعودية، فتوى فضل الله. وقال لمحطة العربية «يحق للمرأة أن تدافع عن نفسها إذا هاجمها ليعتدي عليها ويقتلها، وهو

بذلك يخالف التوجيه القرآني، وليس ليؤدّبها التأديب الشرعي الذي وَرَدَ في القرآن. ليس لها الحقّ أن تضرب زوجها مثل حقّ الرجل الذي أعطاه إياه القرآن. أي لا يحقّ لها أن تؤدّبه بالضرب كما يفعل هو».

وتابع «هناك ضَرْب وتَأديب شرعي وهو ضرب خفيف وهذا ليس حقاً للمرأة وإنّما للرجل، ولكن إذا اعتدى عليها ليكسرها يحقّ لها أن تدافع عن نفسها. ولا يحقّ لها أن تردّ على التأديب».

وعارض شرعيون في الكويت ما تضمنته فتوى السيّد محمد حسين فضل الله التي أطلقها أمس بجواز ضرب المرأة للرجل بما في ذلك في بيت الزوجية واعتبروه قولاً شاذّاً عن الفطرة.

فقد أكّد الأكاديميون الشرعيون عدم جواز ضرب المرأة لزوجها مهما كانت أسبابه موضحين أنّ طاعة المرأة لزوجها قُدِّمت في الشريعة على طاعتها لوالديها والنصوص القرآنية والأحاديث كافة دلّت على أنّ القوامة للرجل واقتصر الضرب للرجل على زوجته إنّ لاحظ نشوزها بشرط ألا يكون ضرباً مبرحاً وأن يكون آخر أساليب الإصلاح.

والسؤال هل تستحقّ فتوى فضل الله كلّ هذه الضجّة، هل ينبغي أن يكون بين الزوج وزوجته شعار العين بالعين والسنّ بالسنّ، أم أنّه ينبغي ترويح ثقافة التسامح والهروب من الضرب؟



جريدة القدس العربي اللندنية

فتوى فضل الله حول حق المرأة ضرب زوجها تثير نقاشاً شعبياً

ودينياً .. ولجنة الإخوان ستبحث الأمر لاحقاً

الداعية الأردنية أبو زنت يطلب من الزوجات المضروبات الدفاع

عن النفس إذا خشين إراقة الدم

٨/ ١ - ديسمبر / ٢٠٠٧م

١٧ ذو القعدة ١٤٢٧هـ

دخل مشايخ العاصمة الأردنية عمان كغيرهم في عواصم الجوار العربية على خطوط النقاش الجدلي الدائر في المنطقة حالياً تحت عنوان التشريع لشرعية ضرب المرأة لزوجها حيث كان هذا الموضوع قيداً للنقاش والتجادل في المواقع الإلكترونية المحلية وفي جلسات عُقدت على هامش حُطَب الجمعة في العديد من مساجد الأردن.

وكما فعلت في عدّة عواصم عربية أثارت الفتوى التي أصدرها السيّد محمد حسين فضل الله ردود فعل متباينة وسط الجمهور الأردني حيث نوقشت المسألة في برامج دينية لمحطات إذاعية كما تعرّض لها خطباء مساجد كفضيلة فقهية في أكثر من موقع ووضعت على جدول أعمال لجنة الإفتاء التي تضمّ علماء الإخوان المسلمين برئاسة وزير الأوقاف الأسبق الدكتور إبراهيم الكيلاني.

ولم يصدر في عمان أي ردّ فعل عن علماء الإخوان المسلمين حول الموضوع ولا عن المفتي العام للمملكة لكنّ المواطنين شاركوا بكثافة في تعليقاتهم على هامش سجال فتحته صحيفة سرايا الإلكترونية التي أعادت نشر مضمون الفتوى التي تقدّم بها فضل الله. وتزايد الجدل حول الموضوع في لبنان وعمان القاهرة حيث ناقشت لجنة داخلية لعلماء الأزهر الموضوع.

وقسّم العلامة اللبناني والذي يُعتبر من مرجعيات الشيعة فتواه إلى قسمين حيث جاء في الأول بأنّ الإسلام لم يُبيح للرجل أن يمارس أيّ عنف على المرأة، سواء في حقوقها الشرعية التي ينشأ الالتزام بها من خلال عقد الزواج، أو في إخراجها من المنزل، وحتى في مثل السبّ والشتم والكلام القاسي السيئ، ويمثّل ذلك خطيئة يُحاسب الله عليها، ويُعاقب عليها القانون الإسلامي.

ووصل فضل الله للجزء الثاني المثير للجدل عندما قال: أمّا إذا مارس الرجل العنف الجسدي ضدّ المرأة، ولم تستطع الدفاع عن نفسها إلا بأن تبادله بعنف مثله، فيجوز لها ذلك من باب

الدفاع عن النفس. كما أنّه إذا مارس الرجل العنف الحقوقي ضدها، بأن حرمها من بعض حقوقها الزوجية، كالنفقة أو الجنس، فلها أن تمنعه تلقائياً من الحقوق التي التزمت بها من خلال العقد. وفي عمان عبّر خطباء مساجد عن خشيتهم من أن تتسبب فتوى من هذا النوع بالمزيد من الشقاق والتفسيخ للأسر الأردنية، كما قال خطيب مسجد الحي الشرقي لغرب العاصمة الأردنية الشيخ حسين القيسي الذي عبّر عن قناعته بوجود ذهنية نسائية متسرّعة يمكن أن تسيء فهم مضمون ما يقصده العلامة الشيخ فضل الله بشكل يورث الأسر الهمّ والغمّ كما قال الشيخ القيسي لـ «القدس العربي».

ومن جانبه اعتبر الداعية الإسلامي الشهير الأردني الشيخ عبد المنعم أبو زنط بعد الثناء على علم ومعرفة ومواقف الشيخ فضل الله أنّ في أثر السلف من كبار الأئمة والعلماء ما هو حاسم في فهم هذه المسألة الإشكالية، قائلاً بأنّه ضمناً يوافق على مضمون ما جاء في فتوى فضل الله لكن مقابل قيد محدّد سلفاً يتمثّل في توفّر جدّي لنية الدفاع عن النفس ودفع الأذى بدون توفّر أي نوايا مسبقة لإيذاء الزوج. وقال أبو زنط ردّاً على استفسار القدس العربي إنّ فقهاء الإسلام من السادة العلماء والأئمة سبق أن قالوا لو أنّ أباً صال بسيفه لقتل ولده فمن حقّ الولد الدفاع عن نفسه مع انعقاد نيّته على ذلك دون أن ينوي قتل أبيه أو إلحاق الأذى به بل نوى الدفاع عن النفس. بالقياس (يضيف الشيخ أبو زنط) يمكن أن ننظر لمسألة ضرب الزوجة للزوج فلو صال الرجل على زوجته ضارباً ومؤذياً وخشيت على حياتها المهدّدة بالخطر، عندئذٍ يكون حقّ الدفاع عن النفس مشروعاً دون انعقاد النيّة المسبقة بإيذاء الزوج.

ويرى الشيخ أبو زنط أنّ الزوجة يمكن أن تخشى في حال صولة زوجها عليها بالسيف مثلاً صولة شرسة أن يشج الرأس أو يقطع اللحم أو تكسر الأضلاع أو يراق الدم فعندها تدافع عن نفسها دون انعقاد النيّة للإيذاء.

وقال أبو زنط إنّّه طلب من إحدى النساء الدفاع عن نفسها عندما راجعته شاكية من ضرب زوجها لها طوال عشر سنوات.



جريدة الأيام البحرينية: فتوى فضل الله والعنف ضد المرأة

١١/١ - ديسمبر/ ٢٠٠٧م

٢٤ ذو القعدة ١٤٢٧هـ

ثارت ثائرة المؤسسات الدينية التقليدية والمحافظة ضد فتوى المرجع الشيعي آية الله العظمى السيد محمد حسين فضل الله التي أفتى فيها بحق المرأة أن تبادل عنف زوجها بعنف مثله. وموقف المؤسسات الدينية التقليدية والمحافظة، وكذلك موقف الثقافة العربية الإسلامية المحافظة من هذه الفتوى متوقع ومعروف، لاسيما ونحن نعيش الآن مرحلة سيادة الفكر التقليدي والمحافظ وعودة الروح له، بما يجعل مثل هذه الفتوى محل هجوم معاكس ليس من المؤسسات الدينية التقليدية وحدها بل حتى من التعاضديات المجتمعية المختلفة بمختلف مؤسساتها، وربما وقفت مؤسسات نسوية وجمعيات تمثل المرأة ضد هذه الفتوى التي تعطي المرأة الحق في مبادلة عنف الزوج.

وعلى الرغم من الطبيعة «التقدمية» لهذه الفتوى إلا أنها في الواقع وبشكل غير مقصود من صاحبها السيد فضل الله قد تكرر ظاهرة العنف الزوجي أو العنف الأسري، خصوصاً وأنها تشرع للمرأة رد العنف الواقع عليها من زوجها بعنف مثله وليس استناداً إلى تشريع قانوني يعاقب العنف، وهو ما كنا نتمنى لو أن فتوى السيد فضل الله ذهبت إليه لتطالب «شرعياً» بإيقاع أشد العقوبات على الزوج الذي يمارس ويرتكب أي شكل من أشكال العنف ضد زوجته. بمعنى أننا في المجتمع العربي الإسلامي إذا كنا نعاني من ظاهرة «عنف الأزواج» وهو بالمناسبة عنف يفوق التصور «فإننا في الواقع نحتاج إلى فتوى دينية جسورة ومتقدمة ترفع «الغطاء القانوني» عن مرتكبي جرائم العنف الزوجي أو العنف ضد المرأة عموماً.

فالقوانين العربية الحالية والمعمول بها تكاد تتستر تماماً، وتكاد تغطي جرائم العنف ضد المرأة وتكاد تحمي مرتكبيها بـ «قانون» بل بترسانة مواد قانونية تحول بين المرأة وبين إثبات إيقاع الأذى والعنف عليها من الرجل، سواء كان هذا الرجل زوجاً أو أباً أو أخاً أو رئيساً أو مسؤولاً في العمل.

القضية إذاً في القوانين المعمول بها التي تنحاز بشكل واضح إلى الرجل ضد المرأة في مسائل العنف والأذى الجسدي والنفسي، ويحتاج وضعنا الاجتماعي العربي الإسلامي العام إلى تغييرها جذرياً، واستحداث قوانين عادلة لا تنحاز فيها القوانين ولا الفتاوى إلى الرجل حتى تكاد تبيح وتشجع له ارتكاب العنف، وهو مطمئن تماماً إلى أن العقاب القانوني لن يناله.

بل كثيراً ما رأينا وقرأنا وسمعنا أن العقاب في النهاية ينال المرأة التي وقع عليها العنف وكأن «القانون» يتأمر هو الآخر مع عنف الرجل. ومع تعدّد وتنوّع أشكال العنف الواقع على المرأة، نحتاج إلى قوانين أكثر عدالة وأكثر ضمانة لحماية المرأة من العنف في مجتمعات تنوّعت وتعدّدت تجلّيات عنفها.. فالتحرّش الجنسي «وهو شكل من أشكال العنف وأكثرها أذى نفسياً للمرأة، هذا التحرّش يكاد أيضاً يجد الحماية ويجد الساتر من القوانين نفسها التي تطالب المرأة وتضغط عليها إلى درجة التعجيز لإثبات واقعة التحرّش، لتصبح المرأة في كثير من قضايا التحرّش هي «المتّهمة» ويخرج منها المتحرّش الرجل متباهياً بفحولته، وليس ذلك بغريب على مجتمع عربي إسلامي ذكوري مرتّين إلى ذكوريته، إلى درجة، أصبح معها يجد صدىً واسعاً واستجابات عديدة من أوساط اجتماعية مختلفة تتناغم وتنسجم مع تبريرات العنف ضد المرأة التي يسوغها ويسوّقها خطابه الذي انتشر على مستوى واسع في مجتمعاتنا، التي ما عادت تستنكر أو حتى تستنكف إيقاع العنف على المرأة، بل راحت تتفاخر بذلك على خلفية ثقافة ذكورية تجد في العنف شكلاً من أشكال الرجولة بعد أن اختلت فيها حتى أبسط مقاييس الرجولة...!! إذن العنف بشكل عام، و«العنف ضد المرأة أحد أشكاله»، هو إفراز لثقافة ذكورية أعدنا إنتاجها بصورة أكثر تخلّفاً ولكنّ تغيرها فتوى السيّد فضل الله رغم أنّنا نعيش زمن الفتاوى، وذلك لأنّ مجتمعاتنا ما زالت تنتقي الفتاوى بما يناسب ذهنيّتها.



الأخبار اللبنانية: «ردّ العنف بالعنف»: هل يحلّ المشكلة؟

١١/١ - ديسمبر/ ٢٠٠٧م

٢٠ ذو القعدة ١٤٢٧هـ

هي لعبة «القط والفار» عماد وأمني زوجان يمثلّ الضرب جزءاً مستمراً من حياتهما الزوجية خلال يومين في الأسبوع على الأقل. لكونها عنيده، لا يستطيع عماد لجم نفسه عن ضربها وسبّها، إلا أنّ جسدها النحيف لا يمنعها عن الوقوف صامته، فـ «تخرمشه» كقطة، إلى أن ينتهي يومهما بممارسة الجنس. لا يشعر أيّ منهما بأنّ كرامته تُهان ما دام يرّد الضربة، و«المهمّ أن يبقى ذلك سرّاً، فهما يخرجان من المنزل بكلّ أناقة. إلاّ أنهما ينسيان أنّ صوتيهما يتخطيان عتبة منزلهما»، كما يقول بعض الجيران، وخصوصاً أنّ الانسجام في العنف يدفعهما أحياناً إلى المتابعة خارج باب المنزل. ماذا تقتضي المساواة بين الرجل والمرأة؟ هل يدخل ضمن بنودها أن يتزيّن الرجل مثلها، ويضع أحمر الشفاه على شفثيه، وتحلق هي شعرها حتى النفس الأخير، أم تقف عند حدود المساواة الفكرية، والتعاطي أخلاقياً ومجتمعياً بالمثل؟

منذ بضعة أيام، أفتى المرجع الديني السيّد محمد حسين فضل الله، أنّ باستطاعة المرأة الدفاع عن نفسها عبّر استخدام العنف، إذا تعرّضت له من جانب زوجها. ضحكت رولا عند سماعها الفتوى، متسائلة عن إمكان تطبيق ذلك على أرض الواقع، نظراً لقوّة بنيتها مقارنةً بقدرتها كأثني. إلاّ أنها عادت واستجمعت تركيزها، وتمتعت بصورة تلقائية «ولمّ لا؟ إذا ضربني زوجي، أستطيع أن أرشقه بالحذاء، وأشوّهه». لا تجد رولا أيّ مبرّر لاستخدام العنف داخل المنزل الزوجي، فإذا «استحالت الحياة بينهما، الطلاق هو خير الأمور». هي لم تتعوّد هذه النوعية من المعاملة، لا بين أمّها وأبيها، ولا حتى من جانب زوجها، وخصوصاً أنّه رجلٌ رقيق. إلاّ أنّها اعترفت بعد لحظات بأنّ «فكرة الرجل الشرقي الذي يعتف زوجته، لأنّها أغضبته على سبيل المثال، لا يمكن إلاّ أن تبقى في داخل كلّ امرأة، اعتادت سماع الكثير من الروايات عن مدى خضوع المرأة للظلم من ناحية

الزوج». أما رشيد، فقد رُسِمَت على وجهه الكثير من علامات التعجب فور سماعه الفتوى «معقول، هناك خطأ بالطبع هذا يعني أن باستطاعة المرأة أن تضرب زوجها؟». هداً قليلاً، وعاد إلى «التحليل المنطقي»، مصرّاً في الوقت نفسه على أن السيد «لا يفعلها». لكنّه ربّما لجأ إلى هذا الأسلوب لأنّه لا يستطيع تحريم العنف، وخصوصاً أن القرآن ينصّ على ذلك بأسلوب معيّن، ووفقَ شروط. هذا لا يعني أن عليّاً يبيح استخدام العنف. فهو يرفض وجوده، إلّا أنّه إذا اضطرّ إلى ذلك عند هجر زوجته له في الفراش مثلاً، «فهذا لا يخالف الشرع».

يشاطر فراش جزءاً من النظرية العكسية التي رأى عليّ أنّها الأكثر منطقية. إذ يرى أن الفتوى لا تهدف إلى تكريس العنف، بل هي رسالة إلى الرجل «لا تضرب زوجتك لأنّها ستردّ». فهي في هذه الحالة إنسانة يحقّ لها الدفاع عن نفسها بالصاعين». ليلى، ضحكت من كلّ قلبها، رسمت إشارة النصر بيديها وصرخت «انتصرنا. ها هي المساواة في طريقها إلينا دينياً». أمّا فرح، فاقترحت أن «ترميّه من الشباك».

لا يعترف أحد من الرجال بإقدامه على ضرب زوجته. أمّا النساء، فإذا اعترفن، فهي ليست أكثر من فشة خلق أو عرض لضعفهن. فكثيرات لا يملكن القدرة على الانسحاب من هذه الحياة. إلّا أنّ غالبية الرجال، لا يقبلون أن تضربهم زوجاتهم. حتّى أن بعض النساء، يشاطرن الرجال الرأي عينه. فالحفاظ على أنوثتهن أهمّ من ردّ الضربة. كما أنّ ذلك من شأنه أن يكرّس العنف داخل المنزل. ولكن ما أهمية الكرامة إذا؟.

«المرأة اضربها تحبّك، حبّها تسبّك». هو مثل يكرّس «حقّ» استخدام العنف تجاه المرأة. وبعيداً عن حقّها بالردّ إنسانياً ودينياً، فإنّ للمرأة وسائلها العديدة، الأشدّ ذكاءً، كما تقول الكثيرات.



القدس العربي اللندنية ضرب الحبيب

١٣/١ - ديسمبر/ ٢٠٠٧م

٢٦ ذو القعدة ١٤٢٧هـ

كتب: رشاد أبو شاور

هذه الفتوى أكثر جدية من فتوى إرضاع الموظفة لزميلها درءاً للفتنة، وإرساء لعلاقات الأخوة بين الموظفين الشقيقتين، فلا مجال للمقارنة بينهما.

أطلق الفتوى العلامة المرجع السيد محمد حسين فضل الله، ولا ضرورة أن تكون دوافعها راهنة وملحة، فهي تضع الأسس السليمة والعادلة لمعالجة حالة شاذة دائمة كالعاهة الدائمة، فُضِرْبُ الرجل للمرأة، وخاصة الزوج للزوجة، متفش بين العرب.

ثمة مَنْ يُبيح الضرب بحجة التريبة، في بلادنا التي أفضل ما فيها التريبة والتعليم، في البيت، والمدرسة، والجامعة.

فتوى السيد محمد حسين فضل الله تتكوّن من بندين، الأول ينصّ على أنّ الإسلام لم يُبيح ممارسة الرجل للعنف ضدّ المرأة، سواء في حقوقها الشرعية التي ينشأ الالتزام بها من خلال عقد الزواج، أو في إخراجها من المنزل، وحتى في مثل السبّ والشتم والكلام القاسي السيّء، وذلك يمثل خطيئة يحاسب الله عليها، ويعاقب عليها القانون الإسلامي.

في البند الثاني من الفتوى: أمّا إذا مارس الرجل العنف الجسدي ضدّ المرأة، ولم تستطع الدفاع عن نفسها إلّا بأن تبادله بعنف مثله، فيجوز لها ذلك من باب الدفاع عن النفس، كما أنّه إذا مارس الرجل العنف الحقوقي ضدّها، بأن حرّمها من بعض حقوقها الزوجية كالنفقة، أو الجنس، فلها أن تمنعه تلقائياً من الحقوق التي التزمت بها من خلال العقد.

عقلياً ومنطقياً، ومن منطلق احترام آدمية المرأة، ومساواتها بالرجل، فهذه حقوق مشروعة، وأولها: حقّ الدفاع عن النفس.

بالنسبة للسلطات العربية الرسمية، يُعتبر هذا الكلام استفزازيًا، إذ يحرّض على حقّ الدفاع عن النفس خارج البيوت الأسريّة، وهو ما لا تُحمد عقباه، لأنّه يذكر بحقّ غائب عن واجبات الدولة العربية الإقليمية المعاصرة.

المرأة عند العرب، كانت توصف بالحرّة، من الحرّيّة لا من الحرير والنعومة والذوبان بين يدي بعلمها، أو أمام هيئة شواربه التي كان يقف عليها الصقر - عنترة، أبو زيد الهلالي - فحلّقها وملطّها الأحفاد، بعد أن أفل زمن الشنابات، وانحسرت الرجولة من الذود عن تخوم الوطن، إلى الانزواء في عتمة البيوت العربية غير السعيدة.

ألا يكفي المرأة أنّها تتحمّل بهدلة حياتك، والجوع، والخدمة ليل نهار لذينة عفاريت بزّرتهم، بحيث صارت تشتبه لو أنّها سير لانيّة، أو فليبيّة أو أندونيسيّة.. مستوردة، وكلّ أنواع اللحم باتت مستوردة في (دول) العرب المستقلّة!

من صفات المرأة عند العرب: الأصيلة، يعني بنت الأصل والفصل، وهذه لا ترفع عليها يد، فهي كريمة كالحجر الكريم، وأدنى إهانة تنتقص من قيمتها، وهي لا تحرد، أو تُحرّد إلى بيت أبيها، مطرودة منبوذة محتقرة، لأنّ البيت بيتها، وهي ليست جارية.

كيف يرضى الرجل لزوجته، شريكة حياته، أن تُهان وتُضرب، وأن تكون العلاقة بينه وبينها علاقة جلواز بمواطن عربي سجين، فلا حقوق إنسان، ولا لجان حريّات للمواطن العربي المستباح تمامًا؟! أهي مشكلة متفشية عندنا؟ نعم، ضرباً باليد، وشتماً، وتحقيراً.

ليس من حقّ (الذكر) العربي أن يفشّ غلّه في زوجته، شريكته، رفيقته في الحياة بحلوها ومرّها - ما الحلو في بلاد العرب؟ - وأن ينتقم منها احتجاجاً على هرولة أمين عام الجامعة العربية عمرو موسى إلى أنابوليس!

من حقّه أن يغتّي مع المزارع المصري مصطفى، الذي يعتني بجنيّة جيراننا: با حبّس عمرو موسى... وباركه (إسرائيل).. مثلاً، كشكلٍ من أشكال الاحتجاج، وليس أن يهجم على زوجة لا تعرف أين تقع أنابوليس هذه.

بصراحة: من حقّ النساء في بلاد العرب أن يضربن أزواجهن، فهم لم يعودوا فرساناً، والفرس من حيّالها، يعني من فارسها، وفارس الحرّة العربية صار «كديش..» وهي لا ترضى بهذا الحال المائل! أنتم قرأتم في القدس العربي في عدد ٢١ تشرين الثاني، عن الحصان الذي أهانه صاحبه الفلاح في تونس، فما كان منه إلّا وحشره في زاوية وأخذ يرفسه، ويعضّه، ويدوس عليه إلى أن مااااات...

ذلك الحصان تمّ تكديشه، يعني رُوّض ليصير حيواناً يصلح للحراثة والتحميل عليه، وينسى الفروسيّة، والبراري الفسيحة، ولكنّه في زاوية من نفسه بقيّ أصيلاً، ولذا دافع عن نفسه بما تبقى من أصالة، فحتى الحيوانات عندها أنفة وكبرياء واعتداد بالنفس، ومهما هانت فإنّها تنتفض!

واحد من الشباب علّق في موقع للإنترنت على فتوى الشيخ أبو زنت - والتي جاءت امتداداً لفتوى السيّد فضل الله - فاقترح أن ترتدي النسوة خوذات، ودروعاً، لمواجهة الرجال الذين يخيفونهن بالتلويح بالسيوف مثلاً.

سيوف.. السيف في بلادنا بات مجرد أداة للزينة، فهو لم يعد أصدق إنباء من الكتب.. السيوف العربية تظهر في الاحتفالات الاستعراضية، وهي تستورد من.. أو شكّت أن أقول: باكستان.. وباكستان يثور محاموها، وقضاتها، وطلابها، وطالباتها، و.. يوقفون الجنرال عند حدّه، ويتزعون الديمقراطية رغم أنفه، ويفرضون عليه أن يخرج من البدلة العسكرية، ويلغي حالة الطوارئ.

في بعض بلاد العرب حالة الطوارئ مستمرة منذ أربعين سنة!.. يعني تقريباً منذ وفاة (طاري) بن زياد، وبعد أن تحكّم بحياتنا أيّ طاريّ مندسّ في بزة عسكرية تصلح للاستعراضات، و.. الاستيلاء على الحكم، لالردّ العدوان و.. الدفاع عن النفس، نفس الوطن، لا كرسية.

رجال العرب لا سيّد فضل الله ما عادوا يهجرون الزوجات في المضاجع، فهم بسبب سوء التغذية، والخوف، والقلق، وقلة النوع من الهموم، والخزي من أحوالنا العربية الراهنة، وتحكّم سلطات توطّي الرؤوس، بالكاد مع دعم الفياغرا، إن توقّرت، يندسّون في المضاجع ليمارسوا بعض (نشاطاتهم) البيولوجية، بقليل من الحبّ، وبوازع من استذكار رجولة مهيضة ينحصر نفعها في الإنجاب بلا مبرّرات أو إغراءات!

صدّقوني أنّ كلمة (نشاطات) أعادتني إلى النشاطات الاستيطانية!

ماذا نفعل، فكلّما هربنا، أو حاولنا أن نتخفّف من كلام السياسة، نضطرّ مكرهين أن نتذكّر واقعنا العياني. فبعد أنابوليس.. وتباشير استئناف مسيرة السلام، انتعشت النشاطات الاستيطانية في جبل أبو غنيم، والتبشير ببناء مئات الوحدات توسيعاً لمستوطنات - هم بمئات الوحدات، ونحن خسرنا وحدتنا.. الواحدة، وها نحن على الفضائيات نتحاور على الوحدة ونصّ! ولم نسمع تصريحاً غاضباً احتجاجياً من العربان الذين اندفعوا (جماعة) إلى أنابوليس، وكحلّوا عيونهم بتسيبي ليفني.. معقول يسيبو ليفني وينحازوا لنا؟!

والله لو أنّ أولمرت أعلن عن بدء الاستيطان في جبل عرفات، وليس جبل أبو غنيم.. ما اهتزّت في أبدانهم شعرة، حتى ولا شعرة معاوية!

في زمن هؤلاء يتفشّى ضرب النساء، وفضائيات الأبراج، والفقر، وغلاء الأسعار ورخص البني آدم، وارتفاع كيلو العدس ليبلغ ٢ دولار! فماذا تطبخ النسوة العربيات لأبنائهن سوى الحصى.. أسوة بطبخة عرب أنابوليس، فالشيف العربي الرسمي الموحّد يوفّر فقط الحصى والماء الملوّث، وفي هذا الليل العربي الثقيل، لن يخرج عمر بن الخطّاب متجولاً في الليل، مصغياً لأقل نامة شكوى، هو الذي اعتبر أنّ الله سيحاسبه لو تعثّرت بغلة على حدود الروم!

السيد محمد حسين فضل الله الذي أفتى مراراً وتكراراً بمقاومة الاحتلال الصهيوني في فلسطين، ولبنان وبمقاومة الاحتلال الأميركي في العراق، في فتواه الجديدة يفتي بالمقاومة، فالمرأة عندما تقاوم ظلم رجلها، وتذكره بأن يده خلقها الله لا للضرب، ولكن لتكون مع يدها متشابكتين لبناء أسرة عربية محترمة، فإنها تذكره بأن وظيفة اليد هي حمل الفأس، والعصا، والحجر، والبندقية، والقنبلة.. لمقاتلة الأعداء، ليكون أباً حرّاً، زوجاً حرّاً، مواطناً حرّاً، لا كائناً فاشلاً ندلاً يعجز عن رفع عينه في عيون غاصبي حقوقه، معوّضاً عن ذلّه وجبنه واستكانته، بالانفجار في شريكة حياته، وامرأته، حبيبته، التي تمنحه قلبها، وحنوّها، و.. الرحم الخصب لينجب أبناءً وبناتٍ كراماً أحراراً.

الفرق بين فتوى إرضاع الموظفة لزميلها، وفتوى حق المرأة في الذود عن كرامتها وفقاً للشرعية، والقيم الإنسانية، هو الفرق بين تبعية أنظمة الجامعة العربية لكونداليسا وبوش و.. بين الأم، والزوجة، والابنة، والحبيبة.. التي تودّع شقيق الروح وهو يحمل حجره، بندقيته، قنبلته و.. يمضي مقاوماً لانتزاع الحرية لوطن عربي تحيا فيه المرأة والرجل متساويين أحراراً..



جريدة عكاظ السعودية «واضربوهن» بين طرفين ووسط!

١٣/١ ك - ديسمبر/٢٠٠٧م

٢٢ ذو القعدة ١٤٢٧هـ

كتب: مبارك المصلح - الدمام

تابعَتْ نقاش فتوى المرجع الشيعي محمد حسين فضل الله في ملحقكم (الدين والحياة) ٢٦/١١/١٤٢٨ هـ العدد ٢٣٦٣ والتي يجيز فيها المرجع محمد حسين فضل الله حق المرأة في ضرب زوجها وهجره في الفراش إذا ضربها وذلك من باب الدفاع عن النفس، ولا مزيد على ما قرره د. لطف الله خوجة في المسألة، ود. ابتسام الجابري - جزاهما الله خيراً - ولكنني أدخل هنا لتقرير مسألة لها علاقة وثيقة بما طرح من نقاش، ألا وهي مفهوم الضرب الوارد في قوله تعالى: ﴿وَاضْرِبُوهُنَّ﴾. لقد كان الخائضون في مفهوم قوله تعالى: ﴿وَاضْرِبُوهُنَّ﴾ طرفين ووسط: طرفاً مشككاً في عدالة الشريعة، وأن الإسلام ظلم المرأة بالضرب! وطرفاً اتخذ الآية مطية لإطلاق اليد في الضرب للمرأة بسبب وبغير سبب، وكلا قصد الطرفين ذميم، وأما الوسط فهو المراد من هذا المقال، فما مقصود الشارع بالضرب هنا؟ وكيف فسره أهل العلم بالشريعة بضوابطه؟ فبعد استنفاد السبل والوسائل التي قبل الضرب وهي الوعظ ثم الهجران أن يلجأ الزوج إلى الضرب، ولا يظن ظان أن الشارع أطلق العنان للزوج أن يضرب امرأته الناشز وغير الناشز مثل ما يحدث الآن - مع الأسف - من بعض الأزواج... حاشا وكلاً! فالشريعة وضعت شروطاً وضوابط لضرب المرأة الناشز لا يجوز تعديها ألخصها فيما يلي:

أنه يغلب على ظن الزوج أن الضرب سيؤدي الهدف منه، وهو أن ترجع عن نشوزها، وقد نص الفقهاء على ذلك في كتبهم ولولا خشية الإطالة لتقلت بعضاً من عبارتهم.
ألا يكون للمرأة حق على زوجها أو بينهما عداوة تجعل الزوج يضربها على هذا الأساس، قال الزركشي: تخصيص ذلك بما إذا لم يكن بينهما عداوة وإلا فيتعين الرفع إلى القاضي.

ألا يضرب في الوجه، فالشريعة تنهى عن ذلك أشدّ النهي كما جاء في الحديث عن النبيّ (ص) أنّه قال: ولا تضرب الوجه ولا تقبّح. رواه أبو داود وأحمد.

لا يكون الضرب شديداً بحيث يخلع سنّاً أو يكسر عظماً أو يحدث أثراً بليغاً في الجسم، أو يسيل دماً قال النبيّ (ص): «فإن فعلن فاضربوهن ضرباً غير مبرّح». رواه مسلم.

وقد أجمع الفقهاء أنّ المرأة الناشز إذا كانت تترك النشوز بالضرب الشديد لم يَجْزُ للزوج ضربها أصلاً.

أن لا يزيد الضرب على عشرة أسواط كما ورد في الحديث عن النبيّ (ص) أنّه قال: لا يجلد أحد فوق عشرة أسواط إلا في حدّ من حدود الله. رواه مسلم.

ومع ما تقدّم ذكره من الضوابط فليعلم أنّه لم يقل أحد من الفقهاء أنّ ضرب الزوجة في حالة نشوزها فرض، بل الحكم متردّد بين الإباحة وبين استحباب تركه، ولذا جعلوا العفو من الزوج عن زوجته الناشز هو الأولى والمقدم.

قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٣٠٢ / ٩): فإن اكتفى بالتهديد ونحوه كان أفضل، ومهما أمكن الوصول إلى الغرض بالإيهام لا يعدل إلى الفعل لما في وقوع ذلك من النفرة المضادة لحسن المعاشرة المطلوبة في الزوجية إلا إذا كان في أمر يتعلّق بمعصية الله فعلى الزوج أن يراعي زوجته الناشز ويسلك السبل والطرق المؤدّية إلى الاستقرار الأسري الذي هو مقصد شرعي عظيم.



موقع إيلاف الإلكتروني فن البوكس والشَّلوت في تأديب الزوجة بالنبوت!

١٤/١ - ديسمبر/ ٢٠٠٧م

٢٣ ذو القعدة ١٤٢٧هـ

كتب: خالد منتصر

فتوى شيعية تبيح للزوجة ضرب زوجها دفاعاً عن نفسها!
شيخ سعودي يردّ: ضرب الزوجة بغرض التأديب ضرب شرعي وحلال!
الزوجة التي تمتنع عن فراش زوجها ناشز، أمّا الزوج فلا يُجبر على الوطء!
الفقهاء اختلفوا فقط في درجة الضرب ونوعيته، أمّا الضرب نفسه فلم يستنكره أحدهم!
انزعج فقهاؤنا وشيوخنا ودعاتنا من الفتوى الشيعية لمحمد حسين فضل الله التي أباح فيها أن تردّ الزوجة على عنف زوجها بالمثل دفاعاً عن نفسها، وكانت هذه الفتوى قد صدرت بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف ضدّ المرأة، الفتوى ضمن إطار أكبر أكد أيضاً على أنّه إذا منعه بعض حقوقها الزوجية، كالنفقة أو الجنس، فلها أن تمنعه تلقائياً من الحقوق التي التزمت بها من خلال العقد، كما أفتى بأنّه لا ولاية لأحد على المرأة إذا كانت بالغة رشيدة مستقلة، وأنّ قوامة الرجل على المرأة لا تعني سيادته عليها، وأنّ الجنس حقّ للمرأة كما هو حقّ للرجل. فلا يجوز للمرأة أن تمنع الرجل حقّه الجنسي إذا كان بحاجة إليه، كما لا يجوز للرجل أن يمنع المرأة حقّها الجنسي إذا كانت بحاجة إليه، لأنّ الله أراد للحياة الزوجية أن تحصن المرأة والرجل في الجانب الجنسي، ولأنّ «الدماع» الفقهية المصرية صارت في معظمها للأسف صدى «للدماغ» الوهابية، فقد اتّبعتنا خطى الشيخ الدكتور محمد النجيمي، عضو مجمع الفقه الإسلامي بالسعودية، الذي عارض محمد حسين فضل الله، معتبراً أنّ للمرأة حقّ الدفاع عن نفسها إذا «كان ضرب الزوج غير شرعي أي غير تأديبي والهدف منه كسر ضلعها أو أذيتها، وأمّا الضرب التأديبي فلا يحقّ لها الردّ عليه»!!، كما رفض قول السيّد فضل الله إنّ لا ولاية على المرأة إذا كانت بالغة كما رأى أنّ المرأة يجوز لها أن تمتنع

عن فراش زوجها شريطة «ممارسته للجنس عنيفة» فقط، وهذا يعني أنّ الزوجة لا بدّ أن تمنح نفسها للزوج في أيّ لحظة حتّى لو كانت كارهة للقاء الجنسي في هذه اللحظة، لأنّه لا يصحّ أن تكون لديها رغبة من أيّ نوع، لا رغبة موافقة على الجنس ولا رفض، ما دام الزوج جنتلمان ولم يعطها شلّوتاً أو بوكساً قبل الجنس وبعده!!.

نحن ضدّ الضرب كوسيلة للتفاهم سواء من رجل أو امرأة، ولكن السؤال لماذا ننزعج فقط عندما يكون الضرب ضرب دفاع عن النفس أمام بطش الزوج، ولا ننزعج إذا كان الضرب ضرب تأديب وتهذيب وإصلاح؟ وكيف نفرّق بين الضرب التأديبي الشرعي للزوجة والضرب التعذيبي غير الشرعي، ما هو المقياس والمعيّار والترموتر؟ المشكلة أنّ الفقهاء لم يمنعوا ضرب الزوجات في البيوت بل أباحوه وحبّذوه كتأديب الزوجة وحلّ لنشوزها وكسر لأنفها المتعالي!!، واختلف هؤلاء فقط في درجة الضرب ونوعيّة ومدى عنفه، وظلّت إباحة ضرب الزوجة هي السلاح السريّ الفعّال في يد الزوج يستعمله متى شاء وكيف شاء اعتماداً على الفتاوى التي تبيح له تأديب زوجته الناشز، وبالطبع كما اختلفت الأقوال في ما هي كمية الضرب؟ اختلفت الأقوال أيضاً فيما هي درجة النشوز أو ما هو النشوز أصلاً؟، وبين هذا وذاك تاهت المرأة في دروب الفقهاء الوعرة ما بين ركلة وصفعة ولطمة ولكمة، وكلّه للأسف باسم الدين الذي هو من كلّ ذلك براء.

لم يخرج فقيه مسلم واحد عن الطابور في موضوع ضرب المرأة، فلم ينكره منهم أحد ولم يشدّ عالم فرد ليخرج ويقول ضرب الزوجة تحت أيّ وضع وبأيّ مبرّر خطأ فادح وسلوك مجافٍ للإنسانية والتحضّر، حتى أكثرهم استنارة خذلنا وقال قولتهم وأتبع منهاجهم ومنهم الإمام محمد عبده وهو إمام الاستنارة الذي قال عن موضوع ضرب المرأة وهاجم مقلّدي الفرنجة الذين يرفضون الضرب كعقوبة قائلاً: «أيّ فساد يقع في الأرض إذا أبيع للرجل التقيّ الفاضل أن يخفض من صلف إحداهن ويدهورها من نشز غرورها بسواك يضرب به يدها، أو كف يهوي بها على رقبتها؟!»، ويضيف المصلح الأستاذ الإمام قائلاً: «إنّ مشروعية ضرب النساء ليست بالأمر المستنكر في العقل أو الفطرة، فيحتاج إلى التأويل، فهو أمر يحتاج إليه في حال فساد البيّة وغلبة الأخلاق الفاسدة، وإنّما يباح إذا رأى الرجل أنّ رجوع المرأة عن نشوزها يتوقّف عليه»، أما المفكّر الإسلامي عباس العقّاد فهو يردّد نفس الكلام ولكن بصراحة أكثر حين يقول «يباح الضرب لأنّ بعض النساء يتأدّبن به ولا يتأدّبن بغيره، ومن اعترض على إجازته من المتحدّلين بين أبناء العصر الحديث فإنّما يجري اعتراضه مجرى التهويش في المناورات السياسية»، وبنفس المنطق يتحدّث محمد زكي عبد القادر ولكنّه يسلبها رداء علم النفس «إنّه يُعجب النساء من الرجال من هو صعب لكي تكسر إرادتها بإرادته مع أنّهن يصرخن ويحسسن في أعماق نفوسهن متعة الضعف تجاه قوّة رجالهن»، أمّا المفكّر والمؤرّخ الإسلامي أحمد شلبي فيتبنّى منطق الحرب في العلاقة الزوجية ويقول إنّ من الحماقّة أن يتصوّر المرء أن ليس للجنس البشري عضو يمكن إصلاحه بالضرب، ولماذا لا يحتجّ هؤلاء على

عقوبة الضرب في الجندية!!، ويتبنّى المفكر الإسلامي محمد قطب نفس وجهة النظر العسكرية في كتابه شبهات حول الإسلام ويقول: «لا بدّ من سلطة تقوم بهذا التأديب هي سلطة الرجل المسؤول في النهاية عن أمر هذا البيت وتبعاته، فإذا لم تفلح جميع الوسائل فإننا أمام حالة من الجموح العنيف لا يصلح لها إلا إجراء عنيف هو الضرب بغير قصد الإيذاء وإنما بقصد التأديب، وهنا شبهة الإهانة لكبرياء المرأة والفظاظة في معاملتها، ولكن ينبغي أن نذكر من جهة أنّ السلاح الاحتياطي لا يُستعمل إلا حين تخفق كلّ الوسائل السلمية الأخرى!!»، ولا أعرف ما هو مفهوم العلاقة الزوجية كما يفهمها هؤلاء الذين يستعملون مصطلحات الحرب والسلاح الاحتياطي، وأيضاً أعترف بجهلي بالفرق بين الضرب بغرض التأديب والضرب بغرض الإيذاء، فليس مطلوباً من العلاقة الزوجية أن تكون ماتش ملاكمة بين الزوج والزوجة، وأعتقد أنّ المرأة المعاصرة المتحضرة لا تعرف هذا الفرق الذي وضعه الفقهاء بين الضرب المبرّح المؤذي وبين الضرب التأديبي فهي من الممكن أن تموت بمجرد كلمة، والضربة حتى ولو كانت موزونة بترموتر الفقهاء وبغرض التأديب هي في النهاية إهانة لكرامة المرأة وحطّ من قدرها الإنساني، وإذا برّنا الضرب بأنّه للمرأة المريضة نفسياً فمن الأولى علاجها بدلاً من ضربها، والنقطة الهامة التي تفضح توجهات هؤلاء الفقهاء الذكورية المنحازة إلى الرجل هي تحوّلهم ١٨٠ درجة حين يتحدثون عن نشوز الرجل وهو ما سنتحدّث عنه بالتفصيل فيما بعد، ولكننا نقبس الآن قول نفس المفكر السابق محمد قطب في نفس الكتاب حين يبرّر عدم المساواة بين الرجل والمرأة في النشوز فيقول «قد يطيب لبعض الناس لأوّل وهلة أن يطالب بالمساواة الكاملة، ولكن المسألة هنا هي مسألة الواقع العملي والفتنة البشرية لا مسألة عدالة نظرية مثالية لا تقدم على أساس، أي امرأة سوية في الأرض كلّها تضرب زوجها ثم ينبغي لها في نفسها احترام وتقبّل أن تعيش معه بعد ذلك؟ وفي أيّ بلد في الغرب المتحضّر أو الشرق المتأخّر طالبت النساء بضرب أزواجهن!!»، ونسأل إشمعني يا أستاذ قطب تذكرت الآن الغرب واستشهدت بهم؟ نحن نطالب بالطبيعي وهو عدم ضرب المرأة ولا نطالب بالشاذّ وهو ضرب الزوجة للزوج، فلم يطالب أحد بذلك ولكنّها البطحة التي على رؤوس أصحاب الفقه الذكوري المنحاز، ولنستمع إلى الرقة والرومانسية التي يتحدّث بها مفكر إسلامي آخر هو الخولي في كتابه الإسلام وقضايا المرأة المعاصرة حين يطالب المرأة أن تتلطّف مع زوجها الناشز فيقول: «إذا كان النشوز من جانب الزوج فلتستجمع المرأة كلّ حيلتها وذكاؤها وتدرس أسباب نفوره في تلطّف وكياسة ولتعالج كلّ سبب بما يصلحه ولا بأس حتى أن تقبل ما يكلفها ذلك من ألم نفسي أو جهد مالي أو نحوه بسماحة نفس وطيب خاطر»،... يا سلام ويا للعجب العجيب!! إشمعني تطلبون من المرأة طولة البال والعقل وأنتم من تتهمونها بنقصان العقل!، وإشمعني هي تتحمّل الألم النفسي وتكبت مشاعرها في حين أنّه من المسموح للرجل أن يطلق عنان هذه المشاعر لدرجة الضرب، أرجوكم قولوا لنا من هو الأعقل.. الرجل أم المرأة؟، أم ساعة الجدّ سترجعون في كلامكم!!.

أساس العلاقة الزوجية ومفهومها الذي أؤمن به هو الذي يستند إلى الآية التي تؤكد على الرحمة والمودة ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الروم: ٢١]، أما ما نسجه وكتبه الفقهاء عن علاقة الرجل بالمرأة على أن الأخيرة هي ذخيره الجنسية وعلاقتهما علاقة خادم بمخدوم أو سيد بجارية فهذا مرفوض ولا أتبناه بل أقاومه بكل ما أملك، ولكن إلى ماذا استند هؤلاء في مسألة ضرب الزوجة لتأديبها؟، استند واعتمد الفقهاء على منطوق الآية ٣٤ من سورة النساء ﴿وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا﴾ [النساء: ٣٤]، وبداية كما ذكرنا ميّز الفقهاء بين نشوز المرأة ونشوز الرجل، فعلى سبيل المثال اعتبروا المرأة ناشزاً إذا غادرت بيتها لزيارة أهلها أو جارتها بدون إذن زوجها، أما إذا سافر الزوج وغاب فترة طويلة بدون علمها فلا يُعدّ ذلك نشوزاً وليس لها حق التفريق إلا إذا تجاوز الغياب السنة، وإذا امتنعت الزوجة عن الفراش اعتبرت ناشزة أما الرجل في مذهب أبي حنيفة إذا هجر الفراش وامتنع عن معاشرة زوجته فلا يُعدّ ذلك نشوزاً، وتبرير ذلك كما يقول الإمام الرازي في تفسيره «لأن الزوج لا يُجبر على الوطء»، وكذلك لم يعتبر الفقهاء زواج الرجل بامرأة ثانية يحمل أيّ إساءة نفسية أو نشوزاً، واعتمدوا في تبريرهم للضرب كوسيلة تأديب على ما جاء في المأثور عن النبي (ص) الذي قال في خطبة الوداع «واتقوا الله في النساء فإنهن عندن عوان - أي أسيرات - ولكم عليهن أن لا يوطئن فراشكم أحداً تكرهونه، فإن فعلن فاضربوهن ضرباً غير مبرح ولهن رزقهن وكسوتهن بالمعروف»، وبالطبع تغافل هؤلاء أحاديث أخرى كثيرة قالها الرسول (ص) تناقض ما سبق مثل:

«لا يجلد أحدكم امرأته جلد العبد ثم يجامعها في آخر اليوم»... «صحيح البخاري»، «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فإذا شهد أمراً ليتكلم بخير أو ليسكت، واستوصوا بالنساء خيراً» صحيح مسلم، «أطعموهن ممّا تأكلون، واكسوهم ممّا تكتسون، ولا تضربوهن ولا تقبحوهن»... سنن أبي داود، «عن عائشة قالت: ما ضرب رسول الله خادماً له ولا امرأة، ولا ضرب بيده شيئاً»... سنن ابن ماجه.

بالطبع اختلف الفقهاء في كمية الضرب وكيفيته، وكأنهم يُمرنون كومبارسات في فيلم أكشن كيف يضربون دون جروح وكدمات؟، وكأنّ الضرب في حالة التأديب من رجل عصبيّ منحه الفقهاء تفوقاً أدياً وقوامة سرمدية يُستطاع التحكّم فيه بهذه الدقّة التي يتحدّثون عنها، وكان أرحم هؤلاء الفقهاء وأكثرهم رقة الإمام الشافعي الذي قال في تعليماته «الضرب يكون مفرّقاً على بدنّها، ولا يوالى به في موضع واحد، ويتّقى الوجه لأنّه مجمع المحاسن، وأن يكون دون الأربعين... ولا يُفضي إلى الهلاك»... حقيقي منتهى الرقة!!، ولم يذكر لنا الشافعي ما هي عقوبة الزوج الذي تفلت يده بيوكس في الوجه غضباً عنه أو شلوتاً في الرحم غضباً عنه أيضاً، هل نغفو عنه لأنّه حدث غضباً عنه والله أدرى بالنوايا؟، وأوصى فقهاء آخرون بالضرب بمنديل ملفوف بدلاً من الكرباج والعصا... إلخ، وقد لجأ المعاصرون من المفكرين المستنيرين إلى أحد حلّين لفهم هذه الآية والخروج من

هذا المأزق، وكان الحل الأول هو فهم هذه الآية في نطاق زمانها وبيئتها والوضع الاجتماعي للمرأة حينذاك الذي كان يحمل بقايا البدوية الجاهلية، وهذا المنهج في الحل يعتمد على عدة سوابق في الاجتهادات الإسلامية المرنة التي وامت تطوّر الزمن والتي كانت توقف العمل بأحكام ذكرت في آيات قرآنية والأمثلة كثيرة ومتعددة تملأ المراجع الإسلامية، ورَفُضَ هذا الحل الأول ناتج عن الخلط بين الحكم الشرعي والعادات والتقاليد العربية، أي بين ما هو دين وبين ما هو عُرْف في الجزيرة العربية، والخلط الحادث أيضاً بين الإسلام الذي أنزله الله وبين الفهم القومي لهذا الإسلام أي طريقة تطبيق المجتمع للدين حسب فهمه وتصوّره واحتياجاته، فالدين غالباً يدخل وبعجن في فرن الفهم والتفسير الخاص للمجتمع الذي يدين به، ونحن غير ملزمين بفهم وتطبيق هكذا مجتمع لأنّ ذلك هو نتاج تفاعلهم الخاص مع الدين، فالمجتمع البدوي القديم كان الضرب فيه سلوكاً غير مستهجن، ووضع المرأة كان متدنياً لظروف كثيرة ومختلفة ليس هنا مجال الحديث عنها الآن، ونحن غير مطالبين في القرن الحادي والعشرين وفي بلد عرّف الحضارة والمدنية منذ آلاف السنين أن نتبع ذلك الفهم البدوي بحذافيره ما دمنا لم نخرج عن الأطر والمبادئ العامة التي وضعها لنا الإسلام الحنيف. الحل الثاني هو قراءة مختلفة للآية، وفهم متطوّر للنص، وقد حاول الكثيرون تطبيق هذه القراءة المختلفة منهم محمد شحرور وسليمان حربتاني والصادق النهوم وغيرهم من المفكرين المهمومين بفضّ الاشتباك بين الإسلام والموقف المتخلف من المرأة، واستخدموا غنى اللغة العربية وثراءها في تفسير هذه الآية حتى تستقيم مع الغايات الكلية للإسلام ومنها تكريم المرأة ومعاملتها كإنسان وليس كجارية واحترام وتقديس العلاقة الزوجية التي لا بدّ ألا تتحوّل لساحة حرب، ففهموا معنى الضرب بمعنى آخر غير معناه المباشر، معنى العراك والشجار باليد... إلخ، ولنقرأ التفسير الجديد الذي بالطبع لن يعجب البعض ممّن تحوّلوا إلى كهنة لهم وحدهم حقّ التفسير، وبالنظر إلى «ضرب» نجدها كلمة تدلّ على إيقاع شيء على شيء بترك فيه أثراً، وتختلف في الاستخدام مثل الضرب في الأرض سفراً مثل آية ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ [النساء: ١٠١]، وهناك ضرب الأمثال مثل آية ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾ [النحل: ٧٤]، وهناك ضرب الخمار ﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ﴾ [النور: ٣١]، وهناك ضرب الناي وضرب النقود، وكلّها معانٍ لا تحمل معنى الضرب باليد أو العصا، ويقال للمصنف من الشيء ضرب، وهناك الإضراب عن العمل وهو حجر النفس عن العمل وعن الطعام وعندما نقول ضربت الدولة المتلاعبين بالأسعار معناه هو أنّ الدولة تتخذ منهم موقفاً حازماً، وهذا هو المعنى الذي تقصده الآية أي عندما لا تفيد الموعظة والهجر في المضاجع أي الهجر مع بقاء الزوج في الفراش، بعدها يأتي الحل العلني وهو اتّخاذ موقف المقاطعة الاجتماعية، وهذه كلها درجات من التعامل في حالة الخصام حتى لا نصل إلى الطلاق ونتفاداه بقدر الإمكان، ولذلك لم ينصح القرآن الزوج بالتمادي في هذا الإضراب الاجتماعي لذلك جاءت الآية التالية مباشرة لتقول ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٣٥].

(شبكة العلمانيين العرب)
بعد رجال الدين ... سادة الحكم
فضل الله يدعو المرأة إلى الأخذ بأسباب القوة

١٧/ ١ - ديسمبر / ٢٠٠٧م

٢٦ ذو القعدة ١٤٢٧هـ

كتب: محمد أبو عبيد

في أعقاب نقاشات حادة اشتعلت مؤخراً حول ضرب الرجال زوجاتهم والعكس، ثار جدل آخر حول الفتوى التي أصدرها السيّد محمد حسين فضل الله، والتي أجاز فيها ضرب الزوجة زوجها للدفاع عن نفسها.

رغم ردود الفعل الصارخة من قبل ثلّة من رجال الدين والإفتاء التي حمل بعضها الغضب على فضل الله بسبب هذه الفتوى، إلا أنّ الداعية الأردني الشيخ عبد المنعم أبو زنت وافق ضمناً على ما أفتى به فضل الله شرط توقّف جدّي لنتية الدفاع عن النفس وليس إيذاء الزوج.

أبو زنت يدعم حجّته بأنّ فقهاء الإسلام سبق أن قالوا «لو أنّ أباً صال بسيفه لقتل ولده فمن حقّ الولد الدفاع عن نفسه مع انعقاد نيّته على ذلك دون أن ينوي قتل أبيه أو إلحاق الأذى به». ولو صال الرجل على زوجته ضارباً ومؤذياً وخشيت على حياتها المهدّدة بالخطر، عندئذ يكون حقّ الدفاع عن النفس مشروعاً دون انعقاد النيّة المسبقة بإيذاء الزوج.

كلام الشيخين، فضل الله وأبو زنت، يثلج الصدر في ضوء الفهم الخاطئ لبعض الآيات القرآنية من قبل الكثير من الرجال المسلمين، خصوصاً تلك التي تحكم العلاقة بين الرجل والنساء بمن فيهم الأزواج. بعض الرجال، مثلاً، لم تقع عيناه إلا على كلمة ﴿وَاضْرِبُوهُنَّ﴾ في الآية الكريمة التالية.. ﴿وَاللّٰتِي تَخَافُوْنَ نُسُوْرَهُنَّ فَعَطُوْهُنَّ وَاَهْجُرُوْهُنَّ فِی الْمَضٰجِعِ وَاضْرِبُوْهُنَّ فَاِنْ اَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوْا عَلَیْهِنَّ سَبِيْلًا اِنَّ اللّٰهَ كَانَ عَلِيْمًا كَبِيْرًا﴾ [النساء: ٣٤].

صحيح أنّ الضرب وارد في الآية الكريمة، بيد أنّ الأئمة والمفسرين أوضحوا أنّه تصرّف محتكم إلى شروط، وليس مجرد خيار مثل خيارات قائمة الطعام والشراب في المطاعم، يلجأ إليه الزوج

أَنِّي شاء، وأَنَّهُ ضَرَبَ غير مبرِّح أبداً ولا يأتي إلا بعد استنفاد الوسائل الأخرى لردع الزوجة عن «العصيان» مثلاً، أو تصرف «مسيء» لها ولزوجها.

لكن واقع الحال في مجتمعاتنا يبيّن كيف أنّ الرجل بممارساته العنيفة ضد زوجته، يوحى وكأنّ الآية الكريمة تحضّ على العنف ضد المرأة وهو ما لم تأت به الآية. وثبتت عشرات الحالات أنّ الرجل في معظم الأحيان يلجأ إلى ضرب زوجته كوسيلة أولى، وربما وحيدة، في التعامل معها، سواء كانت على خطأ أو على صواب، ناهيك عن كلمات السبّ والشتم.

الآن، وبعد الجدل الفقهي حول هذه المسألة، وإنصاف بعض رجال الدين للمرأة في مجتمعاتنا بجواز ضرب زوجها بنية الدفاع عن نفسها، ننتظر سادة الحكم في الدول العربية والإسلامية، مشرعين ومنقّذين وقضائيين، لسنّ قوانين مشدّدة تعاقب كلّ من يمارس العنف من الرجال ضدّ الزوجات، والإناث بشكل عام، وكذلك العكس حيث يحدث أحياناً.

وسيكون من سمات المجتمعات الفاضلة أن يتم افتتاح مراكز شكوى تتوجّه إليها الأنثى لرفع قضية ضدّ من يؤذيها سواء بالضرب أو الكلمة، وحتى لو كانت قضية ضدّ الزوج أو الأب أو الشقيق. إن قصّرت العائلة وأولياء الأمور في حماية الأنثى، هذا المخلوق الجميل، فلا يمكن تبرير تقصير الجهات الرسمية في اتخاذ كلّ ما يلزم لوقف الرجل المتماذي والمؤذي عند حدّه، ووضع خلف القضبان إذا اقتضى الأمر، وتوفير الحماية اللازمة للأنثى بعد ذلك. لا يمكن أن يكون المجتمع فاضلاً إن كانت تسوده «شريعة ذكوراوي».



موقع محيط الإلكتروني ضرب المرأة لزوجها.. من وجهة نظر شيعية

١٧/١ - ديسمبر/ ٢٠٠٧م

٢٦ ذو القعدة ١٤٢٧هـ

كتبت: هبة عسكر

أثارت فتوى المرجع الشيعي محمد حسين فضل الله بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة بحق المرأة في أن تبادل عنف زوجها بعنف مثله دفاعاً عن النفس جدلاً فقهيّاً بين علماء الدين وخاصة وأنه أعلن أنها ليست للشيعية فقط وإنّما لعموم المسلمين.

فقد أصدر فضل الله بياناً شرعياً، بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة، أفتى فيه بحق المرأة في أن تبادل عنف زوجها بعنف مثله دفاعاً عن النفس، وأنه إذا مارس الرجل «العنف الحقيقى» ضدها، بأن منعها بعض حقوقها الزوجية، كالنفقة أو الجنس، فلها أن تمنعه تلقائياً من الحقوق التي التزمت بها من خلال العقد.

وقد أكد فضل الله أنّ هذه الفتوى ليست للشيعية فقط، بل إنّها تعالج المسألة الإسلامية في بعدها الإنسانى.

وقال المرجع فضل الله «إنّ الأساس الشرعى لهذه الفتوى ينطلق من القاعدة الشرعية العامة التي تشمل كلّ مسلم ومسلمة، وهي أنّ من حقّ الإنسان المُعتدّى عليه أن يدافع عن نفسه، ونعتقد أنّه ليس هناك أيّ أساس شرعى يسمح للزوج أو للأب أو للأخ أو لأيّ شخص آخر له صلة بالمرأة بأن يضربها، ولاسيّما إذا كان الضرب عنيفاً، فمن حقّها أن تدافع عن نفسها، بأن تواجه هذا العنف ضربة بضربة، وحركة بحركة، فإنّ ذلك من حقّها في هذا المجال».

وأما بخصوص قوله إنّ «قوامة الرجل على المرأة لا تعني سيادته عليها»، فقد أوضح ذلك بقوله: «عندما ندرس المسألة القرآنية في هذا المجال، فإنّنا لا نجد أنّ العلاقة بين الرجل والمرأة هي علاقة سيّد وعبد، لكنّها علاقة مسؤولية، لذلك يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ

بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ ﴿[النساء: ٣٤]﴾، باعتبار أن الرجل يتحمل المسؤولية الاقتصادية للمرأة والعائلة.

وأضاف فضل الله «أنَّ للرجل الحقَّ في الإشراف على البيت من خلال ذلك، كما أنَّ ظروف الرجل قد توفّر له الفرصة في أن يقوم بإدارة شؤون البيت، في مقابل ظروف المرأة التي قد تُبتلى ببعض الأمور الخاصة، كالحمل والإرضاع، ممَّا يفقدها بعضاً من قدرتها على إدارة البيت».

وأشار فضل الله إلى أنَّه «عندما ندرس العقد الزوجي، نرى أنَّه لا يُلزم المرأة بأيّ التزامات داخل البيت الزوجي، وحسب رأي الكثير من الفقهاء، أنَّه لا يجب على المرأة القيام بخدومات البيت، حتى أنَّ الله ذكر في القرآن أنَّ لها الحقَّ في أن تأخذ الأجرة على إرضاع ولدها، وهذا يدلُّ على أنَّ القوامة لا تقتضي أن يفرض الزوج على زوجته القيام بكلِّ شؤون البيت، بل تقتضي أن يُنفق على زوجته بأن يهيئ لها المسكن والغذاء والدواء. لكنَّ الله أراد للمرأة أن تعيش إنسانيتها في البيت الزوجي، وأن تتطوَّع وتبرَّع بالقيام بهذه الخدمات، انطلاقاً من أنَّ العلاقة الزوجية تنطلق على أساس المودة والرحمة».

هجر الزوجة لزوجها

وأشار فضل الله إلى إمكانية أن تهجر الزوجة زوجها، حيث قال: «إذا مارس الرجل العنف الحقوقي ضدها، بأن يمنعها بعض حقوقها الزوجية، كالنفقة أو الجنس، فلها أن تمنعه تلقائياً من الحقوق التي التزمت بها من خلال العقد».

وأوضح فضل الله «أنَّ ما يحكم الزوجين هو العقد الزوجي، وعلينا أن ندرس معنى أن تقول زوجتك نفسي، ويقول هو قبلت الزواج بك. فهذا يدلُّ على أنَّ عليها أن تبقى ملتزمةً بحدود الله، لكن يمكنها أن تحفظ حقَّها بأن تمنع زوجها حقَّه إذا منعها حقَّها، لأنَّ الحقوق متبادلة بينهما في الجانب الشرعي».

وتابع فضل الله: «الجانب الجنسي يمثل شيئاً أساسياً في العلاقة الزوجية، فلا يجوز للزوجة أن تمنع نفسها من زوجها جنسياً، إلا إذا كانت هناك موانع صحيّة ونفسية واجتماعية».

واستطرد: «الله سبحانه جعل القوامة على الزوجة في مقابل الإنفاق في المال، ولو امتنع الزوج عن الإنفاق على زوجته في ما تحتاجه في حياتها المنزلية المادية، فإنَّ لها الحقَّ، بناءً على الرِّبط والإنفاق، أن تمنعه حقَّه».

الحقَّ الجنسي للطرفين معاً

وقال فضل الله: «رأينا الشرعي أنَّ الجنس هو حقٌّ للمرأة كما هو حقٌّ للرجل، فلا يجوز للمرأة أن تمنع الرجل حقَّه الجنسي إذا كان في حاجة إليه، كما لا يجوز للرجل أن يمنع المرأة حقَّه الجنسي إذا كانت في حاجة إليه، لأنَّ الله أراد للحياة الزوجية أن تحصن المرأة والرجل في الجانب الجنسي، ولو

تُركت للمرأة الحرية في أن تمتنع حيث شاءت، أو للرجل في أن يمتنع حيث يشاء، فإن ذلك سيؤدي إلى الانحراف، فلا يحقق الزواج الإحصان الجنسي».

وحول رأيه في أنه لا ولاية لأحد على المرأة إذا كانت بالغاً رشيدةً مستقلةً في إدارة شؤون نفسها، أوضح سماحته أن: «المرأة البالغة الرشيدة هي كالرجل البالغ الرشيد، فكل واحد منهما هو شخصية قانونية على المستوى المالي أو الحياتي. ونحن لنا رأي فقهي قد يخالفنا فيه بعض الفقهاء، وهو أن المرأة البالغة تستقل بزواجها عن أبيها وجدها وأخيها، كما يستقل البالغ الرشيد بذلك. أما استشارة الأب فمسألة استحبابية، وليست إلزامية».

مجمع الفقه يردّ

وقد عارض هذه الفتوى علماء في مجمع الفقه الإسلامي في السعودية وعلى رأسهم الشيخ الدكتور محمد النجيمي عضو المجمع، حيث قال: «يحق للمرأة أن تدافع عن نفسها إذا هاجمها زوجها ليعتدي عليها ويقتلها، لأنّه بذلك يخالف التوجيه القرآني، لأنّه لا يضربها ليؤدّبها التأديب الشرعي الذي ورد ذكره في القرآن. أما هي، فليس لها الحق في أن تضرب زوجها كما هو حق الرجل الذي أعطاه إياه القرآن، أي لا يحقّ لها أن تؤدّبه بالضرب كما يفعل هو».

رد فعل الشارع الأردني

وقد أثارت هذه الفتوى ردود فعل متباينة وسط الجمهور الأردني.

ووفقاً لما ورد بجريدة «القدس العربي» الفلسطينية الصادرة في لندن، نوقشت المسألة في برامج دينية لمحطات إذاعية كما تعرّض لها خطباء مساجد كقضية فقهية في أكثر من موقع ووضعت على جدول أعمال لجنة الإفتاء التي تضم علماء جماعة الإخوان المسلمين برئاسة الدكتور إبراهيم الكيلاني وزير الأوقاف الأسبق.

وقد دخل مشايخ العاصمة الأردنية عمان كغيرهم في عواصم الجوار العربية على خطوط النقاش الجدلي الدائر في المنطقة حالياً حول الفتوى، حيث كان هذا الموضوع قيداً للنقاش والتجادل في المواقع الإلكترونية المحلية وفي جلسات عُقدت على هامش خطب الجمعة في العديد من مساجد الأردن.

ولم يصدر في عمان أي ردّ فعل عن علماء الإخوان المسلمين حول الموضوع ولا عن المفتي العام للمملكة، لكنّ المواطنين شاركوا بكثافة في تعليقاتهم على هامش سجال فتحته صحيفة سرايا الإلكترونية التي أعادت نشر مضمون الفتوى التي تقدّم بها فضل الله.

وقد تزايد الجدل حول الموضوع في لبنان وعمّان والقاهرة حيث ناقشت لجنة داخلية لعلماء الأزهر الموضوع.

ترحيب نسوي

وأثارت هذه الفتوى ردود فعل مرّجة في الأوساط النسوية، الناشطة من أجل حقوق المرأة. وفي هذا الإطار، شدّدت «اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة» بלבنان، على أهمية الفتوى التي أصدرها السيد محمد حسين فضل الله، في شأن العنف تجاه المرأة، واعتبرت اللجنة أنّه «سيكون للفتوى وقع عميق في نفوس الذكور والإناث على السواء».

د. أمان كّبارة شعراني

وقالت الدكتورة أمان كّبارة شعراني رئيسة اللجنة: «مشكلتنا مع الذكور أنّهم لا يسمعون للمرأة عندما تنادي بحقوقها، ويعتبرون الأمر مجرد هرطقة، لذلك من الجيّد أن نصادف رجال دين متّورّين وفقهاء على مثال السيّد فضل الله الذي يتناول قضايا المرأة بكلّ جرأة ومسؤولية، في وقت لا يزال غالبية رجال الدين يتعدّون عن مناقشة هذه المواضيع ولا يتجرّأون على التطرّق إليها».

ورأت شعراني التي أشادت بالفتوى، «أنّ العلامة فضل الله لطالما عودنا، على فتاوى مماثلة، فمنذ مدّة أصدر فتوى تتعلّق بجرائم الشرف. فهو في كلّ مناسبة يقدّم الرؤية المستنيرة حول المرأة، وهو يُعتبر من الفقهاء الذين يسخّرون علمهم ومعرفتهم لإبراز حقوق المرأة ضمن عصر العولمة الذي نعيشه، وهو يحاول إبراز صورة المرأة المسلمة التي تتمتع بهذه الحقوق، ولكنّها تُعامل على أساس التقاليد السائدة».

وتابعت شعراني: «نحن نعمل منذ أربعين عاماً في حقّ المرأة، ولا نجد دائماً من يقف إلى جانبنا من الفقهاء، ويؤيّد عدالة أقوالنا ومطالبنا. واليوم، يأتي العلامة فضل الله، ليبيّن للرجل أين يبدأ دوره وأين ينتهي. لذا اعتقد أنّ هذه الفتوى ستوجّه الكثير من الرجال إذا كانوا يريدون تطبيق الدين الإسلامي الصحيح».

وتعليقاً على حقّ الدفاع عن النفس الذي تمنحه الفتوى للمرأة في حال تعرّضت للعنف، قالت شعراني: «نحن نعتبر المرأة إنسانة، ولكن ليس هدفنا أن نبادل العنف بالعنف، بل هدفنا وضع حدّ للعنف من قبل الشريكين عبر الاحترام المتبادل وعدم إلغاء أحدهما للآخر».

ولكن طبعاً عندما يعلم الرجل أنّه لا يحقّ له اللجوء إلى العنف، وأنّ المرأة تتمتع بهذا الحقّ في حال مورس العنف عليها، فإنّه سيتراجع أمام هذا الموقف، لأنّه أصبح غير مسموح دينياً ومدنياً».

وعمّا إذا تأخّر إصدار هذه الفتوى، اعتبرت شعراني: «أنّ هذا الوقت مهمّ جداً لإصدار فتوى مماثلة، لأنّ ممارسات العنف تتمادى بحقّ المرأة باعتبار أنّ الذكور يتسترون خلف الدين، وهذا ما يحاول العلامة أن يوضحه، بمعنى أنّه يدعو إلى الكفّ عن التسترّ خلف الدين».

شعراني التي رأت أنّ هذه الفتوى تطابق رؤيتها الشخصية المعاصرة للحركة النسائية، لفتت إلى أنّ «الثغرات في المجتمع تعود في الأساس إلى التربية التي تعتمد على التمييز بين المرأة والرجل

منذ الطفولة، مروراً بالمرحلة، وصولاً إلى مرحلة الشباب». كذلك ناشدت رجال الدين وضع قضايا المرأة في سلم أولوياتهم في المساجد والكنائس، لأنّ «الأسرة هي الركيزة الأساسية للمجتمع، وهم بذلك سيقدمون خدمة كبيرة ليس للمرأة فقط، بل للمجتمع عموماً، لأنّ المجتمع لا يمكن أن يتقدّم في ظلّ هذا التمييز، إن كان لجهة القوانين، أو لجهة الأحكام الشرعية».

تكريس العنف الأسري

ويرى القانونيون أنّه على الرغم من الطبيعة التقدمية لهذه الفتوى إلّا أنّها في الواقع وبشكل غير مقصود من صاحبها فضل الله تُكرّس ظاهرة العنف الزوجي أو العنف الأسري، خصوصاً وأنّها تشرّع للمرأة ردّ العنف الواقع عليها من زوجها بعنف مثله وليس استناداً إلى تشريع قانوني يعاقب العنف.

وقالوا: «كنّا نتمنّى لو أنّ فتوى فضل الله ذهبت إليه لتطالب شرعياً بإيقاع أشدّ العقوبات على الزوج الذي يمارس ويرتكب أيّ شكل من أشكال العنف ضدّ زوجته».

حيث إنّ في المجتمع العربي الإسلامي إذا كنّا نعاني من ظاهرة عنف الأزواج فإنّنا في الواقع نحتاج إلى فتوى دينية جسورة ومتقدمة ترفع الغطاء القانوني عن مرتكبي جرائم العنف الزوجي أو لعنف ضدّ المرأة عموماً.

ويرى الكثيرون أنّ القوانين العربية الحالية والمعمول بها تكاد تتسرّ تماماً، وتكاد تغطّي جرائم العنف ضدّ المرأة وتكاد تحمي مرتكبيه بـ «قانون» بل بترسانة موادّ قانونية تحوّل بين المرأة وبين إثبات إيقاع الأذى والعنف عليها من الرجل، سواء كان هذا الرجل زوجاً أو أباً أو أخاً أو رئيساً أو مسؤولاً في العمل.



«الشراع» اللبنانية:
المرأة ظلمت على مدى التاريخ
وهي تملك عقلاً كعقل الرجل وطاقة كطاقاته

٢٤/ ١ - ديسمبر/ ٢٠٠٧م

٣ ذو الحجة ١٤٢٧هـ

كتبت: هلا بلوط

يشكل اللقاء مع المرجع العلامة، السيد محمد حسين فضل الله، إثارة للعقل، وهو يميّط الحجاب عن مسائل غطاها غبار التقاليد الموروثة التي تمّ تأويلها على أساس أنّها منسوبة إلى نصوص من السلف.

فتاوى المرجع السيّد فضل الله، كلام يحاول إضاءة حادثة في كتب قديمة، ويحاول إعادة توضيب رفوف مكتبات غطاها غبار القدم... أكثر من مرّة.

استفّزت فتاوى المرجع فضل الله وآراؤه جبهات الماضي التي ما تزال تعيش بيننا كحارس للأمس عند حدود اليوم، لكنّه صمد مراناً على أنّ الإسلام هو في صلب الرهان على العقل والاجتهاد الواعي وليس الغيبي.

وقد أثارت فتواه الأخيرة حول حقّ المرأة برد اعتداء زوجها الجسدي عليها، ردود فعل إيجابية وسلبية في الأوساط الدينية والشعبية، علماً أنّ السيّد فضل الله يؤمن بالحوار، وهذه فضيلة في زمن القطيعة مع الآخر، ويؤمن بأنّه صوت مرسل إلى آخر يناقشه ويتفاعل معه على أساس ندّيّة العقل. فضل الله ليس فقط مناصراً للمرأة من وجهة نظر إسلامية، بل أيضاً هو نصير الإنسان في كلّ هذه الحياة.

«الشراع» حاورت السيد فضل الله حول فتواه الأخيرة وغيرها من المواضيع المتّصلة بهذه القضية.

الحياة الزوجية عقد والتزام

س: نستشف من الذين عارضوا فتواك، وكأنك دعوت المرأة إلى أن تردّ على ضرب زوجها لها بالضرب، ويعتبرون أنّ من الأوجب على المرأة أن تلجأ إلى القضاء، وليس لها أن تبادله العنف الجسدي بعنف مماثل، فالقانون هو الذي يأخذ بحق الإنسان إن كان امرأة أو رجلاً؟

ج: في البداية، نحن نعتبر أنّ العلاقة الزوجية بين الرجل والمرأة ليست خاضعةً، بحسب طبيعتها الإنسانية، للمفردات القانونية، وإنّما هي خاضعة للجانب الإنساني الذي عبّر عنه القرآن بـ «المودة والرحمة»، بحيث تعيش المرأة المحبّة لزوجها، ويعيش الزوج المحبّة لها، وبحيث يرحم كل واحد منهما ذهنية الآخر وظروفه، سواء كانت ظروفاً داخلية أو خارجية. كما أنّ القرآن أراد للعلاقة الزوجية أن تمنح الزوجين السكينة، وهي الطمأنينة، بحيث يشعر كل من الطرفين بالطمأنينة تجاه الآخر. ثمّ عندما ندرس التعليمات الموجهة إلى الرجل، نجد أنّ القاعدة العامة هي ﴿فَإِمْسَاكِ بِمَعْرِفِ أَوْ تَسْرِخِي بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، و﴿عَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ١٩].

إنّ ما يحكم الرجل والمرأة في الحياة الزوجية، إنّما هو العقد الذي هو شريعة المتعاقدين، وكما على المرأة التزامات بالنسبة إلى زوجها، كذلك هناك التزامات على الرجل بالنسبة إلى زوجته، فعلى كلّ منهما أن يحترم التزاماته تجاه الآخر، سواء في مسألة المعاشرة بالمعروف، أو في المسألة الجنسية، أو في مسألة الإنفاق أو غيرها من المسائل. أمّا ما عدا ذلك، فإنّ المرأة إنسان مستقلّ في الحياة الزوجية، فهي مستقلة في الأمور الشخصية والقانونية والمالية أيضاً، كما أنّها، بحسب رأينا الفقهي، شخصية مستقلة في زواجها، وليس لأحد أن يفرض عليها بالإكراه زوجاً لا تريده، وإذا كانت بالغة راشدة، فهي بحسب فتوانا، كالبالغ الراشد، تستطيع أن تستقلّ بزواجها بعيداً عن العائلة، وإن كان الأحبّ لها أن تستشير أبها أو أهلها في هذا الموضوع.

فتوى إسلامية إنسانية

س: البعض اعتبر أنّ فتواكم في استقلال البالغة الراشدة في أمورها، هي للشريعة فقط؟

ج: هذه المسألة ليست قضية شيعية أو سنية، إنّما هي مسألة طبيعية، حيث إنّ الإنسان يبدأ قاصراً، ولكنّه إذا بلغ ورشد، ترتفع عنه الولاية من أيّ أحد كان، وهذا ما نستدلّ عليه من قوله تعالى: ﴿وَابْتُلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ [النساء: ٦]، بمعنى إذا بلغ اليتيم النكاح، أي النضج الجنسي والرشد العقلي، فإنّه يصبح مستقلاً مالياً، فعلياً أن ندفع له ماله، لأنّه حينئذٍ لا ولاية لأحد عليه، وهذا لا فرق فيه بين الذكر والأنثى.

وعندما ندرس هذه المقدمة، نجد أنّ الشريعة الإسلامية لم تسلّط الرجل على المرأة بالضرب إلّا في حالة واحدة، وهي حالة النشوز، وهو أن تمنع المرأة الرجل حقّه الخاص في مقاربتها بعد أن تعقد

العقد، فعندما يريد الزوج مقارنة زوجته، وتمتنع باستمرار من دون أي عذر صحي أو نفسي، ومن دون أي مانع من الموانع التي تمنعها من ناحية إنسانية من الاستجابة لزوجها، فهي تُعتبر ناشزاً، لأننا نعتبر أن قضية الجنس في الحياة الزوجية هي حق للطرفين.

وبحسب رأينا الفقهي، أنه كما ليس للمرأة أن تمتنع عن زوجها في حاجته إليها إذا لم يكن هناك مانع، كذلك ليس للرجل أن يمتنع عن المرأة إذا كانت بحاجة له جنسياً في هذا المقام، خلافاً للفقهاء الذين يحدّدون مدة طويلة لهذا الأمر، هذه الحالة عالجها القرآن بهذه الطريقة: ﴿وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ﴾ [النساء: ٣٤]. النشوز هو الارتفاع عن الطاعة والالتزام ﴿فَعِظُوهُنَّ﴾ أي أن يتحدث الزوج معها عن السليكات التي تنتج عن امتناعها عن الاستجابة لرغبته، باعتبار أن ذلك قد يؤدي إلى انحرافه، وطلبه لحاجته في خارج الدائرة الزوجية. والموعظة عبارة عن الأساليب والوسائل التي تقنع بها الطرف الآخر - ﴿وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ﴾ - وغايته التأديب النفسي، كأن ينام الرجل في غرفة منفصلة عن الغرفة التي تنام فيها الزوجة، فتشعر بالمهانة في هذا المجال - ﴿وَاضْرِبُوهُنَّ﴾ - أي ضرباً غير مبرح، الضرب الذي يراد به إرجاعها إلى التزاماتها الزوجية - ﴿فَإِنْ أَطَعَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلاً﴾ [النساء: ٣٤]. قد يقول بعض الناس إنه بدل أن يضربها، ينبغي أن يرفع أمره إلى المحاكم، لكننا نقول إنه في مثل هذه القضايا الحيوية، من الصعب جداً أن تسيطر المحكمة على الوضع، فالمفروض أن الزوجة متمردة، فهل ترسل المحكمة قوى أمن إلى غرفة النوم لتحلّ الإشكال؟! فليست هناك وسيلة لإرجاع المرأة إلى التزاماتها الزوجية التي التزمت بها في العقد، إلا ما سبق وذكرناه.

فالإسلام يقول لها إنك التزمت بالعقد، والإنسان عندما يلتزم التزاماً قانونياً، عليه أن يفي بما التزم به، سواء في هذا الجانب، أو في الجوانب الاقتصادي أو الاجتماعية أو غيرها. أمّا ما عدا ذلك، فلا يجوز للرجل تحت أي اعتبار، أن يضرب زوجته، أو أن يسبّها أو أن يتحدث معها بأسلوب رديء يهين كرامتها، لأنها إنسان محترم مستقل لا سلطة لزوجها عليها في هذا الجانب، كما أنه لا يجوز لها أن تشتم زوجها، أو أن تضربه أو تهينه...

وعندما ذكرتُ في الفتوى أن من حقّها الدفاع عن نفسها، كنت ألاحظ، ونحن في اليوم العالمي لمواجهة العنف ضدّ المرأة، أن المرأة والرجل لو كانا وحدهما في البيت، وكان الرجل يعيش حالة الجنون الذكوري أو العنفوان الرجولي في هذا المقام، واركتبت المرأة خطأ في كلمة أو في ما لا يجب عليها القيام به، كأن لا تقوم برعاية طفلها بطريقة أو بأخرى، أو لم تنظف البيت بالطريقة التي يحبّها الرجل، فيقوم الرجل بضرب زوجته ضرباً عنيفاً مبرحاً، قد يصل إلى حدّ الإدماء أو الكسر، فماذا تفعل المرأة في هذه الحال؟ بعض الناس يقولون إنه عليها أن ترفع أمرها إلى المحاكم.

فهي والزوج وحدهما في البيت، ولا تستطيع الخروج من البيت لتستعين بالآخرين، في ما الرجل يضربها ضرباً مبرحاً على رأسها، ويحاول أن يكسريدها، أو يفقأ عينها أو يدميها، فهنا، من حقّها الدفاع

عن نفسها. هذا أمر نطلق به من خلال قوله سبحانه وتعالى: ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤]، ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾ [النحل: ١٢٦]. وهذا يعني أنَّ لك الحق في ردِّ الاعتداء بمثله، ولكن لك، وأنت صاحب الحق، أن تغفو.

إنَّنا كنَّا نؤكد هذا المعنى، وهو أنَّنا لا ندعو المرأة إلى جعل بيتها ساحة مصارعة أو ملاكمة، وربما يقول بعض الناس إنَّ هذا يسيء إلى أجواء الحياة العائلية وما إلى ذلك، ولكن هذا السؤال لا بدَّ له من أن يُوجَّه إلى الرجل ولا يُوجَّه إلى المرأة في هذا المجال.

لذلك أصدرنا هذه الفتوى، لأنَّها فتوى طبيعية، وكما لاحظنا في ردود بعض علماء الأزهر وغيرهم، أنَّ البعض قال إنَّ النبي (ص) أراد للمرأة أن تحسِّن علاقتها بالرجل، وكان يقول: لو جاز السجود لأحد، لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها. إنَّ هذا يدخل في الجانب الأخلاقي العام في العلاقات الطبيعية بين الرجل والمرأة، ولكنَّه لا يدخل في الحالات التي يمارس فيها الرجل العنف ضدَّ المرأة. فلذلك، أنا أعتبر أنَّ هذه الفتوى طبيعيَّة، وأنَّ الذين ناقشوها لم يفهموا طبيعتها، لأنَّهم تحدَّثوا عن النشوز، وأنا لم أتحَدَّث عنه، لأنَّني أرى أنَّ النشوز يبرِّر للرجل الضرب، ولكن ضرباً غير مبرَّح، يعني الضرب الذي يرد من خلاله جذب المرأة إلى الالتزام بالتزاماتها الزوجية.

القوامة لا تعني السيادة

وهناك نقطة أثارها بعض الناس، وهي قضية القوامة، ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣٤]. ورأينا أنَّ القوامة إنَّما هي في داخل البيت الزوجي، وليس الرجل قوَّاماً على المرأة في كلِّ شؤون المجتمع الإنساني، فالمرأة حرة في نفسها، كما الرجل حرٌّ في نفسه، لها أن تتصرَّف في أموالها وفي نفسها في الحدود الأخلاقية. فالقوامة لا تعني السيادة أو التملك، أي إنَّ الرجل يملك المرأة، كما هو المثل العامي الذي يقول للرجل: «نحن أعطيناك ابنتنا لحمه، فاعطنا إياها عظمه»، وهذا الكلام من قبيل أن لك أن تضربها ضرباً مبرَّحاً وتسلَّط عليها.

فالقوامة، في رأيي، إنَّما هي قوامة الإدارة، بمعنى أنَّ الرجل، وبحسب طبيعة ظروفه الجسدية والاجتماعية، يملك الإدارة في البيت، كما أنَّ الله فرض على الرجل الإنفاق: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾، فالقوامة للرجل هي باعتبار ما حمَّله الله من مسؤولية الإنفاق على البيت الزوجي وعلى المرأة والأولاد، لأنَّ المرأة بحسب التشريع الإسلامي، حتى لو كانت غنيَّة، هي غير ملزمة بأن تُنفق على البيت الزوجي، ولكن هي تتبرَّع أو تتطوَّع بذلك من منطلق إنساني، كما أنَّه ليس من واجبها أن تصرف على أولادها، حتى أنَّ القرآن الكريم نصَّ على حقِّها بأن تأخذ أجراً على الرضاع، وأيضاً لم يكلفها الإسلام أن تقوم بخدمات البيت إلَّا إذا اشترطت ذلك على نفسها، لأنَّ المؤمنين عند شروطهم في هذا المقام. وهكذا نجد أنَّ علاقة الرجل بالمرأة هي علاقة إنسانية تحكمها الفتوى التي تمنع كلا من الطرفين أن يتمرّد على

الحقوق التي التزم بها، أو أن يسيء إلى الطرف الآخر.

وهناك نقطة لا بد من الإشارة إليها، وهي أن الفقهاء بشكل عام من الشيعة والسنة، يفتنون بأنه لا يجوز للمرأة أن تخرج من بيت زوجها إلا بإذنه، حتى لو كان منعه لها مزاجياً. ما معنى هذا؟ معناه أن الزواج يتحول إلى سجن مؤبد تنتقل فيه الزوجة من حفلة العقد إلى حفلة القبر. بينما نحن، بحسب فتوانا، نقول إنه يحرم على المرأة الخروج التمردى، لا الخروج الطبيعي، فإذا كان الزوج في عمله أو غائباً عنها، فإنها تستطيع أن تذهب إلى عائلتها وأهلها وغيرهم من الناس، مع التزامها بالحدود الأخلاقية التي تحفظ أمانتها الزوجية، وما إلى ذلك، استناداً إلى قوله تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ١٩]، إذ ليس من المعاشرة بالمعروف أن يمنع الرجل زوجته من زيارة أهلها، أو من الخروج إلى حاجاتها الطبيعية، كالذهاب إلى السوق أو النزهة أو غيرها من الأمور عندما لا يكون زوجها بحاجة إليها في هذا المجال.

معارضة الفتوى

س: لكن الذين عارضوا فتوى سماحتك من العلماء، يؤكدون أن ضرب المرأة هو نوع من التأديب الشرعي، وهو ضرب خفيف، فكيف تفسر دعاواك لنقض التأديب الشرعي للمرأة؟

ج: لم يضع الله سبحانه وتعالى أي تشريع يفرض تأديب المرأة على الرجل، هناك في الإسلام بشكل عام الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهذا يستوي فيه الرجال والنساء. وكل من انحرف عن الخط وكل من أساء إلى النظام وأفسد في الأرض، فمن حق المجتمع أن يحاسبه وأن يأمره بالمعروف وينهاه عن المنكر، ولكن ليس من حق الرجل في العقد الزوجي تأديب المرأة بالضرب، له أن ينصحها ويعظها، أما قضية الضرب، فهي خاصة في حال نشوز الزوجة لجهة عدم التزامها بحق الزوج، فهو لأجل إرجاعها إلى التزاماتها الزوجية في هذا المقام، لا من جهة التأديب الذاتي الذي يفرض عليها في هذا المجال.

حرية المرأة

س: قبل ١٥ سنة، دعوت في إحدى خطب الجمعة الفتيات لتعلم فنون الرياضة، بما فيها الملاكمة وغيرها، ليستطعن الدفاع عن أنفسهن، هل ما زالت هذه الدعوة قائمة؟ وهل نستطيع أن ندخلها ضمن فتوى سماحتكم؟

ج: نحن نقول إن هناك حرية للمرأة في أن تتعلم كل شيء محلل، وعلى هذا الأساس، فمن حقها أن تتعلم كل فنون الرياضة، طبعاً في الحدود الشرعية الإسلامية، وحتى إن لها أن تتعلم الملاكمة، غير أن القضية لا تنحصر في مسألة الدفاع عن النفس في داخل البيت الزوجي، فنحن نعرف أن كثيراً من النساء يتعرضن الآن للاغتصاب والاعتداء والسرقة، حيث إن هناك أشخاصاً يحاولون الهجوم على المرأة من أجل سرقة مصاغها أو ما شابه ذلك، وخصوصاً إذا كانت المرأة وحدها في البيت،

فإنَّ من حقِّها أن تتعلَّم الملاكمة لتدافع عن نفسها، بل من حقِّها أن تتعلَّم استخدام السلاح، لتحمي نفسها في حال تعرَّضت لخطر يهدِّد حياتها من قِبَل الشُّرَّاق أو المغتصبين أو ما شابه ذلك.

المرأة كالرجل في أنَّها إنسان الله له الحقُّ في الدفاع عن نفسه عندما يعتدي عليه الآخرون، فليس هناك فرق في هذا المبدأ الشرعي بين الرجل والمرأة، فكما أنَّ من حقِّ الرجل أن يدافع عن نفسه ضدَّ أيِّ عدوان، كذلك فإنَّ للمرأة أن تدافع عن نفسها ضدَّ أيِّ أحد يريد الاعتداء عليها. ومن هذا الباب، يجوز للمرأة أن تدافع عن نفسها ضدَّ زوجها إذا تعسَّف في ضربها إلى حدِّ الكسر وما أشبه ذلك، أو أن تدافع عن نفسها أمام الذين يعتدون عليها اعتداءً جنسياً أو مالياً أو ما أشبه ذلك. ففي الإسلام، المرأة حرةٌ في أن تتعلَّم كلَّ شيء، وهي تملك الحقَّ في الدفاع عن نفسها بكلِّ الوسائل الشرعية.

أمانة الفكر

س: فتواكم جريئة، بحيث تخرج عمّا هو نمطي وتقليدي، ما يثير اعتراضات داخل البيئة العلمائية. هل هناك إمكانية لتنظيم هذا النقاش عبر مؤسسات تنأى به عن السجال الإعلامي ولغة التهجم؟

ج: إنَّني واجهت كثيراً من الأفكار التي قد لا تتوافق مع الكثيرين من الناس من الفقهاء أو من غيرهم، لأنَّني أرى أنَّ الله يقول: ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩]، فأنا أعتبر أنَّ الفكر، سواء كان فتوى أو غير فتوى، هو أمانة الله عند الإنسان، والإنسان يكون خائناً للأمانة عندما لا يعلن هذا الفكر، وأنا من الناس الذين يؤمنون بالحوار، ولعلي من الأشخاص المتخصِّصين بالحوار، وقد ألَّفت عدة كتب حول الحوار، وهي: «أسلوب الدعوة في القرآن»، و«الحوار في القرآن»، و«تأملات في الحوار الإسلامي - المسيحي»، وأخيراً «الحوار الإسلامي - الإسلامي». لذلك عندما أطلق الفكرة التي لا يوافق عليها الآخرون، فإنَّني أطلب منهم أن يدخلوا معي في حوار، فلعلَّهم يكتشفون خطئي في هذا المقام، أو أكتشف خطأهم في ما لديهم.

س: يستشف المتابع لفتاوى سماحتكم، أنَّك تغييري، و«ثوري» أيضاً. ما هي هذه المدرسة التي تقودها؟ وما هي المعايير الأساسية لمنهجك هذا؟

ج: لقد بدأت حياتي الفكرية، وربَّما حياتي السياسية، منذ أول الخمسينيات عندما كنت في العراق، معتبراً أنَّ الحقيقة أمانة الله عندي، ولذلك لم أتبَّ الثورية كمزاج، ولكنني عندما كنت أواجه الاستعمار والانحراف والخطأ في العراق، كنتُ أشعر بالمسؤولية في أن أتحدَّث وأتحمَّل مسؤولية ما أتحدَّث به، وربَّما واجهت، سواء من بعض الحوزات الدينية في قم أو في النجف أو في غيرهما، الكثير من فتاوى التضليل والتكفير، ولكنني أملك شجاعة قول الحقيقة، سواء على مستوى الفكر، أو على مستوى الفتوى، أو لمواجهة السياسة التي تتحرَّك في ساحات الصراع.

مع المظلوم

س: هناك رأي علمائي بأنك تغالي في انحيازك للمرأة، ما هو ردّكم على ذلك؟

ج: أنا مع المظلوم، سواء كان امرأة أو رجلاً، وأرى أنّ المرأة ظُلمت على مدى التاريخ، وأنّها تملك عقلاً كعقل الرجل، وطاقة كطاقاته، وأنّها عُزلت عن المعرفة وعن التجربة، واعتُبرت مجرد لعبة وأمة للرجل في هذا المجال. ولذلك كنْتُ وما أزال منذ أكثر من خمسين سنة، أدعو المرأة إلى أن تثق بنفسها، وإلى أن تفتح على كلّ خطوط المعرفة، من أجل أن تمنح وطنها ومجتمعها وأمّتها الكثير من عبقيتها وفكرها وتجربتها.

أنا لا أرى أنّ الرجل هو أكثر عقلاً من المرأة أو أكثر وعياً منها، ولذلك فإنّني أدعو المرأة إلى أن تحرّك من أجل أن تملك العلم كلّ بحسب الإمكانيات التي تتيحها لها ظروفها، وأن تملك القوة كلّها، وأن تكون إنساناً فاعلاً حرّاً كما هو الرجل إنسان فاعل حرّ. ولذلك أطلقت عدّة فتاوى عندما استفتيت في الجدل الدائر، إن في الكويت أو غيرها، حول مسألة الانتخاب للمرأة، فقلت يجوز لها أن تنتخب وتُنتخب، لأنّ من حقّها أن يكون لها رأي في بلدها، وأن يكون للناس حقّ في اختيارها ممثلة عنهم.

س: الرجل، كما في الفتوى التقليدية في الإسلام، هو الممسك بمفتاح المبادرة الجنسية، سواء إقداماً أو اعتكافاً، بينما فتوى سماحتكم تعيد التوازن إلى هذه العملية، وهذه بالأساس فكرة عالجتها أدبيات عربيات علمانيات، أين تلتقي مع هذه الأفكار وأين تفترق؟

ج: إنّ الإسلام اعتبر الزواج تحصيناً للمرأة وللرجل، بمعنى أنّه أراد أن يحمي الوسائل الواقعية لالتزام المرأة بالعفة من خلال تلبية حاجاتها الجنسية، كما أراد للرجل ذلك، وعلى هذا الأساس، فإنّ المرأة تساوي الرجل بحسب الفتوى التي أطلقتها، في أنّ عليه أن يستجيب لحاجاتها الجنسية، إذا كانت تعيش مثل هذه الحاجة بشكل كبير، كما أنّ عليها أن تستجيب لحاجاته الجنسية أيضاً: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٢٨].



القبس الكويتية
متابعات قضائية
المرأة ترحب بالعنف ضدها...
والرجال يتنفذون لتكريس «حقوقهم»

٢٨/١ - ديسمبر/ ٢٠٠٧م

٧ ذو الحجة ١٤٢٧هـ

كتبت: عواطف الزين

يبدو لي أنّ المرأة تمارس العنف ضدّ نفسها قبل أن يمارسه الرجل - أو المجتمع - ضدها هكذا تثبت الوقائع والأحداث والتجارب في كلّ مكان من العالم.. ففي الوقت الذي تقوم به الدنيا ولا تقعد من أجل مناهضة العنف ضدّ المرأة وتُسن القوانين وتُعقد المؤتمرات والندوات والاجتماعات من أجل الحديث عن هذه القضية التي تشغل بال المرأة منذ أن طالبت بالمساواة مع الرجل قبل عقود طويلة.. نرى أنّ المرأة نفسها هي التي تحارب المرأة في مجالات كثيرة وعديدة وتصبح الغيرة (نظرة متخلّفة) هي القضية التي تتحكم في أكثر العلاقات الإنسانية بين النساء كما أنّ المرأة بشكل عام تفضّل أن يكون رئيسها في العمل رجلاً وليس امرأة كذلك نجد أنّ المرأة لا تناصر المرأة كثيراً في الانتخابات (أي نوع منها وفي أي مجال) وتُفضّل أن يكون الرجل هو المتفوّق عليها وليس امرأة أخرى إلى ما هنالك من أمور تبدو صغيرة أو كبيرة تظهر المرأة فيها كأنّها لا تريد المساواة بالرجل ولا توقف العنف ضدها فإذا تحقّق لها ما تريده من مطالب ماذا ستفعل وما القضايا التي ستناضل من أجلها؟

حقوق إنسانيّة

أقول هذا الكلام ليس من باب محاربتني للمرأة أو عدم إيماني بقضاياها، ولست من الذين يغارون أو يعرفون هذه المسيرة أبداً على اعتبار أنّ ما سيصيب المرأة من معاناة أو ظلم أو قهر سيصيني ربّما قبل غيري ولكن ما أسمعته وأشاهده وأقرأه يصيني بالدهشة، خصوصاً بعد الفتوى التي أصدرها العلامة السيد محمد حسين فضل الله الذي أعاد من خلالها إلى المرأة كلّ حقوقها الضائعة والمغيّبة والمسلوقة من خلال نصوص قرآنية واضحة وصريحة ولا تقبل التأويل، خصوصاً ما تعلّق منها

برّد العنف إلى الرجل إذا ما تعرّضت إليه على اعتبار أنّنا بشر من خلق الله ومتساوون في الحقوق والواجبات إذ هل يُعقل أن تكون هناك فروقات في الحقوق الإنسانية لكلّ من الرجل والمرأة وهل من العدل أن يهيمن الرجل على المرأة ويسلبها بالقوة وبالعنف كلّ حقوقها التي فُطرت عليها، خصوصاً أنّ الرفق كما قال العلامة السيد محمد حسين فضل الله هو منهج مركزي في الإسلام كذلك المعروف الذي يفترض أن تُبنى عليه العلاقة بين الرجل والمرأة في الزواج وتفصيله الصغيرة التي تشكّل يوميات بقائه أو نهايته.. كذلك قوله لا ولاية لأحد على المرأة في مالها ولا عملها ولا شؤون حياتها إذا كانت راشدة خصوصاً في موضوع فرض الزواج عليها من دون إرادتها أو رغبتها.

ثورة حقيقية

إنّ من يقرأ برويّة وتمهّل وإمعان فتوى السيد فضل الله (خصوصاً النساء) سوف يشعر أكثر فأكثر بالعدل الإلهي الذي منح المرأة كلّ حقوقها كاملة، أمّا ما وصلها منها في مجتمعاتنا المتخلفة والمعقود زمانها للرجل فهو القليل القليل منها نتيجة لموروثات وتأويلات وُضعت فيها المرأة منذ بداية الخليقة.. كنتُ أتوقع أن تحظى هذه الفتوى التي أسميها ثورة حقيقية على كلّ ما هو سائد وموروث ومتخلف بترحيب وتأييد ورعاية من المرأة أولاً ومن كلّ الجهات والمؤسسات والدول التي تسير في ركب الحضارة... وهل تتعارض الحضارات مهما بلغ شأنها مع إعطاء المرأة حقوقها الطبيعية التي ينصّ عليها القرآن الكريم؟

كرامة مهدورة

لو أُتيح لهذه الفتوى أن تُدرس بعناية لأمكن سنّ قوانين جديدة من وحيها تعيد للمرأة كرامتها المهدورة خصوصاً في موضوع العنف ضدها وأغرب ما سمعته من السيدة - التي أحترمها كثيراً - ليندا مطر رئيسة المجلس النسائي اللبناني عبر فضائية (N.T.V) أنّها ضدّ ردّ العنف بالعنف - كما جاء في الفتوى المذكورة - وهذا يعني ببساطة قبول العنف ضدّ المرأة.. أي إنّها تفضّل العنف من طرف واحد مثل الحبّ من طرف واحد كلاهما يؤدّي إلى الجحيم.. إذن ما الوسائل التي تريدها السيدة مطر لردّ العنف هل تريد أن تضع الدولة شرطاً أو أكثر لكلّ زوجين حتى يفضّيا «اشتباكاتهما» الزوجية أو يدافع عنها ضدّ زوجها أو شقيقها أو ابنها (في حالات شاذة)؟

أم أنّها تريد في حال ضُربت المرأة على خدّها الأيسر أن تدير للرجل خدّها الأيمن؟ أم أنّها ستنتظر عشرات السنين حتى يتمّ الاعتراف بحقوقها - حتى يأذن الرجل - وتُسنّ القوانين التي تحميها من الضرب؟ علماً بأنّ هناك قوانين تحمي لكنّها غير فاعلة ولا تمنع أبداً ضرب المرأة أو تعرّضها للعنف بكلّ أشكاله سواء داخل بيت الزوجية أو خارجه.. على اعتبار أنّها المخلوق الأضعف والرجل هو الأقوى لتسود شريعة الغاب وسلطة القوي على الضعيف.. ويظلّ الصراع قائماً إلى ما لا نهاية.

انتفاضة الرجال

هناك رَفُضٌ من المرأة لِحَقِّ الدفاع عن نفسها ظهر بقوة في التحقيق التلفزيوني الذي شاهدته عبر (N.T.V) وكذلك في فضائيات أخرى كثيرة انتفض من خلالها الرجال ليدافعوا عن حقهم في ضرب المرأة وفي السيطرة عليها وفي سلبها كلَّ حق لها في الدفاع عن نفسها وكلَّه باسم الدين «يبدو أنَّ هناك ديناً خاصاً بهؤلاء الرجال.. وآخر خاصاً ببعض النساء».. فالإسلام لا يمكن أن يناقض نفسه.

المرأة ترفض حقوقها

سؤالي الأخير هل قرأ الرافضون لهذه الفتوى تفاصيلها بهدوء وعقل وروية أم أنَّ حمية بعض الرجال وشهوة الهيمنة لديهم ألغت عقولهم وأبرزت غرائزهم.. التي تقوم على السيطرة والقوة غير المبررتين على حساب إنسانية المرأة وحقوقها المستباحة؟ كنت أتمنى كإمرأة وكإنسانة أن تضيف المرأة إلى رصيدها أرصدة فقهية جديدة تدعم مواقفها وتثبت أقدامها وإقدامها في نضالها لنيل حقوقها المغتصبة التي قُدمت لها على طبق من الماس فرفضتها مثلها في ذلك مثل الرجل الذي ذكرنا انحيازه إلى التخلف والذي يعتبر المرأة كلها «عورة».

حقّ معنوي

لم أسمع صوتاً واحداً يتنصر للمرأة ويعتبر أنَّ عملية ردِّ العنف بالعنف هي حقّ أدبي أو معنوي قبل أن يكون مادياً على اعتبار أنه يمكن أن يجعل الرجل يفكر أكثر من مرة قبل أن يُقدِّم على ضَرْب زوجته أو أخته وحتى أمّه لأنّها تمتلك كلَّ الحق في ردِّ الاعتداء عليها بالفعل وفي الشرع ومن ثمَّ القوانين لأنَّ ذلك وحده هو الذي سيمنع العنف أو على الأقل سيحد منه وبالتالي من نتائجه السلبية على صعيد المرأة والمجتمع معاً.. وليس «الفتاوى» المضحكة والمخجلة التي تركت كلَّ التفاصيل المهمة والقيِّمة وتعلّقت بقشور الضرب الذي أخذ تأويلات وتفسيرات كثيرة للمعارك المفترضة بين الرجال والنساء ما إذا كانت ستجري «بالكفوف أو بالبوكسات».



الشرع: العنف ضدها أشكاله عديدة وموروثه لا إنساني المرأة مكسر عصا وشوكة مكسورة

٣١/١ - ديسمبر/ ٢٠٠٧م

١٤ ذو الحجة ١٤٢٧هـ

كتبت: هلا بلوط

الشرع أرادت أن تسلط الضوء على هذا الموضوع، عبر حوارات مع نساء معنّفات، تعرّضن للعنف والضرب على أيدي بعولتهن وأبائهن، ثمّ كان لنا لقاء مع المرجع الديني الشيعي العلامة محمد حسين فضل الله (نُشر الأسبوع الماضي) تحدّث فيه عن البيان الشرعي الذي أصدره بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف ضدّ المرأة، أفْتى فيه بحقّ المرأة أن تبادل عنف زوجها بعنف مثله دفاعاً عن النفس.

نساء معنّفات، بُخِنَ بما حدث لهن، وبما لحقّ بهن من عنف، سواء بالضرب المبرح أو بالعنف الجسدي، أو بحرمانهن أبسط حقوقهن الإنسانية وحرمانهن في بعض الأحيان رؤية أطفالهن.

الحديث عمّا تعرّضت إليه هذه النسوة من عنف، لم يأت من فراغ، بل نتيجة معاناة شديدة وألم لم يعد يُطاق.. والأقسى من ذلك، أنّه غالباً ما يكون من موقف الأهل غير الداعم، ويؤكد اختصاصيون أنّ ما تتعرّض له المرأة من عنف يستحقّ الوقوف أمامه، لأنّ الضرب والقسوة والإذلال النفسي أمور تجعل من المرأة حطام إنسانة، خاصة إذا ترافق هذا العنف مع فقر أو عدم تمكّن الزوج من العمل أو اعتمادها المادي على بعْلِها.. وهنا ضحايا اخترن كسر طوق الصمت الذي لفّ حياتهن!

تقول أم فراس، والدموع لا تفارق عينيها، مع أنّي ارتبطت ببعلي بعد قصّة حبّ عيفة، وما زلت أحبّه، إلّا أنّه اعتاد شتمني حتّى لأتفه الأسباب، وكم من مرّة صفعني عندما كنتُ أرفض الشتيمة، وأكثر ما يحزّ في نفسي أنّ سبابه يطال أهلي الذين لا حول لهم ولا قوّة، أذكر عندما كنتُ أحكي لوالدتي ما يحصل لي كانت تقول لي: «يا بنتي، تحملي كرمي لأولادك ولا تنسي أنّه في مجتمعنا المرأة شوكتها مكسورة دائماً..» حاولتُ أن أترك المنزل مراراً ولكنني كنتُ أعود مرغمة من أجل طفليّ.

أما عائدة وهي سيّدة في الأربعين من عمرها قد وصفت ضرب بعلمها لها بالمؤذي، وقالت كم من مرّة اضطر جيرانني إلى نقلني إلى المستشفى بسبب ضرب بعلي المبرح لي، وما زالت آثار القطب الست واضحة في وجهي عندما رماني بصحن الطعام الذي أمامه على الطاولة عندما علم بزيارتي أهلي الذين توقفوا عن إمداده بالمال بسبب تراجع أحوالهم المادية، حتّى أنّه كان يضرب ابنتنا الوحيدة وعمرها ١٢ عاماً لأنّها كانت تدافع عني وتضمّني عندما يتقصّ عليّ، ويضربني بعنف، وما زال ذلك اليوم محفوراً في ذاكرتي حين فقد أعصابه ليلاً بسبب بكاء طفلي المستمرّ وكان عمرها حينذاك ٦ أشهر، فما كان منه إلّا أن شتمني وأمرني بأخذها إلى الشرفة لكي يستطيع أن يكمل نومه، علماً بأنّ الطقس كان ماطرًا والدنيا برد وشتاء.

أما هدى التي تعاني الأمرين من غيرة بعلمها عليها والتي تحوّلت إلى شك يقصّ مضجعها، فبكت وبكت كثيراً عندما كانت تروي لنا قصّتها، بادرنا: صدّقوني إنّ العنف المعنوي أشدّ قسوة من العنف الجسدي، فعلي مريض ولديه مشكلة نفسية، لكمّ تمنّيت أن يُشعروني ولو مرّة واحدة بأنّه يثق بي وبأنني إنسانة محترمة، كنتُ أراه يفتح حقيتي خلسة، ليراقب محتوياتها ولينظر ويفتّش في هاتفي الجوّال في المكالمات الواردة والآتية في الرسائل، ولكمّ كان يردّد أمامي أنّ المرأة مخلوق لعين وخبيث، أخيراً بعد أن طفح الكيل معي، طلبتُ منه الطلاق رغم أنّي أم لطفلين، وافق وطلّقني، ثم بدأ يستبدّ بي ويرفض أن يعطيني الأولاد ولو حتّى ساعة واحدة لأراهم، قلبي يحترق شوقاً إليهم، أصواتهم لا تغادر أذني، الشعور بالعاطفة الجيّاشة تجاه أولادي يؤرّقني ويذبحني، طلبتُ من بعض الأصدقاء التوسّط لإرجاعي إلى منزل الزوجية كرمي لعيون طفليّ، وسأعصّ على جراحي وأتحمل ديكتاتورية ذلك الجبّار مهما استبدّ بي، ومهما جعلني أشعر بأنّه غير واثق بي، حتّى ولو منعني من الخروج إلى الشرفة سوف أتحمل، فأنتم لا تتصوّرون كم تتعذّب الأم التي يُسلخ عنها أطفالها ظلماً، وكم تكون لياليها التي تقضيها بعيداً عنهم صعبة.

ولا تختلف قصة عبير وهي أم لطفلة كثيراً عن سابقاتها، تقول عبير: لقد تزوجت وأنا في سنّ الخامسة والعشرين وسافرت مع بعلي إلى أفريقيا حيث مقرّ عمله وهناك أنجبْتُ طفليّ الوحيدة، ومع مرور سنتين على زواجنا بدأ بعلي يتغيّر وصار يصرخ في وجهي لأنّفه الأسباب، وبدأ يمارس نوعاً من السادية في علاقتنا الحميمة، حيث كان يتلذّذ بضربي أو صفعي أثناء علاقتنا الجنسية... لم أجد مبرراً لتحوّله هذا، فأنا أقسم أنني كنتُ مثاليّة معه مع عائلته التي أحترمها وزادت عصبيّته إلى حدّ ضربي إذا تأخّرت في فتح الباب عندما يقرع الجرس، أنا الآن في لبنان، جئت بعدما بذلت جهداً كبيراً لإقناعه بالموافقة على زيارة أهلي، الذين علموا بما يحدث لي، وهم يرفضون الآن عودتي إلى منزلي في أفريقيا، بل طلبوا منه الحضور إلى لبنان لكي يضعوا النقاط على الحروف ووضّع حدّ لما يجري...

أما رأي الرجال، فيتفاوت بين مؤيّد ومعارض لتعنيف المرأة، ويرى أبو أحمد أنّ المرأة التي

تعصبي بعلمها ولا تقوم بواجباتها تجاهه واتجاه أهله، فهي تستأهل التوبيخ وحتى الضرب، ويوجد مثل شائع يقول: «المرأة بدّها رصّ مثل الزيتون»، وختم، بصراحة اضطرت لضرب زوجتي أكثر من مرّة بسبب معاندتها لي.

أما رائف، فله رأي مختلف تماماً حول معاملة البعل لزوجته، ويقول إنّ المرأة تحمل قلباً مليئاً بالعاطفة أكثر من الرجل، ويرى أنّ قمة الجهل والتخلف هو جرح مشاعر المرأة التي لها الحق في هذه الحياة كما الرجل تماماً، فكم من نساء نجحن في أعمالهن أكثر من الرجال، وبرعن في كل المجالات بل وتفوّقن على الرجل، وأضاف، ربّما يعود السبب إلى أنّ المرأة أكثر وفاءً وإخلاصاً من الرجل، وهذا ينعكس على عملها أيضاً، وأناشد كل النساء بأن يتخلّصن من عقدة الرجل أو المجتمع الذكوري، «لأنّ الزمن الأوّل تحوّل».

وسام بادرنّا «لم يسبق لي أنّ مددتُ يدي مرّة واحدة على زوجتي، حتى أنّي كنتُ أشعر بتوبيخ ضميري عندما تفلت أعصابي وأوبّخها أو أصرخ في وجهها، ثم أعود وأعتذر منها، علماً أنّ أصدقائي وحتى أشقائي يشتمون أزواجهم علناً، وربّما يضربونهن».

أحد الرجال، اشترط عدم ذكر حتى اسمه الأوّل لكي يوافق على الكلام معنا، وعندما سأئلناه عن السبب، برّر أنّه لا يريد نشر غسيله على صفحات المجلات ولكن يجب أن يبدّي رأيه وقال: «إذا كان القرآن الكريم ذكر عبارة ﴿وَأَضْرِبُوهُنَّ﴾ فهل نعصي كتاب الله؟ زوجتي تحبّ النكد، فأنا لا أطيق أن يسألني أحد عن سبب تأخري أو عن حساباتي حتّى لو كانت السائلة هي زوجتي، فالزوجة وظيفتها الاهتمام بالمنزل وتربية أولادها وتدرّسهم فقط، لا أنكر أنّي اضطرت لضربها عدّة مرات لأنّها كانت «حشورة» وتودّ معرفة كلّ شيء يعينها أو لا يعينها، أنا لا أحرّمها شيئاً ولكن «خليها عاقلة» حتّى لا أصل إلى مرحلة هستيرية في توتر الأعصاب واضطر لضربها أو صفعها... وأعترف وهذه كلمة حقّ يجب أن تقال، إنّني كنتُ ظالماً أحياناً، فمرّة صفعتها لأنني كنتُ أنوي مقاربتها ثم علمتُ منها أنّها كانت في الدورة الشهرية، لا أعرف لِمَ صفعتها «الله يلعن الشيطان» ومرّة أخرى حصل تلاسن بسيط بينها وبين شقيقتي، ومن كثرة توتر أعصابي ضربتها بشدّة، لكن أنا لا أقول هذا لأبرّر أنّها بريئة دائماً، بل هي في أغلب الأحيان تكون مخطئة.

المفارقة هي عندما سأئلنا هذا الرجل، إذا كان يرضى أن يقوم زوج ابنته عندما تتزوج بضربها إذا أخطأت أجاب: «أكسر يده إذا ضرب ابنتي».

رأي علم النفس والاجتماع

أما أساتذة علم النفس والاجتماع فمتفقون على أنّه حين تقبل المرأة العنف المسلّط عليها ولا ترفضه، يكون مردّه إلى نتاج طفولة معذبة وعنيفة، فالمرأة المضطهدة ليست سوى طفلة عانت العذاب، والبعض من الناس رجلاً كان أو امرأة إذا تعذّب في طفولته، فإنّه في كبره يبحث عن العذاب

ويستمره، بالإضافة إلى أنّ الرجل دأب عبر العصور إلى امتهان المرأة، حتى جاء الإسلام وأعطى للمرأة هويّة مستقلة خلال مراحل حياتها، إلّا أنّه حتّى في الإسلام، فإنّ الرجل كثيراً ما أساء استخدام حقّ القوامة ليستعيد شريكه حياته، وكثيراً ما أرغمها على فعل ما يريد هو مستخدماً هذا الحديث، أو تلك الآية في غير محلّها... والمرأة التي يقع ضدها العنف، تختلف ظروفها، وملابسها هذا العنف فهناك العنف الذي يحدث خارج المنزل ويقع من غير الأقارب في الدرجة الأولى، ويكون هدفه دافعاً جنسياً أو مادياً أو ما شابه ذلك. أمّا العنف الذي يحدث في نطاق الأسرة، فغالباً ما يكون موجّهاً من البعل تجاه زوجته، وهذه الزوج، إمّا أن ترفضه وتتمردّ عليه فتستقل بحياتها بعيداً عن هذا الزواج، وإمّا أن يرتدع بعلمها خوفاً من السلطة والقضاء.

ولا ننسى أنّ المرأة عادة ما تماطل في طلب المساعدة أو تأكيد ذاتها آملّة أن ينصلح حال بعلمها، أو بحجّة أنّه طيب القلب ويحبّها وتحبّه، أو بحجّة أنّ اعتراضها على سوء المعاملة قد يزيد الأمر سوءاً أو قد يؤدي إلى تفكك الأسرة وضياع الأطفال. والسؤال الذي يطرح هو كيف يفسّر علم النفس العنف الذكوري تجاه المرأة؟ يجيب المحلل النفسي الدكتور هشام بزي: إنّ هناك عوامل عديدة لهذا الموضوع، منها الأنماط الثقافية والاجتماعية والعلائقية السائدة في المجتمع، والأدوار التي تؤدّيها المرأة في المجتمع، بالإضافة إلى عوامل اقتصادية ونفسية موجودة عند الرجل تتعلّق بطبيعة البنية النفسية له، ونظراته إلى المرأة ومعنى العنف بالنسبة إليه، مع الإشارة إلى أنّ هناك أشكالاً عديدة من العنف منها الجسدي والكلامي والعلائقي والعنف المتعلّق بالنمط التربوي السائد داخل الأسرة، وكذلك الحرمان الذي تعاني منه الأسرة على أشكال مختلفة ما قد يؤدي إلى العنف أيضاً (فقد يكون حرماناً عاطفياً مثلاً). ويوجد حالات عنف تنتج عن التفكك الأسري، والمقصود ليس الطلاق فقط، وإنّما وجود حالات إدمان أو انحراف أو قمار، مع الإشارة إلى أنّ هناك بعض المحاولات عند البعض لهيمنة وفرض الرأي انطلاقاً من مقولة إنّ السلطة للرجل، دون أن ننسى أنّ عدم تشكّل ما نسميه هوية الثنائي داخل الأسرة الذي يدفع بكلا الطرفين للتنازل أو محاولة توفير الحلول الملائمة، قد يكون سبباً من الأسباب الرئيسية للعنف... ثمّ هناك العلاقة مع الأهل أيضاً، أي علاقة الرجل مع أهله أو علاقة المرأة مع أهلها، ثمّ سوء الطباع عند الطرفين.

ويختم الدكتور بزي بأنّ المرأة إنسان راغب وليست موضوعاً تملّكياً للرجل، لأنّنا نعرّف الإنسان بالرغبة إن كان رجلاً أو امرأة، فهو ذات رغبة. ولا بدّ من الاعتراف بهذه الذات الراغبة التي لها حقوقها ومحاوله إيذائها وعدم الاعتراف بها خطأ كبير.



القدس العربي اللندنية: فتوى أم فتنة

٩/ ٢٠٨ - يناير / ٢٠٠٨ م

٣٠ ذو الحجة ١٤٢٧ هـ

الأغرب من الغرابة أن يُصرَّح مرجع ديني فتوى تُشرِّع استخدام العنف في العائلة. الفتوى صادرة عن المرجع الشيعي آية الله العظمى السيّد محمد حسين فضل الله، وفيها أفتى بحق المرأة أن تبادل عنف زوجها بعنف مثله دفاعاً عن النفس.

فإذا كانت هذه الفتوى من منطلق طرح موضوع مساواة المرأة بالرجل، فلماذا لا يُطرح موضوع المساواة في مجالات أهم بكثير من هذه؟ وإذا كان حرصاً على المرأة ألاّ تتعرّض للأذى المفرط الذي قد يسبب تشوهاً في الوجه مثلاً أو عاهة جسدية وربما الموت في أسوأ الأحوال، فإنه من الأجدر أن يكون الحديث حول لماذا العنف؟ لماذا يلجأ الرجل إلى العنف مع زوجته من البداية؟ كيف يشرِّع المشرِّعون أن العنف ضدّ الزوجة أمر مُسلَّم به، فأصبحنا نتحدّث حول موضوع دفاع الزوجة عن نفسها ضدّ عنف الزوج وليس حول حقيقة المسألة الأساسية؟ وكيف ستعيش المرأة مع زوج يهددها ويشتمها ويلوّح لها بالسوط كلّ حين!

ومن يرحم هذه المرأة التي تزوجت ووقعت فريسة جلاّد من هؤلاء؟ أين هو الأمان في هذه العلاقة الإنسانية التي تتحوّل دون أن ندرك إلى علاقة أقل من حيوانية؟

ففي دول الغرب يُحاكَم كلّ من يستخدم العنف ضدّ الحيوانات، فهل أصبحت حال الحيوانات أفضل قيمة ومكانة من المرأة في مجتمعنا العربي؟

لكن ماذا لو أنّ الزوجة لم تردّ على زوجها في ذات اللحظة؟ لأنّها ربّما خائفة من غضب أشدّ، فبعض النظريات العلمية في علم النفس تقول إنّ مقدار الغضب الذي يعبر عنه الشخص، أكبر بكثير من الغضب المكبوت أي الذي لم يظهر بشكل ردّ فعلي. إذاً ماذا لو فكّرت الزوجة أن تخطّط للأذى بزوجها إذا ما ضربها فيما بعد، مثلاً كأن تعدّ له مسبقاً ساطوراً أو بلطة. وإن نعتها بـ «غبية...»، فإنّها

سترّد عليه الصاع صاعين. وهنا تدخل المرأة طوراً جديداً من حياتها وهو تحضير وتدريب نفسها على استخدام هذا الأسلوب في التعامل مع الزوج، فإذا كان لا بدّ للمرأة من الدفاع عن نفسها فإنّها بالتأكيد ستفكر بالتأمر مسبقاً على زوجها بينها وبين نفسها، لعلّها تفوز بجولة واحدة.

يجدر القول إنّ الزوج لا يحتاج إلى تدريب مثيل لأنّه دائماً هو الأقوى وهو الغالب في كلّ المناسبات بحسب تركيبه الجسدي، لكنّه ليس المنتصر إذ ليس هنالك عدو، فوجع زوجته وجعه عندما يدرك ذلك متأخراً. وأنّ الله لم يعطه تلك القوّة الجسدية إلّا ليعطي الحماية والأمان لزوجته وعائلته لا ليكون سبب دمار العائلة.

هل يجوز لنا أن نتعامل «واحدة بواحدة» في العائلة؟ وهل هي معركة أصلاً؟ وكيف سيكون شكل العائلة وحال الأطفال وحال بيوت الجيران والمجتمع عامة؟ وأيّ عائلة وأيّ مجتمع يُكرّم الواحد للآخر حقداً ومكرّاً، ويعمل على خراب بيته؟ فالخلاف الذي قد يحصل في العائلة يمكن أن يُعالج بطرق أخرى غير العنف، وهذا يحتاج إلى تدريب آخر من نوعه وأسلوب يرتكز على الحكمة والصبر وفهم ماهيّة الآخر، لأنّ العنف لا يفعل أكثر من صبّ الزيت على النار، وزرع بذرة الرغبة في الانتقام وتحطيم الآخر.

هل يصبح هذا نمط حياة لعائلات كثيرة؟

قد يكون هذا موجوداً في كثير من المجتمعات حتى في دول الغرب، لكن أن يُجوّز تشريعه فهذا بالشيء المفاجئ، فمصطلح «دفاع عن النفس» فضفاض ونسبي، يحمل أكثر من احتمال للأذى والمعاناة الذي يمكن أن يسببه طرف للآخر. وكلّ تلك الاحتمالات تؤدّي إلى طريق واحد مليء بالشعاع والدمويّة. والبشر ماهرون في تجميل تلك الاقتراعات ومنحها ذرائع مقنعة. فمثلاً إسرائيل تقتل الأطفال الفلسطينيين كلّ يوم وتقول إنّها عمليات دفاع عن النفس. وجيش الحرب الإسرائيلي غارق في دموية شاملة في فلسطين ولبنان ويسمّي نفسه بـ «جيش الدفاع الإسرائيلي». وهل تصبح البيوت ساحات حرب وقنابل مفخّخة وأخرى جاهزة للإلقاء؟!

الزوجان ليسا خصمين، إنّهما شريكا حياة، إذا كان ينقصها الحبّ والمودّة فوجب أن يعمّ فيها الاحترام المتبادل وليس الخوف. وهذا الاحترام في النهاية يقود إلى الألفة والمودّة وذلك هو الحبّ بعينه. فالمرأة تموت حبّاً بالرجل الذي يقدرها وليس من يحطّ من قدرها.

أمّا في حالات تلويح الزوج بالعصا فهذا ينمّ عن فشل في فهم العلاقة الإنسانية، وانحطاط أخلاقي وجهل في ماهيّة المرأة، وليس هنالك فائز واحد بل الخسارة فادحة على العائلة بشكل خاص وعلى المجتمع بشكل عام. لذلك يجب طرح الآراء الإيجابية التي تعمّ بالخير والبركة والكلمة الطيبة على المجتمع الذي لا ينقصه عنف. مجتمع يحتاج إلى من يرشده إلى طرق أخرى غير العنف والدمويّة، التي لن تجلب سوى مزيد من الدمار على رؤوس الجميع.

الرأي الكويتية: ضرب الزوجات بين الرد... والصد

١٦/ك٢ - يناير/٢٠٠٨م

٧ محرّم ١٤٢٩هـ

كتبت: غادة عبد السلام

بعضهن يؤكّدن: إذا ضربني زوجي أضربه!

«إذا طّقني أطقه، والعين بالعين والسنّ بالسنّ والبادي أظلم» و«إلى متى تسكت المرأة».

قولان «ناريان» أشبه بإعلان الحرب النسوية على الرجل وهما يلخصان في الحقيقة آراء النساء المتحمّسات لفتوى المرجع الشيعي اللبناني السيّد محمد حسين فضل الله بخصوص حقّ المرأة في الدفاع عن نفسها بضرب الرجل، وذلك إذا لم تجد وسيلة غير هذه الوسيلة لردّ الأذى عن نفسها.

قولان (ناريان) يستشفّ منهما المرء أنّ بعض النسوة كنّ في انتظار مثل هذه الفتوى لـ «طقّ كلّ من يطقهن» فمن الآن وصاعداً بات على الرجل، من وجهة نظرهن، أن يُعدّ إلى الألف قبل أن يفكر برفع يده على زوجته وإلا فاللكمة قد تقابلها لكمة نسوية تغيّر ديكور وجهه.

على أنّ ما يمكن أن يخفّف من مخاوف الرجل الذي يتجرّأ برفع يده على زوجته أو أخته وغيرهما هو معارضة الكثيرات لمبدأ ردّ الأذى بمثله وإعلانهن الصريح بعدم التزامهن بالفتوى حيث تقول إحداهن إنّ «إذا تعرّضت للضرب لا أردّ ولا أمدّ يدي على من يضربني» وتتساءل أخرى «كيف نضرب أزواجنا؟! وترى ثالثة أنّ بإمكان الزوجة أن تعاقب زوجها بوسائل أخرى، وهي آراء تتلجج، من دون شك، صدور الكثير من الأزواج والأخوة.

أمّا على الضفة الأخرى، فبدا الرجال، بالطبع، رافضين لـ «حقّ» الزوجة في الدفاع عن نفسها بضرب الرجل لكن بعضهم استدرك بالقول إنّ «على الرجل أيضاً ألا يرفع يده على زوجته أو أيّ من قريباته».

وفي مقابل ثنائية الـ «مع» و«الضدّ» جاء رأي بعض رجال الدين أقرب إلى معارضة مضمون

الفتوى «إذا ضرب الزوج زوجته، ينبغي عليها أن تصبر وتحمل وترفع الخلاف إلى حكم من أهلها أو أهله».

أما رأي القانون «الناعم» فأيد الفتوى وبحماسة واضحة انطلاقاً من حق الإنسان بالدفاع عن نفسه. «الرأي» استفتت آراء العديد من الرجال والنساء حيال فتوى «ضرب الرجل» وعرجت على وجهتي نظر الشرع والقانون فكان التحقيق التالي: تبدو «أم محمود» واحدة من أشد المتحمسات للفتوى التي تستند إليها في قولها إن «على الرجل أن يعيد زوجته إلى أهلها ويطلقها إذا لم يستطيع العيش معها، أما أنا فإذا طقني أطقه، والعين بالعين والسن بالسن والبادي أظلم».

وتضيف أن «الدين أعطى المرأة حقها، فإذا طبقه الرجل فعندها لن يُقدم على ضرب زوجته». ومن جهتها تسأل منى السقاي «إلى متى تسكت المرأة؟! لتجيب عن السؤال بأنه «إذا وُجد التفاهم بين الطرفين غابت لغة الضرب».

وأضافت: «أنا واحدة من اللواتي تلقين ضرباً. ولكن دافعت عن نفسي (بالعض)!». وترى أن «المرأة قد تسكت لمرّة أو مرّتين أو ثلاث لكن ذلك لا يشكل دليلاً على ضعفها وإنّما دليل على صبرها وتحملها، ففي بعض الأحيان، تصيب الرجل حالة هستيرية، وأنا مع دفاع المرأة عن نفسها بحيث تردّ على من يضربها، ولهذا السبب فضلتُ الانفصال منذ اثني عشر عاماً عن زوجي وريّيت أولادي وحدي» مشددة على أهمية التفاهم في الحياة الزوجية.

أساليب أخرى للتعذيب

تقف بعض النساء في الضفة المقابلة للسقاي وأم محمود حيث تقول أبرار العنزي إن «المرأة كلّها أنوثة فكيف تضرب الرجل؟!».

وتؤكد العنزي أنّها لا تضرب زوجها ولكن «أبعده فقط بطريقتي الخاصة وأعذبه بطريقتين الأولى هي ألا أقدم له وجبات الطعام، أمّا الطريقة الثانية فأهجره وأشتكيه بحيث تأخذ المحكمة حقّي منه». وتقول منال حسن إنّها لا تضرب زوجها «لأنّ الرجل من الناحية الفيزيولوجية أقوى من المرأة، وأقصى ما يمكن أن أفعله هو أن أطلب الطلاق منه وإذا رفض فأستمرّ في حياتي معه ولكنّي لا أسامحه، ومن جهة أخرى يمكن للمرأة أن توجه كلاماً مؤثراً لزوجها» بيّدت أنّها تستدرك بالقول إنّ «عادتنا التي تربيّنا عليها تمنع ضرب المرأة لزوجها وتعتبر أنّ المرأة التي تضرب زوجها (مسترجلة)».

بهذلة في المحاكم

لغة العقل لم تغب تماماً في ساحة الآراء النسوية بخصوص فتوى السيد فضل الله، حيث تؤكد شيماء الهاشمي أنّها تحاول الدفاع عن نفسها بدفع زوجها إلى الخلف في حال «رفع يده» عليها ولكن «لا أردّ له الضربة نفسها إلا إذا شعرت أنّه قد يؤذيني لدرجة خطيرة جداً بحيث أشعر أنّي

على وشك الموت بين يديه وعندها فقط يمكن أن أضربه ولكن ليس إذا رمانني بشيء ثقيل أرميه بشيء ثقيل مثله لأنه مهما كان أنا امرأة ولا يصح أن أفعل شيئاً كهذا، ولكن في نفس الوقت أبهله». وتُجاري ناهد محمود الهاشمي هذا الرأي، لكنّها تزيد عليه بالحديث عن أهمية التعايش في الحياة الزوجية وترى أنّ «مبدأ ضرب الرجل لزوجته في الأساس خطأ فهو بذلك يقضي على أنوثتها وعطفها والعلاقة المميزة التي تجمعهما» وتضيف أنّه «من الصعب على المرأة أن تضرب زوجها فهي ليست بقوّته وقسوته، أمّا من جهتي فلا أردّ في حال تعرّضت للضرب وإنّما أحاول أن أجد حلاً أو طريقة ما لتفادي ذلك بحيث أحاول الدفاع عن نفسي من دون أن أمدّ يدي عليه لأنّ الضرب سيزيد من غضب الرجل واندفاعه ووحشيّته وسينعكس سلباً على المرأة».

وتعتبر أم محمود أنّ «الرجل عموماً لا يتعمّد إيذاء زوجته وأنّها يمكن أن تكون قد استفزته أو أجبرته على فعل إيذائها، وحقيقة الأمر أنّ هناك نساء تستأهل فكّ رقبة».

ومن ناحيتها تقول إقبال الزعابي إنّ «للمرأة الحقّ في أن توقف الرجل عند حدّه ولكن بالكلام الطيّب والمهاودة وإذا لم يردع فبالقانون، وإذا لم يستجب فالعيش معه لا ينفع خصوصاً وأنّ الرجل الذي يمدّ يده مرّة يمدّ يده مرتين وثلاثاً وأنّ اللجوء إلى الضرب سيؤثّر كثيراً على الأطفال والأولاد في المنزل».

وترى أنّ «الأمر يعود في النهاية إلى تربية الزوجين وأنا من جهتي أستوحش مدّ يدي على ابني أو ابنتي لأنّه حتى الحيوان إذا مرّ بجانبنا نهرب منه أو نصيح عليه لكنّنا لا نضربه ولا نوذيه».

... بالحسنى

على النقيض من الزعابي تعبّر وفاء الناصر عن حماسها الكبير إزاء فتوى المرجع فضل الله باعتبارها جاءت لتغيّر الكثير من العادات والتقاليد الخاطئة في مجتمعنا وتضع النقاط على الحروف. وعليه يشدّد الناصر في البداية، على أهمية أن تقوم علاقة الزوجين على «الحبّ والتقدير والاحترام المتبادل» كي تبقى الحياة هادئة ولا تشوبها المشاكل، لكنّها تشير إلى أنّها «مع فتوى السيّد لأنّ على الزوج ألا يضرب زوجته فإذا فعل ذلك فمن حقّها أن تردّ عليه وخصوصاً إذا كان الضرب شديداً ويشكّل خطراً عليها ومن شأنه أن يؤذيها كثيراً، عندها من حقّها أن تردّ الأذى عن نفسها كونها في حالة دفاع عن النفس».

وتلفت الناصر إلى أهمية محاولة المرأة إقناع زوجها بـ «التي هي أحسن» وإلى أهمية «الكلمة الطيبة» في الحياة الزوجية، لكنّها تتساءل «ماذا إذا فشلت الكلمة الطيبة في تحقيق هدفها؟! مضيئة أنّه عندها يمكن للمرأة أن تهدّد زوجها بأن تخبر أهلها أو أهله بأنّه يضربها، ولكن إذا استمرّت الحال على ما هو عليه فعندها لا يوجد أمامها سوى وسيلة ردّ الضرب بضربة كي لا تستمرّ الأوضاع بهذا الشكل».

ماذا يقول الرجال؟

جاءت آراء النساء وتعليقاتهن مختلفة للغاية حول فتوى «ضرب الرجل» فهل الرجال يتفقون حيالها؟

يؤكد محمد عبد المنعم أن «هناك أساليب أقسى من الضرب يمكن اتباعها مع الزوجة أو حتى الأخت لا يضطر الشخص من خلالها إلى رفع يده واستخدام الضرب كوسيلة».

ويقول: «إن الرجل غلطان من حيث المبدأ إذا ضرب زوجته وأن من حقها الدفاع عن نفسها في حالة تعرضها للضرب ولكن ليس بالأسلوب نفسه فالإسلام في الأساس يحفظ حق المرأة ولا يعطي للرجل الحق في ضربها إلا في حالات معينة».

ومن ناحيته يؤكد أبو محسن فلاح أنه «ضد ضرب الزوجة لزوجها وأن عليه استيعاب أي خلاف بينهما حتى وإن انفجر هذا الخلاف على شكل ضربه لها».

ويعتبر أن «ديننا الحنيف وضع قواعد ثابتة للحياة الزوجية السعيدة والتي يجب أن تقوم على المحبة والاحترام كما أن عاداتنا وتقاليدنا الجميلة تحول دون ضرب الزوجة لزوجها والعكس صحيح».

ويذهب أحمد أسعد في الاتجاه نفسه بقوله إنه «ضد ضرب الزوج لزوجته وهذا بالطبع يقودني إلى رفض ضرب الزوجة لزوجها» مشدداً على «ضرورة أن تلعب بعض المؤسسات الاجتماعية دورها في التوعية حيال مشكلة العنف الأسري». ويرى أن «هذه الهيئات لا تلعب دوراً كاملاً في هذا الإطار منتقداً غياب القوانين المفصلة التي تتحدث عن العواقب القانونية لاستخدام العنف في الحياة الزوجية سواء من قبل الرجل أو المرأة».

أما رشيد الشمري فيبدي تأييده الكبير للفتوى حيث إنه «لا يجوز للرجل في الأساس ضرب زوجته والعكس صحيح» ويشير إلى أن «مثل هذه الفتوى يجب أن تنعكس إيجاباً على الحياة العائلية وأنها جاءت لتضع حدوداً قد تحول في أحيان كثيرة دون ضرب الزوج لزوجته كونها تتحدث عن عواقب يمكن أن يواجهها الرجل في هذه الحال وفي مقدمها أن الزوجة يمكن أن ترد عليه بضربه». ويشدد الشمري على أن «الشرع لا يجيز للرجل أن يضرب زوجته ومن باب أولى أنه لا يجيز للزوجة اللجوء إلى العنف مع زوجها».

الشرع... لا يجيز

بعد الاطلاع على مختلف الآراء الشعبية «النسائية» و«الرجالية» بخصوص الفتوى الشرعية توجهت «الرأي» بالسؤال حولها إلى وكيل المراجع الشيعية في الكويت السيد محمد المهري الذي أكد أنه «لا يجوز في الحقيقة للرجل أن يضرب أو يؤذي زوجته، وأن الإسلام لا يرضى بضرب الزوج لزوجته حيث إن الله سبحانه أمره بالمعاشرة بالحسنى والسكن إليها وهذا ما يجعل الضرب

مرفوضاً من الناحية الشرعية وكذلك من الناحية الاجتماعية».

ويشدّد السيّد المهري على ضرورة أن «تصبر الزوجة وتحمل في حال تعرّضها للضرب وأن ترفع الخلاف إلى حَكَم من أهلها وحَكَم من أهله بغية إزالته» معتبراً أن «ليس من المناسب أن تردّ المرأة على زوجها كون هذا الأمر يحوّل الحياة الزوجية إلى جحيم، ونوصي المرأة باحترام الزوج وإطاعته وكذلك نوصي الزوج باحترام زوجته، فالأسرة تُبنى بالتكامل والتفاهم».

القانون...!

ينطلق رأي القانون من قاعدة الدفاع عن النفس بحيث إنّ للمرأة حقّاً في الدفاع عن نفسها ضمن حدود معيّنة.

وفي هذا الإطار تقول المحامية سارة الدعيّج إنّ «الشرع الذي يتحدّج به الرجال لضرب زوجاتهم لا يتحدّث عن الضرب بالمفهوم الموجود لديهم لأنّ الشرع يتحدّث عن أنّه حتى لو تمّ الضرب بمسواك وبالتالي فهو لا يتحدّث عن الضرب الذي يتسبّب بإصابات أو عاهات».

وتضيف أنّه «في حال كان مفهوم الضرب لدى الرجال على هذا الشكل فإنّ ردّ الزوجة بصبح في هذه الحالة دفاعاً عن النفس بحيث تقوم إذا استطاعت برّد الأذى بأذى وإذا لم تستطع فطريق الشكوى مفتوحة والمخاف والنيابة على جهوزية تامّة فإذا أدّى الضرب إلى حدوث إصابة لها بإمكانها الذهاب إلى المخفر، أمّا إذا تسبّب لها بعاهة فعندها يمكنها أن تشكو الرجل إلى النيابة العامة».

وتوضح المحامية الدعيّج أنّنا «نواجه الكثير من الشكاوى في صدد ضرب الزوج لزوجته» وتسلّ: «لماذا تطلب الكثيرات حضانة أو نفقة أو غيرهما؟

وتجيب أنّ «كلّ ذلك يحصل بسبب العنف الأسري لأنّ المرأة يمكن أن تتحمّل العيش من دون أكل ليوم أو يومين أو عشرة، كما أنّها قد تتحمّل عدم إنفاق الزوج عليها وغير ذلك لكنّها لا يمكن أن تتحمّل ذلك كلّ إذا اقترن بالاعتداء عليها سواء الاعتداء الجسدي أو اللفظي عن طريق السبّ والشتّم وسبّ الأهل والإهانة ومعايرتها بغيرها من النساء وطلبه منها أن تكون مثل نانسي عجرم أو هيفاء وهبي، وكأنّه هو وائل كفوري»، وتضيف أنّ «المرأة في هذه الحالة لا تعرف ما الذي يتوجّب عليها، فهل تلبّي نداء البيت والاعتناء بالأولاد وتهمل نفسها أم تختار إهمال البيت والأولاد والمسؤوليات وتهتمّ بنفسها؟».

وتؤكد الدعيّج أنّ «القانون يعطي للمرأة الحقّ في ضرب زوجها انطلاقاً من قاعدة الدفاع عن النفس حيث يخوّلها أن تدافع وتضرب الشيء الذي تحمي نفسها فيه إذا لم يكن هناك من يحميها في المنزل، فإذا ضرب رجل زوجته بسكين تضربه بسكين أو بشيء مثله أمّا إذا ضربها بعصا فعليها ألاّ تردّ بضربه بسكين لأنّها في هذه الحالة تكون قد تعدّت حدود الدفاع الشرعي عن النفس ودخلت في المحظور» مشيرة إلى أنّ «القانون يحمي المرأة إذا ردّت بالوسيلة نفسها في حدود الدفاع عن النفس».

الفتوى سليمة

في السياق نفسه أتى رأي المحامية في إدارة الفتوى والتشريع (الكويت) بدرجة نائب أول نجلاء النقي التي تؤكد أنه «من الطبيعي أن يدافع المرء عن نفسه وأن تكون ردّة فعله بقدر الفعل الموجه له سواء تعلّق الأمر بالرجل أو المرأة أو الزوجة أو الطفل» وتعتبر أنه «من البديهي أن يدافع الشخص الذي يتعرّض للضرر عن نفسه لكن يجب ألاّ يسبّب هذا الدفاع ضرراً أكبر من الواقع عليه، أي ألاّ تكون هناك مبالغة وغلوّ في ردّة الفعل»، وترى أنّ «الفتوى في محلّها من وجهة نظري لأنّ أيّ إنسان يأتي أحد ويطقّه لن يسكت أو يتسم ويجلس مكتوف الأيدي بل هو سيتنفّض لا شعورياً إذا مرّ قرب شيء فكيف إذا ضربه أحد؟!».

وتوضح النقي أنّ «الطفل يضع يديه على وجهه أو يمسك بيد أمّه عندما تريد تأديبه عن طريق ضربه فكيف ستكون حال الزوجة؟ إنّ من حقّ الزوجة أن تدافع عن نفسها فإذا ضربها زوجها فمن الطبيعي أن تمدّ يدها وكيف يمكن لها أن تدافع عن نفسها من غير دفعه إلى الوراء أو إمساك يده لمنعها من ضربها مجدداً؟!» لافتة إلى أنّ الرجل أكثر قوّة من المرأة من الناحية الفيزيولوجية. وتشير النقي إلى أنّ «الدراسات أثبتت أنّ نسبة العنف الذي تواجهه النساء من زوجات وأخوات وبنات مرتفعة في جميع البلدان بما فيها الدول المتطوّرة والمتقدّمة» وتؤكد أنّ «الإحصاءات أشارت إلى أنّ امرأة تموت من بين كلّ أربع زيجات في فرنسا بسبب العنف المنزلي!».

وتعتبر أنّه «عندما تأتي فتوى تعطي المرأة حقّ ردّ الأذى الذي تتعرّض له فهي فتوى سليمة مئة في المئة علّما تقلّل من حالات العنف التي تواجهها النساء على المستوى العالمي والتي يتفنّن الرجل في ممارستها ضدّ المرأة لأنّه لا يجوز ضرب المرأة كونها بالدرجة الأولى والأخيرة إنساناً لها كيانها ومكانتها وكيونيتها ويجب مراعاة مشاعرها ولا بدّ أن تحفظ كرامتها، كما أنّه لا بدّ من العمل على إزالة كلّ ما يهدّد حياة النساء وينتهك حرمانهن».

وتجدّد النقي تأييدها «الشخصي» للفتوى وأنّ على «المرأة ألاّ تسكت عبر الإمساك بيد الرجل أو دفعه للخلف في حال أقدم على ضربها وخصوصاً أنّها لا تتمتع بالقوة الجسدية نفسها أو تستطيع الوصول إلى مستوى العنف نفسه الذي قد يمارسه الرجل ضدّها».

وإذ تعبّر عن أسفها إزاء ارتفاع حالات الضرب والعنف في الكويت، تشدّد النقي على أهمية نشر التوعية عبر الهيئات المختصة والمحطات التلفزيونية والإذاعية والصحف والمجلات.

الحقيني... زوجي يضربني كلّ يوم!

أتت المحامية نجلاء النقي في معرض ردّها على أسئلة «الرأي» حول الفتوى على ذكر واقعة قد تشكّل «عبرة لمن يعتبر» وتلخّصها بالقول إنّ «منذ أسبوعين اتصلت بي إحدى السيدات باكية وقالت: «الحقيني فزوجي يضربني كلّ يوم وقبل فترة شقّ رأسي وتركني أنزف لمدة ساعتين من

دون أن يأخذني إلى الطبيب خوفاً من أن أشتكي عليه ثم أحضر المصحف الشريف لأقسم عليه ألاّ
أنفوه بأيّ كلمة وأن أقول إنني وقعت عن طريق الخطأ ما أدّى إلى إصابتي في رأسي، فأين المشاعر
والاحترام؟! فهذا الإنسان يفتقر إلى أبسط المشاعر وليس في قلبه رأفة أو رحمة».



مقابلة صحفية لباحثة ألمانية مع
سماحة السيّد حول شؤون المرأة:
الإسلام لم يفرّق في القيم الروحية والعلمية
بين المرأة والرجل

١٣ / أيار - مايو / ٢٠٠٨ م

٨ جمادى الأولى ١٤٢٩ هـ

شؤون المرأة العلمية والاجتماعية، مسؤولياتها القانونية والأخلاقية في إطار العلاقة الزوجية... وعن مسائل ممارسة المرأة للسلطة، والمساواة مع الرجل، محاور ناقشتها الباحثة الألمانية (راحيل فيشباخ) مع العلامة المرجع، السيّد محمد حسين فضل الله. وهذا نصّ الحوار:

المرأة في النجف

س: سماحة السيّد، هل ترون أنّ دراسة شؤون المرأة العلمية تختلف عمّا كانت عليه أيام وجودكم في النجف الأشرف؟ وهل كنتم تهتمون بشؤون المرأة في النجف؟

ج: لم تكن هناك أيّ حوزة نسائية في النجف الأشرف عندما كنت مقيماً هناك، ولكن كانت هناك بعض النساء المتعلّمات الملتزمات بالخطّ الإسلامي، واللاتي كنّ يعتقدن أنّ عليهن القيام بمهمة التوعية الإسلامية في صفوف النساء، وفي مقدمة هؤلاء النساء، السيدة آمنّة الصدر (بنت الهدى)، شقيقة السيد محمد باقر الصدر، والتي كانت تحاول أن تثقّف نفسها بالثقافة الإسلامية، حيث بدأت الكتابة الإسلامية في مجلة «الأضواء»، التي كان يصدرها جماعة من العلماء في النجف الأشرف، وكنت من المشرفين عليها، وكان لهذه المرأة دورٌ كبير في عملية التوعية الإسلامية للنساء وتثقيفهن إسلامياً، فقد كانت تسافر كلّ أسبوع إلى الكاظمية في بغداد من أجل هذا الهدف، كما كانت في الوقت نفسه، تعمل على توعيتهن سياسياً في الخطّ الإسلامي الأصيل، وذلك من خلال حزب الدعوة الذي كان يشرف عليه شقيقها السيد محمد باقر الصدر.

ثمّ بعد ذلك أصبحت هناك عدّة نساء في المنطقة الشيعية، سواء في النجف أو في بغداد، رُحَن يعملن على توعية المجتمع النسائي من خلال الكتابة على مستوى القصة وغير القصة، من قبيل الكلمات الحماسية أو التربوية، وقد مثلت هذه الحالة حركةً نسائيةً إسلاميةً صغيرة، ولكنها لم تكن

في مستوى الحوزة كما هي الحال الآن في قم، حيث هناك جامعة نسائية، إضافة إلى أن النساء اليوم، سواء في العراق أو في إيران أو في لبنان أو في الوسط الشيعي بعامة، أصبحن يدخلن الجامعات ويتخصصن في مجالات كثيرة ويمارسن العمل في بعض المواقع السياسية، ونحن نرى الآن في العراق، أن هناك بعض النساء في قائمة الائتلاف الموحد من الشيعيات قد نجحن في الانتخابات النيابية، وهناك من تسلمن وظائف في الوزارة وفي المواقع الثقافية العامة.

المرأة إنسان مثل الرجل

س: ماذا عن اهتمامكم الشخصي بشؤون المرأة؟

ج: المرأة إنسان كما هو الرجل، والإسلام لم يجعل موقع المرأة هامشياً بحيث تكون مجرد ربة بيت، وأنا منذ البداية، أرى أن من حق المرأة أن تتعلم، لأن الله سبحانه وتعالى أراد للإنسان كله، رجلاً كان أو امرأة، أن يتعلم، ويؤكد ذلك قوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: 9]، ولم يفرق في مسألة العلم بين المرأة والرجل.

وأنا أرى أن من حق المرأة أن تقوم بالأعمال الاجتماعية التي تتمثل بحركة الخدمات الإنسانية في الواقع الاجتماعي بالنسبة إلى الفئات التي تحتاج إلى رعاية، وأرى أيضاً أن من حق المرأة أن تدخل إلى الحياة العامة وفي العمل السياسي، فالسياسة ليست حكراً على الرجل، بل من حق المرأة أن ترشح للانتخابات، وأن تُنتخب إذا حصلت على تصويت الأثرية في مجتمعها، لأن من حقها أن تقوم بالعمل العام، إذا كانت تملك ثقافة العمل العام، على قاعدة أنه لا فرق بين المرأة والرجل في الجانب الثقافي أو السياسي.

حتى أنني كنت أتحفظ على الفتوى التي يفتي بها الكثير من علماء المسلمين، بأنه ليس من حق المرأة أن يكون لها مركز قيادي في الدولة، وقلت إن هذا ليس من الأمور الدينية الأساسية، وإذا كانت المرأة تملك الموقع القيادي بحسب خبرتها وثقافتها وموقعها المسؤول، فيمكن لها أن تتسلم ذلك، لأن الخط الفقهي الذي يلتقي عليه المسلمون في عدم تولية المرأة المرأة مناصب قيادية، ينطلق مما يروى عن النبي محمد (ص)، أنه عندما أخبر بأن ملك فارس قد مات وأنهم ولوا مكانه امرأة، قال: «ما أفلح قوم وليتهم امرأة»، ولكني أقول إن هذا ليس حكماً سلبياً ضد موقع المرأة في العمل القيادي، لأن المسألة كانت في موقع الحكم الملكي، وهو الحكم الذي يمثل الدكتاتورية بكل أبعادها، وربما كانت المسألة تنطلق من أنها ورثت الملك من أبيها، وبالتالي لا تملك أن تحكم بالعدل.

وأنا كنت ولا أزال أؤكد، أن الإسلام لم يتحدث عن ضعف المرأة، وإنما تحدث عن ضعف الإنسان، قال تعالى: ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفاً﴾ [النساء: 28]. وكما أن الله تعالى أراد للرجل أن يقوي شخصيته، أراد للمرأة أن تقوي شخصيتها أيضاً، لأن المسؤولية كما هي في موقع الرجل

هي في موقع المرأة كذلك، فالحل كلف المرأة كما كلف الرجل، وقد قدّم لنا نموذجاً قرآنياً للمرأة العاقلة الحكيمة التي تُمثّل المستوى الأقوى في العقل والحكمة، وهي ملكة سبأ (بلقيس)، عندما أرسل إليها النبي سليمان (ع) رسالة فيها شيء من التهديد، فجمعت قومها ﴿قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ إِنِّي أُلْقِيَ إِلَيَّ كِتَابٌ كَرِيمٌ إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ﴿أَلَا تَعْلَمُونَ عَلَيَّ وَاتُّونِي مُسْلِمِينَ﴾ ﴿قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي أَمْرِي مَا كُنْتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّى تَشْهَدُون﴾ [النمل: ٢٩-٣٢] فقد أرادت أن يبيّنوا لها ما هي الخطة التي يمكن لها من خلالها أن تواجه هذه الرسالة التهديدية، ولكن كانوا لا يملكون رأياً ﴿قَالُوا نَحْنُ أَوْلُوا قُوَّةً وَأُولُوا بَأْسَ شَدِيدٍ وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ فَانْظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ﴾ [النمل: ٣٣] نحن شجعان ونستطيع أن نقاتل، ولكننا لا نملك الرأي السديد، فالرأي لك، وإذا أمرت، فإننا نخضع لأوامرك في هذا الموضوع. عند ذلك أعطت الرأي ﴿قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعْرَآهَ أَهْلَهَا أَذَلَّةً وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ ﴿وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾ [النمل: ٣٤-٣٥]، أنا أنتظر هل أن هذا ملك يريد السيطرة والاستيلاء والفهر، أو أنه نبيّ يحمل رسالة؟ وهكذا تطوّرت الأمور إلى أن قالت: ﴿وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [النمل: ٤٤]، سليمان الذي أقنعها بالإسلام فأسلمت معه، ولم تقل أسلمت وراءه، وهذا يدلّ على أنّها كانت صاحبة فكر وحكمة.

ثمّ يحدثنا القرآن عن امرأة فرعون التي استطاعت أن تلتزم بمبادئها الإيمانية، ولم تخضع للخطّ الفرعوني في الشرك بالله تعالى، وفي ظلم الناس، وقد أمر تعالى المؤمنين من الرجال والنساء بالافتداء بهذه الإنسانية القويّة التي استطاعت أن ترفض كلّ الإغراءات والمسلّات وموقع القوّة التي كانت فيه، قال تعالى: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا امْرَأَتَ فِرْعَوْنَ إِذْ قَالَتْ رَبِّ ابْنِ لِي عِنْدَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ وَنَجِّنِي مِنْ فِرْعَوْنَ وَعَمَلِهِ وَنَجِّنِي مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [التحریم: ١١].

وكذلك قدّم الله تعالى لنا مريم بنت عمران التي كانت في الموقع القدسي في مستوى العقّة ﴿وَصَدَقْتَ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتِبَ عَلَيْهَا ذِكْرٌ وَإِسْمٌ عَظِيمٌ﴾ [التحریم: ١٢]، فكانت المرأة الواعية والقويّة التي وقفت في وجه قومها متحدية لهم بعد أن اتهموها بالانحراف، مستمّدة قوتها من موقع قربها من الله تعالى.

لذلك فإننا نعتقد أنّ القرآن لم يتحدّث عن المرأة بطريقة سلبية، وإن كان قدّم لنا بعض النماذج السلبية للمرأة ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأَتَ نُوحٍ وَامْرَأَتَ لُوطَ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا فَلَمْ يُغْنِ عَنْهُمَا مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَقِيلَ ادْخُلَا النَّارَ مَعَ الدَّٰخِلِينَ﴾ [التحریم: ١٠]. هذا نموذج للمرأة السلبية التي كانت تملك موقعاً مميّزاً كونها زوجة نبي من الأنبياء، ومع ذلك فإنّ الله لم يعطها القيمة نتيجة هذا الموقع، بل أخذها بعملها.

وعلى ضوء هذا، نفهم أنّ الإسلام لم يفرّق في القيمة الروحية، وفي مسألة القرب والبعد من الله، بين امرأة ورجل، كما جاء في قوله تعالى: ﴿لَا أَضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنْكُمْ مِّثْلَ ذِكْرٍ أَوْ أُنْثَى﴾ [آل

عمران: ١٩٥]. فنحن نعتقد أنّ القرآن الكريم لم يتحدّث عن المرأة بشكل سلبي، كما يتحدّث بعض المسلمين من خلال ذهنية التخلف التي عاشوها على أساس التراكمات التاريخية في النظرة إلى المرأة.

لماذا حقّ الطلاق للرجل؟

س: تقولون في كتبكم إنّ الرجل هو المسؤول عن المنزل، وبالتالي هو من له حقّ الطلاق، وتقولون إنّ المرأة لديها مهام كثيرة، كأن تكون ربّة منزل، فيما يتحمّل الرجل مسؤولية الإنفاق على البيت، بينما تتحمّل المرأة مسؤولية الأولاد والبيت، كما أنّ الأبوّة لا تحتاج إلى وقت كبير مثل الأمومة، وبالتالي فإنّ مهمة الأمومة أكبر بالنسبة إلى الزوج، فلماذا يُعطى الرجل حقّ الطلاق ولا يُعطى للمرأة؟

ج: هناك مسألة يجب أن تُعرف؛ وهي أنّ الأسرة تمثّل المؤسسة التي تتركز إلى جانبين: جانب مادي وجانب روحي، لأنّ الله يقول: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ [الروم: ٢١]. فهناك جانب ينطلق من خلال القيمة الروحية، وهناك جانب ينطلق من الالتزامات المادية. هذا من جهة، أمّا قضية قوامة الرجل على المرأة، فهي قوامة إدارية، باعتبار أنّ الرجل هو الذي يقوم بمهمة إدارة الجانب المالي للبيت والأسرة، فهو الذي يتحمّل مسؤولية الإنفاق على المرأة والأولاد، أمّا المرأة، فلم يكلفها الإسلام أيّة مسؤولية في البيت، فهي ليست مسؤولة من ناحية قانونية عن القيام بشؤون البيت وبخدماته، حتّى أنّه لم يفرض عليها من الناحية القانونية تربية أولادها، واعتبر أنّ عمل المرأة في البيت من الأعمال التي تستطيع المرأة أن تطلب أجره مقابل القيام بها، لأنّها عاملة كبقية العاملات. وأيضاً من الناحية القانونية المادية، للمرأة الحقّ في أن تطلب من الرجل أجراً على إرضاعها ولدها، وإذا طلبت أجراً كبيراً، فيمكن أن ترضعه امرأة أخرى. فالإسلام لم يحمّل المرأة أيّ مسؤولية من الناحية القانونية في كلّ شؤون البيت والخدمات. والزواج إنّما هو عقد بين المرأة والرجل تماماً كما هي بقية العقود الأخرى بين إنسان وإنسان. ومن ضمن هذا الالتزام، أن تلبي المرأة حاجة الرجل الجنسية مثلاً، ونحن نرى بحسب الفتوى عندنا، أنّ الرجل مسؤول في إطار هذه العلاقة عن تلبية حاجات المرأة الجنسية أيضاً، إذا كانت بحاجة إلى ذلك، لأنّ الإسلام حمّل الرجل كلّ مسؤوليات البيت.

المسؤوليات الأخلاقية في الأسرة

س: أليست هناك مسؤوليات أخلاقية في إطار هذه العلاقة؟

ج: قبل الدخول في الحديث عن المسؤوليات الأخلاقية، ألفت إلى مسألة، وهي أنّ الإسلام من الناحية المادية، حمّل الرجل كلّ المسؤوليات المتعلقة بشؤون البيت. وبناءً على ذلك، جعلت مسألة الطلاق في يد الرجل، باعتبار أنّه هو الذي يتحمّل مسؤولية البيت، ومن الطبيعي جداً أن يكون هو

من حقّه أن ينهي هذه العلاقة. لكن هناك مخارج شرعية حول مسألة الطلاق، وهي أنّ للمرأة الحقّ في عقد الزواج أن تشترط على الزوج أن تكون وكيله عنه في طلاق نفسها إذا رغبت في الانفصال عنه، وهو من الشروط التي لا تقبل الفسخ، فهو شرط ملزم. فالإسلام لم يحصر مسألة الطلاق في دائرة الرجل، بل للمرأة إذا اشترطت على الرجل ذلك، الحقّ في طلاق نفسها، وبهذا تملك أمرها، والحديث يقول: «المسلمون عند شروطهم»، أي إنّه يجب على كلّ إنسان أن يفي بالشرط إذا تمّ التوافق عليه.

أمّا في الجانب الأخلاقي، فقد ورد في الحديث: «جهاد المرأة حُسن التبعّل». فالإسلام لم يفرض على المرأة الجهاد في الحرب، ولكنه فرض عليها الجهاد في داخل الأسرة، فعندما تتحمّل المرأة من ناحية نفسية بعض المضايقات أو بعض الالتزامات في بيتها، فإنّ الله يعطيها أجراً على صبرها ويُعتبر ذلك جهاداً منها. هذا من جهة، ومن جهة ثانية، فإنّ المرأة عندما تقوم بخدمة زوجها وأولادها وترعاهم، فإنّها تجسّد بذلك القيمة الروحية التي تقرّبها من الله سبحانه وتعالى، باعتبار أنّها تقوم بذلك مودةً ورحمةً.

لذلك، فإنّ هناك فرقاً بين الجانب القانوني الإلزامي الذي يشعر فيه الرجل بأنّه ليس له أية سلطة على المرأة في القيام بشؤون البيت، وبين الجانب الروحي الذي يجعل المرأة تقوم بشؤون البيت تبرّعاً وإحساناً، ما يجعل من تبرّعها بخدمة البيت، الذي لا يمثل أية مسؤولية قانونية بالنسبة إليها، قيمة روحية يشعر الرجل من خلالها بقيمة المرأة وبفضلها عليه في هذا المجال.

س: إذا أردنا أن نحقق المزيد من المساواة بين الرجل والمرأة، فهل علينا أن نشدّد على الجوانب الأخلاقية لا القانونية؟

ج: إنّ القضايا القانونية في الإسلام تنفتح على القضايا الأخلاقية، لذلك فإنّ الإسلام في قضاياها ومسائله، يحاول أن يركّز الجانب الأخلاقي في خطّ الجانب القانوني، وقد جاء في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا﴾ فهذا موجه إلى الرجل والمرأة معاً، فالسكنى تعني الشعور بالاستقرار النفسي والطمأنينة في الجانب الروحي في العلاقة ﴿وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ [الروم: ٢١]، باعتبار أنّ الزواج علاقة أساسها الحبّ المتبادل والرحمة المتبادلة، وذلك بأن يرحم الرجل أوضاع المرأة ويقدر ظروفها، وأن ترحم المرأة أوضاع الرجل وتقدر ظروفه.

س: هل تعتقدون أنّه يمكن إحداث المزيد من التغيير بالنسبة إلى دور المرأة، وقد بدأتم ذلك بالفتوى التي أصدرتموها حول ضرب المرأة؟

ج: أنا أعتقد أنّ الفتوى ليست حالاً مزاجية تنطلق من إحساس المفتي، لأنّها ليست مسألة شخصية، وإنّما تنطلق الفتوى من دراسة النصوص الإسلامية في الكتاب والسنة. ولذلك، فإنّ المجتهد الذي يعمل على إصدار الفتوى، لا بدّ له من أن يدرس النصوص الإسلامية في القرآن

وفي أحاديث النبي (ص) بطريقة ثقافية منفتحة، لا بطريقة تقليدية تحاول السير على حسب ما قاله الأقدمون، بل لا بدّ للمجتهد من أن يكون حرّاً في فهمه لما يقرأه، ممّا جاء به الإسلام عن المرأة وغيرها من القضايا.

الفتاوى الجديدة والمجتمع المحافظ

س: ألا تخشون من ردّة فعل المجتمع المحافظ؟

ج: من الطبيعي جداً أنّ آية فتوى جديدة لا يوافق عليها المجتمع المحافظ، سوف يقف موقفاً سلبياً عنيفاً منها، كما وقف الكثيرون ضديّ في بعض آرائي، عندما أصدرت فتوى، بأنّ من حقّ المرأة أن تدافع عن نفسها إذا حاول الرجل أن يعتديّ عليها في البيت، ولم تكن لها أية وسيلة من خارج البيت لتدافع بها عن نفسها، سواء من الناحية القانونية أو من الناحية الاجتماعية، لأنّ حقّ الدفاع عن النفس هو حقّ إنسانيّ دينيّ مشروع، حتى أنّي نصحت النساء بالقيام ببعض التدريبات حتّى يستطعن الدفاع عن أنفسهن، ويخرجن من حال الضعف التي تفرضها أجسادهن، لأنّهن قد يتعرّضن للاعتداء خارج البيت الزوجي، كالاغتداء بالاغتصاب مثلاً أو بالسرقه أو بأيّ شيء آخر، فأنا أدعو إلى أن تكون المرأة قويّة في مواجهة أيّة حالة عدوانية، سواء كانت في داخل البيت أو خارجه.

ومن الطبيعي أنّ الإسلام قد جعل للمرأة الحقّ في الدفاع عن نفسها، كما جعل للرجل هذا الحقّ، وجعل أيضاً إلى جانب حقّ الدفاع حقّ العفو، فإذا فرضنا أنّه كان من حقّ أيّ إنسان أن يدافع عن نفسه، ولكن له حقّ العفو إذا أراد، كما قال تعالى: ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [البقرة: ٢٣٧].

المرأة والشهادة والحكم

س: يقولون إنّ النساء أكثر عاطفةً من الرجال، وبناءً على هذه، نشأت بعض القوانين التي تميّز بين الرجل والمرأة، مثل قانون الشهادة والحكم، فهل هذا المبني صحيح؟

ج: أنا لا أوافق على هذا التحليل، لأنّ المرأة تملك الجانب الشعوري العاطفي الذي يتحرّك في حال الأمومة، وفي حركة الأنوثة في علاقتها بالرجل في عملية الحبّ المتبادل، أمّا في الحياة العامة، فقد تكون المرأة أكثر قسوةً من الرجل في بعض الحالات، لأنّها تحتزن إحساسها بإنسانيتها بشكل قوي، وقديماً قيل إنّ كيدهن عظيم. ونحن نلاحظ الآن في العالم، أنّ بعض النساء في تجربتهن، سواء على المستوى السياسي أو الاجتماعي أو على المستويات الأخرى، يمثّلن القوّة أكثر من الرجل.

أمّا مسألة الشهادة، فهي لا تنطلق من ناحية عاطفية، ويؤكد ذلك قوله تعالى: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ [البقرة: ٢٨٢]، تضلّ بمعنى تنسى، أو تنحرف بفعل بعض المؤثرات الداخلية لا من ناحية عاطفية. والملحوظ أنّه اعتبر أنّ المرأة إذا ضلّت أو انحرفت أو نسيت، فإنّ امرأة أخرى هي التي تذكّرها، ولو افترضنا أنّ المرأة تمثّل حالة سلبية، فكيف يمكن لامرأة أخرى أن ترشدها وتصحّح لها؟! ثم في مسألة الرجل في عالم القضاء، هناك ما يسمى بالبيّنة، وهذه تحتاج

إلى شهادة عدلين، بمعنى أنّه لا تكفي شهادة رجل واحد إذا أقيمت دعوى أمام القاضي لإثبات مسألة من المسائل، بل لا بدّ من شهادة رجلين عدلين، فهل هذا يكون من جهة الجانب العاطفي؟ إنّ الشهادة والبيّنة تخضعان لمسألة الاحتياط للعدالة، وأيضاً في عالم الشهادة في مسألة (الزنا)، فإنّ إثباته يحتاج إلى أربعة رجال يثبتون ذلك بالشهادة التفصيلية، ولا يكفي في ذلك رجل واحد، وأيضاً هناك حالات تحتاج إلى شهادة امرأة واحدة فقط في حال إثبات عذرية المرأة أو عدم عذريتها.

ولذلك فقضية الشهادة، هي من القضايا التي تدخل في تفاصيل المحافظة على العدالة، وليس فيها قضية عاطفة وعدم عاطفة، وكما قلت، فإنّ الرجل قد يكون أكثر عاطفة من المرأة من ناحية تحكّم الغريزة فيه مثلاً، سواء كانت الغريزة الجنسية أو الغرائز الأخرى.



جريدة الصباح العراقية: العنف ضد المرأة.. أشكاله ومصادره وآثاره

١٥ / أيار - مايو / ٢٠٠٨ م
١٠ جمادى الأولى ١٤٢٩ هـ

كتب: شمخي جبر

يُعدّ العنف ضدّ المرأة انتهاكاً للكرامة الإنسانية وخروجاً وخرقاً لكلّ المواثيق الدولية والشرائع السماوية، فهو هدر لحقوق الإنسان التي ضَمَّتْها الكثير من الشرائع والسُّنن، ودافع عنها الإنسان وضمَّنها في مدوّناته القانونية، إلّا أنّ هناك بعض الظروف السياسية والاجتماعية والسياسية أفرزت بعض العوامل التي صعدت من وتيرة العنف بالشكل العام لاسيّما العنف الموجه ضد المرأة، رغم سعي المرأة وجهادها ووقوفها إلى جانب الرجل وحاجة المجتمع إلى دورها في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ويظهر العنف ضدّ المرأة في مختلف قطاعات المجتمع بغض النظر عن الطبقة والدين والثقافة أو البلد وتخلّفه وتقدّمه، وكثيراً ما تتنوّع دوافع العنف ولا يمنع حدوثه تقدّم البلد أو انخفاض نموّه أو كون المجتمع من المجتمعات المتحضّرة أو المتخلّفة، وإنّ تعدّد تعاريف العنف إلّا أنّها تعني معنيّ واحداً هو استخدام القوّة المادية أو المعنوية ضدّ الآخر، وتشير الموسوعة العلمية (Universals) أنّ مفهوم العنف يعني كلّ فعل يُمارَس من طرف جماعة أو فرد ضدّ أفراد آخرين عن طريق التعنيف قولاً أو فعلاً وهو فعل عنيف يجسّد القوّة المادية أو المعنوية. ذكر قاموس (Webster) أنّ من معاني العنف ممارسة القوّة الجسدية بغرض الإضرار بالغير وتعني بمفهوم العنف هنا تعمد الإضرار بالمرأة أو الطفل، وقد يكون شكّل هذا الضرر مادياً من خلال ممارسة القوّة الجسدية بالضرب أو معنوياً من خلال تعمد الإهانة المعنوية للمرأة والطفل بالسباب أو التجريح أو الإهانة، وهو سلوك أو فعل يتّسم بالعدوانية يصدر عن طرف قد يكون فرداً أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة بهدف استغلال وإخضاع طرف آخر في إطار علاقة قوّة غير متكافئة اقتصادياً وسياسياً ممّا يتسبّب في إحداث أضرار

مادية أو معنوية أو نفسية لفرد أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة أخرى.

الجهد الدولي في مواجهة العنف

اعتبر ميثاق الأمم المتحدة الذي اعتمد في سان فرانسيسكو في العام ١٩٤٥ أول معاهدة دولية تشير، في عبارات محددة، إلى تساوي الرجال والنساء في الحقوق، وانطلاقاً من إيمان المنظمة الدولية بالمساواة في الحقوق بين الجنسين، أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨) رفضه التمييز على أساس الجنس في مادته الثانية ورفضه للاسترقاق والاستعباد في المادة الرابعة، والتعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية في المادة الخامسة، وأشار في المادة (١٦) على سن الزواج الذي هو سن البلوغ، والتساوي في الحقوق لدى التزوج وخلال قيام الزواج ولدى انحلاله. ونصت المادة الثانية عشرة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: لا يعرض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو أسرته أو مسكنه أو مراسلاته أو لحملاته على شرفه وسمعته، ولكل شخص الحق في حماية القانون من مثل هذا التدخل أو تلك الحملات فقد بدأت المنظمة الدولية ومنذ وقت مبكر، أنشطتها من أجل القضاء على التمييز ضد المرأة، فأنشأت لجنة مركز المرأة في العام ١٩٤٦ لمراقبة أوضاع المرأة ونشر حقوقها. وفي إثر شيوع مبدأ المساواة في العالم وفق ما نصت عليه الشريعة الدولية لحقوق الإنسان واستمرّ الجهد الدولي من أجل إنصاف المرأة ورفعها من حالة الدونية والارتقاء بها إلى مستوى المساواة وعدم التمييز، عبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨) والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٦٦) واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٧٩) والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦) فيما أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلاناً بشأن حماية النساء والأطفال في حالات الطوارئ والنزاعات المسلحة بموجب قرارها المرقم ٣٣١٨ في ١٤ كانون الأول ١٩٧٤ دعت فيه جميع الدول والأعضاء إلى الالتزام بمبادئ القانون الدولي: المرأة المنتمة للأقليات وحقوقها: منظمة العمل الدولية أسهمت بتحسين مستويات العمل وعلى جميع الصعد، فأبرمت الاتفاقية رقم ١٩ لسنة ١٩٥٢ بشأن المساواة بالمعاملات (حوادث العمل) والاتفاقية رقم ١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن المساواة بالأجور وعدم إجراء الزواج تحت السن القانونية وعدم الإجبار على الزواج، وأصدرت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في قرارها المرقم (١٠٦/٥٢) لسنة ١٩٩٥ اتفاقية الطفل، ومن حقوق الطفلة: الحق في الحياة وفي عدم تمييزها عن الذكور وفي التعليم والسلامة البدنية والحماية من الاعتداءات.

وفي ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة «سيداو CEDAW»، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في ٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٨١ كاتفاقية دولية بعد أن صادقت عليها الدولة العشرون. وبحلول الذكرى السنوية العاشرة للاتفاقية عام ١٩٨٩، كان ما يقرب من مائة دولة قد وافقت على الالتزام بأحكامها.

وبلغ عدد الدول التي انضمت إلى الاتفاقية ١٧١ دولة حتى تاريخ ٢٨ تشرين الثاني ٢٠٠٢. أعلنت الجمعية العامة يوم ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة، ودعت الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى تنظيم أنشطة في ذلك اليوم تهدف إلى زيادة الوعي العام لتلك المسألة.

العنف ضد المرأة

يُعرّف العنف في الإعلان للقضاء على العنف ضد المرأة والذي وقّعه الأمم المتحدة سنة ١٩٩٣ بأنه (أي فعل عنيف قائم على أساس الجنس ينجم عنه أو يُحتمل أن ينجم عنه أذى أو معاناة جسمية أو جنسية أو نفسية للمرأة، بما في ذلك التهديد باقتراف مثل هذا الفعل أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء أوقع ذلك في الحياة العامة أو الخاصة). وتشير الوثيقة الصادرة عن المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين ١٩٩٥ «أن العنف ضد النساء هو أيّ عنف مرتبط بنوع الجنس، يؤديّ على الأرجح إلى وقوع ضرر جسدي أو جنسي أو نفسي أو معاناة للمرأة بما في ذلك التهديد بمثل تلك الأفعال، والحرمان من الحرية قسراً أو تعسفاً سواء حدث ذلك في مكان عام أو في الحياة الخاصة. وربط المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان والذي صدر عنه ما يُعرف بإعلان وبرنامج عمل فيينا (١٩٩٣) بين العنف والتمييز ضد المرأة، الفقرة (٢٨) على أن مظاهر العنف تشمل المضايقة الجنسية والاستغلال الجنسي والتمييز القائم على الجنس والتعصب والتطرف وقد جاءت الفقرة ما يلي: «يشدّد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان بصفة خاصة على أهمية العمل من أجل القضاء على العنف ضد المرأة في الحياة العامة والخاصة والقضاء على جميع أشكال المضايقة الجنسية والاستغلال والاتجار بالمرأة والقضاء على التحيز القائم على الجنس في إقامة العدل وإزالة أي تضارب يمكن أن ينشأ بين حقوق المرأة والآثار الضارة لبعض الممارسات التقليدية أو المتصلة بالعادات والتعصب الثقافي والتطرف الديني». إن التعذيب يتغذى على ثقافة عالمية ترفض فكرة المساواة في الحقوق مع الرجال والتي تبيح العنف ضد النساء. أظهر تقرير أصدرته الأمم المتحدة في عام ٢٠٠١ أن واحدة من بين كل ثلاث نساء في العالم تعرّضت للضرب أو الإكراه على ممارسة الجنس أو إساءة المعاملة بصورة أو بأخرى، وغالباً ما تتم هذه الانتهاكات لحقوق المرأة بواسطة إنسان يعرفه. أشارت العديد من الدراسات الميدانية لمنظمات إنسانية غير حكومية أن امرأة واحدة على الأقل من كل ثلاث، تتعرض للضرب أو للإكراه والإهانة في كل يوم من أيام حياتها. كما ذكرت منظمة الصحة العالمية بأن قرابة ٧٠٪ من ضحايا جرائم القتل من الإناث يُقتلن على أيدي رفاقهن الذكور. وتمثل النساء والأطفال قرابة ٨٠٪ من القتلى والجرحى من جرّاء استخدام الأدوات الجارحة والأسلحة، حسبما ذكر الأمين العام للأمم المتحدة. وفي كل عام تتعرض ملايين النساء والفتيات للاغتصاب على أيدي رفاقهن الذكور، أو أقاربهن، أو أصدقاءهن أو أشخاص غرباء، أو على أيدي أرباب العمل أو الزملاء، أو الجنود، أو أفراد الجماعات المسلحة.

أشكال العنف ضد المرأة

وتصنّف الاتفاقيات الدولية العنف إلى:

أ- العنف البدني والجنسي والنفسي الذي يحدث في إطار الأسرة بما في ذلك الضرب والتعدي الجنسي على أطفال الأسرة الإناث، وختان الإناث وغيره من الممارسات التقليدية المؤذية للمرأة، والعنف غير الزوجي والعنف المرتبط بالاستغلال.

ب - العنف البدني والجنسي والنفسي الذي يحدث في إطار المجتمع العام بما في ذلك الاغتصاب والتعدي النفسي والمضايقة الجنسية والتخويف في مكان العمل وفي المؤسسات التعليمية وأي مكان آخر، والاتجار بالنساء وإجبارهن على البغاء.

ج- العنف البدني والجنسي والنفسي الذي ترتكبه الدولة أو تتغاضى عنه، أينما وقع. ويدعو صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى الأخذ بنهج ذي أربعة فروع يتمثل فيما يلي: - تعزيز القوانين والسياسات العامة بما يتمشى مع الاتفاقات الدولية.

مواجهة العنف

ولمواجهة العنف والحد منه وُضعت عدّة آليات:

- تفعيل دور القضاء والحدّ من ظاهرة الإفلات من العقاب، والتسليم باحتياجات الضحايا والتجاوب معها، وتعزيز التعبئة الاجتماعية والتحوّل الثقافي.

- يجب إنفاذ القوانين والسياسات وتطبيقها، وتخصيص الميزانيات، وتغيير الاتجاهات والممارسات الضارة. وتعليم الأطفال وهم ما زالوا في كنف أمهاتهم أنّ العنف ضد المرأة والفتاة خطأ. وتلعب المدارس دوراً في تعزيز المساواة بين جميع البشر، ذكوراً وإناثاً، في القيمة والكرامة الأصيلة.

- تنشيط وترويج ثقافة عدم التسامح مع العنف ضد المرأة في الأسرة والمدرسة وفي المجتمع. - عدم جواز أن تتذرع دولة أو سلطة تحت أيّ ظرف من الظروف بدواعي العرف أو الدين أو التقاليد تبريراً للعنف المُرتكب ضد المرأة.

آثار العنف ضد المرأة

تترتب على العنف الممارس ضد المرأة آثار جسدية ونفسية واجتماعية، تصيب المرأة وتكون لها آثارها على الأسرة والمجتمع:

- أضرار جسدية ونفسية.
- شعور المرأة بالخوف وانعدام الأمان.
- الحدّ من إمكانية حصولها على الموارد.

- منعها من التمتع بحقوقها كإنسان.

- يعرقل مساهمتها في التنمية.

- تضخم الشعور بالذنب والخجل والانطواء والعزلة وفقدان الثقة بالنفس واحترام الذات.

الأطر الثقافية والاجتماعية للعنف

تُعدّ العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية من أهمّ الأطر الثقافية التي تقدّم سنداً وتبريراً للعنف ضدّ المرأة، فضلاً عن القيم العشائرية والثقافية الذكورية التي تعلي من شأن الرجل وتعامل المرأة بدونية واحتقار وتضعها في الدرجة الثانية من السلم الإنساني. ويدعم هذا بعض النصوص الدينية التي تُفسّر في الكثير من الأحيان لصالح الرجل فتتمخض عنها أحكام فقهية تنال من المكانة الإنسانية للمرأة، أو تسلبها حقوقها ودورها في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ما يدعم سلطة الرجل ويعطيه التبريرات في ممارسة العنف.

وبقدر تعلّق الأمر بالأسرة العراقية فإنّ وجود المادة الدستورية (٤١) التي تُعدّ أحد مصادر العنف القانوني ضدّ المرأة لأنّها تسلبها بعض الحقوق والامتيازات التي ثبّتها قانون الأحوال الشخصية (١٨٨) لسنة ١٩٥٩ وتنظيم حياة الأسرة لاسيّما المرأة على وفق المادة (٤١) سيفتح المجال واسعاً أمام أهواء الفتاوى الطائفية والمذهبية واجتهادات رجالها، فضلاً عن ما يتضمّنه قانون الخدمة المدنية وقانون السفر وقانون العقوبات من مواد تُعدّ من مصادر العنف القانوني ضدّ المرأة، إذ إنّها تمنح تسويغاً وتبريراً للعنف الموجه ضدّ المرأة، كالمادة (٤١) من قانون العقوبات العراقي التي تنصّ على حقّ الزوج في تأديب زوجته (لا جريمة إذا وقع الفعل استعمالاً لحقّ مقرر بمقتضى القانون ويُعتبر استعمالاً للحق: ١- تأديب الزوج لزوجته... إلخ).

العنف ضدّ المرأة لا وطن له أمّا الأرقام فإنّها تشير إلى العنف الذي تواجهه المرأة في بعض الدول:

- ففي فرنسا، ٩٥٪ من ضحايا العنف هنّ من النساء، ٥١٪ منهن نتيجة تعرّضهن للضرب من قبل أزواجهن أو أصدقائهن.

- في كندا ٦٠٪ من الرجال يمارسون العنف، ٦٦٪ تتعرّض العائلة كلّها للعنف. في الهند، ٨ نساء من بين كل ١٠ نساء هنّ ضحايا للعنف، سواء العنف الأسري أو القتل. في البيرو، ٧٠٪ من الجرائم المسجلة لدى الشرطة هي لنساء تعرّضن للضرب من قبل أزواجهن. إنّ زهاء ٦٠٪ من النساء التركيات فوق سنّ الخامسة عشرة تعرّضن للعنف أو الضرب أو الإهانة أو الإذلال، على أيدي رجال من داخل أسرهن، سواء من الزوج أو الخطيب أو الصديق أو الأب أو والد الزوج! وأشارت الدراسة إلى أنّ ٥٠٪ من النسبة الأنفة يتعرّضن للضرب بشكل مستمر، وأن ٤٠٪ منهن يُرجعن السبب في ذلك لظروف اقتصادية وتناول الكحوليات وأن ٢٥٪ فقط من أولئك النساء اللاتي

يتعرّضن للضرب يقمن بالردّ على العنف بعنف مماثل، في حين أن ١٠٪ فقط منهن يتركن المنزل احتجاجاً على العنف الذي يتعرّضن له.. والغريب أن ٧٠٪ من هؤلاء السيدات اللاتي يتعرّضن للضرب لا يحتذن الطلاق حفاظاً على مستقبل الأولاد، في حين أن ١٥٪ فقط منهن لا يطلبن الطلاق بسبب حبّهن لأزواجهن. وفي الولايات المتحدة: يُعتبر الضرب والعنف الجسدي السبب الرئيسي في الإصابات البليغة للنساء.

الإسلام والعنف ضدّ المرأة

يُتهم الدين الإسلامي ونصوصه وتفسيراتها وبعض أحكامه الشرعية بأنّه أحد مصادر العنف ضدّ المرأة، إلا أنّ بعض الفقهاء والمتنوّرين منهم رأياً مختلفاً، جاء في القرآن الكريم، إذ يتّخذون من بعض النصوص مصادر ومراجع لمواقفهم المعتدلة من المرأة ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ [الروم: ٢١]. وورد في حديث النبي الأكرم (ص) «إنّ النساء شقائق الرجال» وكذلك قوله «استوصوا بالنساء خيراً». ويقف على رأس الفقهاء المجدّدين المجتهد اللبناني محمد حسين فضل الله الذي تميّزت مواقفه بروح التجديد والإبداع التي يتّسم بها فكره الاجتماعي، والذي امتدّ إلى فتاواه الشرعية وقد ثارت ثائرة المؤسسة الدينية والكثير من رجال الدين ضدّه حين أصدر بياناً شرعياً لمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف ضدّ المرأة، والذي أفتى فيه «يجوز للمرأة الدفاع عن نفسها ضدّ عنف الرجل» فيقول فضل الله وهو يتحدث عن العنف ضدّ المرأة: «العنف النفسي الذي يهدّد فيه الزوج زوجته بالطلاق أو بغيره، أو عندما يتركها في زواجها كالمعلّقة، فلا تُعامل كزوجة، أو الذي يستخدم فيه الطلاق كعنصر ابتزاز لها في أكثر من جانب، فتفقد بالتالي الاستقرار في زواجها، ممّا ينعكس ضرراً على نفسيّتها وتوازنها. إلى العنف المعيشي الذي يمتنع فيه الزوج أو الأب من تحمّل مسؤوليّاته المادية تجاه الزوجة والأسرة، فيحرم المرأة من حقوقها في العيش الكريم، أو عندما يضغط عليها لتتنازل عن مهرها الذي يمثّل - في المفهوم الإسلامي - هديّة رمزيّة عن المودة والمحبة الإنسانيّة، بعيداً عن الجانب التجاري. إلى «العنف التربوي» الذي تُمنع معه المرأة من حقّها في التعليم والترقي في ميدان التخصص العلمي، بما يرفع من مستواها الفكري والثقافي ويفتح لها آفاق التطوّر والتطوير في ميادين الحياة؛ فتبقى في دوامة الجهل والتخلّف؛ ثمّ تُحمّل مسؤوليّة الأخطاء التي تقع فيها نتيجة قلة الخبرة والتجربة التي فرضها عليها العنف. إلى العنف العملي الذي يميّز بين أجر المرأة وأجر الرجل من دون حقّ، مع أنّ التساوي في العمل يقتضي التساوي في ما يترتّب عليه، علماً أنّ المجتمع بأسره قد يمارس هذا النوع من العنف عندما يسنّ قوانين العمل التي لا تراعي للمرأة أعباء الأمومة أو الحضانه أو ما إلى ذلك ممّا يختصّ بالمرأة، إضافةً إلى استغلال المدراء وأرباب العمل للموظّفات من خلال الضغط عليهنّ في أكثر من مجال. لقد وضع الإسلام للعلاقة بين الرجل والمرأة في الحياة الزوجيّة والأسرة عموماً قاعدة ثابتة، وهي قاعدة «المعروف»، فقال الله تعالى في القرآن الكريم: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾

[النساء: ١٩]، وقال تعالى: ﴿فَإِمْسَاكِ بِمَعْرِوْفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، حيث يُمكن أن تشكّل قاعدةً شرعيّةً يُمكن أن تفتح على أكثر من حكم شرعي يُنهي الزواج إذا تحوّل ضدّ «المعروف». خامساً: اعتبر الإسلام أنّ المرأة - في إطار الزواج - كائنٌ حقوقيّ مستقلّ عن الرجل من الناحية الماديّة؛ فليس للرجل أن يستوليّ على أموالها الخاصّة، أو أن يتدخل في تجارتها أو مصالحها التي لا تتعلّق به كزوج، أو لا تتعلّق بالأسرة التي يتحمّل مسؤوليّة إدارتها. سادساً: إنّ الإسلام لم يُبيح للرجل أن يمارس أيّ عنف على المرأة، سواء في حقوقها الشرعية التي ينشأ الالتزام بها من خلال عقد الزواج، أو في إخراجها من المنزل، وحتى في مثل السبّ والشتم والكلام القاسي السيّئ، ويمثّل ذلك خطيّة يُحاسِب الله عليها، ويُعاقب عليها القانون الإسلامي. سابعاً: أمّا إذا مارس الرجل العنف الجسديّ ضدّ المرأة، ولم تستطع الدفاع عن نفسها إلّا بأن تبادل عنفه بعنف مثله، فيجوز لها ذلك من باب الدفاع عن النفس. كما أنّه إذا مارس الرجل العنف الحقوقيّ ضدّها، بأن منعها بعض حقوقها الزوجية، كالنفقة أو الجنس، فلها أن تمنعه تلقائياً من الحقوق التي التزمت بها من خلال العقد. ثامناً: يؤكّد الإسلام أنّه لا ولاية لأحد على المرأة إذا كانت بالغّة رشيدةً مستقلّةً في إدارة شؤون نفسها، فليس لأحد أن يفرض عليها زوجاً لا تريده، والعقد من دون رضاها باطلٌ لا أثر له. تاسعاً: في ظلّ اهتمامنا بالمحافظة على الأسرة، فإنّه ينبغي للتشريعات التي تنظّم عمل المرأة أن تلحظ المواءمة بين عملها، عندما تختاره، وبين أعبائها المتعلّقة بالأسرة، وإنّ أيّ إخلال بهذا الأمر قد يؤديّ إلى تفكّك الأسرة، ما يعني أنّ المجتمع يُمارس عنفاً مضاعفاً تجاه تركيّته الاجتماعية ونسقه القيمي. عاشراً: لقد أكّد الإسلام على موقع المرأة إلى جانب الرجل في الإنسانية والعقل والمسؤوليّة ونتائجها، وأسس الحياة الزوجية على أساس من المودّة والرحمة، ممّا يمنح الأسرة بُعداً إنسانياً يتفاعل فيه أفرادها بعيداً عن المفردات الحقوقيّة القانونيّة التي تعيش الجمود والجفاف الروحيّ والعاطفيّ؛ وهذا ما يمنح الغنى الروحيّ والتوازن النفسيّ والرفقيّ الثقافيّ والفكريّ للإنسان كلّ، رجلاً كان أو امرأة، فرداً كان أو مجتمعاً.



جريدة تشرين السورية: وباء العنف ضدّ النساء

٢٩ / أيار - مايو / ٢٠٠٨ م

٢٤ جمادى الأولى ١٤٢٩ هـ

كتبت: عفاف يحيى الشب

على قمصان الحياة الدافئة نقشوا حكايا العنف ضدّ المرأة وعلى أطراف الحبّ زرعوا أظافر الجروح الدامية التي تهزّ أمان المرأة وتصبّ في سلال وجودها قصص القهر والذلّ والحرمان. وأسأل.. لِمَ كلّ هذا؟ فالمرأة هي الأمّ والزوجة، هي الابنة والأخت والحيبة وهي نصف المجتمع «ربّما أكثر».. المجتمع الذي نحلم به أن يكون ذات يوم مجتمعاً خالياً من شوائب الزيف نظيفاً من سموم الظلم بل فعلاً ومنتجاً وقيّاضاً بالحبّ والنقاء.. بالموّدة والصفاء والاحترام وأعود إلى سؤال يسكن على ضفاف شفاه معظم النساء وهو لِمَ نسيرُ بالمرأة إلى فيافي التهشيم والتصغير سواء في شأنها وأهميتها أو في عقلها وفكرها ومقدّراتها ولماذا ننظر إليها نظرة ازدواجية الهدف والغاية فهي الماكرة حين نشاء والدونية متى نرغب؟! هي الحنون هي المتعجرفة القاسية هي العالة والمُعيلة هي الضعيفة والقويّة هي مَنْ تستحقّ الضرب والهجر وهي من تقض مضاجع الرجال وتثير جنون الجبال وتعصف بأركان هذا الكون وكأنّها سليلة ماردر أو شيطان..

أسئلة كثيرة أقطفها من الواقع المعيشي وقد بات شديد الوطأة على النساء في هذه الأيام حيث أصبح على المرأة أن تدرس وتعلّم وتربّي الأولاد وتساهم في المصروف وأن تعصب عينيها عن كلّ ما يحيط بها من تناقضات وأن تكبح ثورات وعيها وتقف على مخازن عقلها بالقفل والمفتاح وكلّ ما يراه المجتمع خطراً عليه من مؤشّرات نضج سليمة قد ترفع بسويّة إدراكها وتدفعها إلى المطالبة بحقوقها الحقيقية لا المظهرية، وبالتالي عليها هنا ألاّ ترى ترهات الرجال ولا تخالف أمرهم ولا تطأ بعض مطالبها على شواطئ ذكوريّتهم لأنّهم هم من تملكوا صولجان الأمر والنهي وتوجّوا مسارات الحياة بمفاهيمهم التي تؤكّد على أنّهم السادة والملوك وأنّ النساء هنّ الجوارى والإماء في ممالك

رجولتهم التي تنصّ دساتيرها على إرهاب المرأة وإخافتها من أمور شتى، يأتي على رأسها الشرف والتبعية فالرجل هو من يجب أن يتقدّم المرأة في السير وإبداء الرأي وهي من يجب أن ترعاه وتسكت على فقره وسهره وعلى شربه وتعدياته... وبالمجمل عليها أن تكون عميةا بكمااء ومغلقة أبواب الأذان إلا على ما يُصدره الرجل من «فرمانات»، وهنا سأقول حتّى لا أعرّض إلى حملة احتجاج على ما أوردته من كلام محرّر من مخاوف الأوهام: إنّ ما تقدّمت بذكره قد لا ينطبق على معظم الرجال لكنّه شائع وسائد وواقع في بعض مجتمعات الرجال وخاصة ممّن لا تأخذهم رحلة الحياة إلى حقول التّنوّر والمعرفة والإلمام والتفقه في الشرع والدين الذي حرص على المرأة كأروع ما يكون، وفي عودة إلى موضوع العنف ضدّ المرأة فأؤكد أنّه عاد إلى الظهور مؤخّراً والانتشار في سياق عكسي مع تطوّر الحياة الإنسانية بشكل عام وكأنّه يحمل في طياته ردّات فعل مريّة على تحرّر النساء وانطلاقهنّ إلى العمل وجني المال وصنع كيانات خاصة بهنّ ما أشعل نار الحرب مجدّداً بين آدم وحوّاء وسار بالحبّ إلى الكراهية والعداء وإلى الخوف من نجاحات المرأة العملية فإذا بظاهرة العنف تنال من بعض النساء اللواتي صمّمن على الحياة الكريمة فانهارت «هنا» نظرية الزعامة الذكورية عند من يرى في المرأة تابعة له فقط ودونية..

وأتابع.. إنّ للعنف طبعاً أسبابه الكثيرة لكن المثير للعجب أنّ بعض الشبان الصغار راح يتبنّاها ويتّخذها منهجاً وسلوكاً للسيطرة على المرأة بما رفع نسبة الطلاق مؤخّراً بشكل مفرّغ وغريب والعنف هذا لا يتوقّف على الضرب والأذى الجسدية بل تعدّاه إلى كلّ حالة إرهاب معنوي ونفسي وأدبي تعرّض له المرأة من قبل الزوج الذي يُفترض به أن يحرص على زوجته ويشاركها حياتها ويتفاعل وإياها إيجابياً من أجل خلق أسرة سوّية يتعاون الجميع فيها، وأداتهم في هذا الحبّ والوفاء والعطف والحنان والنهل من منابع الحقّ والشرع والوجدان وفي قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ [الروم: ٢١] خير دليل وبرهان على ضرورة التمسك بالودّ والألفة بين الأزواج وأتابع الحديث فأقول إنّ ما دفعني إلى كتابة هذا المقال هو انتشار ظاهرة العنف وتفاقم حالات الطلاق وفي تأكيد على ما أقول فسأذكر مقتطفات من تحقيق خاص ورد في مجلة «المرأة اليوم» تناول موضوع العنف ضدّ المرأة يحمل عنوان «قوامة الرجل على المرأة لا تعني حقّه في ظلمها» حيث أفتى العلامة الديني محمد حسين فضل الله بفتوى تعطي للمرأة حقّ الدفاع عن نفسها في حال تعرّضت للعنف، ولقد شرح السيد فضل الله التعاليم الإسلامية التي «لم تُبحّ للرجل أن يمارس أيّ عنف على المرأة في حقوقها الشرعية أو حتى في مسألة السبّ والشتّم والكلام القاسي» هذه الفتوى أطلقها السيّد فضل الله في «اليوم العالمي لمناهضة العنف ضدّ المرأة» حيث أكّد «أنّ قوامة الرجل على المرأة لا تعني سيادته عليها بل تحميله المسؤولية في إدارة البيت الزوجي»، وكانت هذه الفتوى نتيجة تفاقم حالات العنف ضدّ المرأة وتعامل بعض الأزواج مع نسائهم معاملة قائمة على القسوة والتعسف والبعد عن الرحمانية والألفة ولقد حملت

الفتوى ملامح مشروعة لدفاع المرأة عن نفسها في حالة وجود العنف وذلك بأن تدافع المرأة عن نفسها كما يدافع الضعيف عن نفسه. أمّا المسائل المتاحة للمرأة للدفاع فهي في أن تردّه جسدياً عن ضربها لو استطاعت أن تلوذ بالفرار. أمّا ما جاء في الآية الكريمة: ﴿وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ﴾ [النساء: ٣٤] فهذه آلية شرعية من أجل توجيه المرأة إلى إصلاح أمرها فإن لم تتعظّ كان الضرب، والضرب هنا ضربة تأديبية غير عنيفة ولا مبرّحة إذ لا يجوز أن تترك الضربة أثراً على جسدها فإن اسودّ مكان الضربة فعليه أن يدفع كفارة مالية قدرها ثلاث ليرات ذهبية وإن تركت الضربة أثراً زرقاء فعليه دفع كفارة مالية قدرها ليرة ونصف ذهبية، أمّا إن خلقت بقعة حمراء فيدفع الرجل عندها كفارة قدرها ثلاثة أرباع ليرة ذهبية هذه هي التعاليم الإسلامية النافذة بحق الزوج الذي يلجأ إلى العنف ضدّ زوجته كما جاء في التحقيق المذكور.

وأقول إنّ العنف ضدّ المرأة وإن يكن عالمياً ويُعتبر عاملاً أساسياً في وفيات النساء في الكثير من المجتمعات إلّا أنّني أراه قد اتخذ مساراً واضحاً في مجتمعنا بالرغم من كلّ مظاهر التحرّر التي حققتها المرأة العربية لتبقى رهناً للعديد من الإشكالات والانشطارات فإن تحجّبت لم تسلم وإن نرعت الحجاب لم تُرحم وإن عملت لم تُنصف وإن بقيت في البيت لم تنجّ من التحقير أحياناً والإسفاف، وهكذا تستمر حكاية المرأة المهددة في أمنها وأمانها في فكرها وأدائها بعيداً عن العدالة الحقيقية التي تتطلب أولاً وأخيراً إيمان الرجل بها وتحرّره شخصياً من أوهام الذكورية السلطوية ورصد الرجل إمكاناته الفعّالة من أجل إنجاح الشراكة الزوجية والمؤسسة الأسرية ولا أدري!!



شبكة الأخبار العربية: من حقّ الإنسان المعتدى عليه أن يدافع عن نفسه

٢١/ حزيران - يونيو/ ٢٠٠٨ م

١٧ جمادى الثانية ١٤٢٩ هـ

أعطى المرأة حقّ الدفاع عن نفسها وضرب الرجل إذا ضربها، ولكن هاجمه الجميع معتبرين فتواه شاذّة ومخالفة للفطرة السليمة. حلّ العلامة السيد محمد حسين فضل الله ضيفاً على برنامج «للمنشر» على محطة (N.T.V) اللبنانية مع الإعلامي طوني خليفة ليردّ على منتقديه ويفسّر فتواه التي أطلقها ببيان شرعي لِحَقِّ المرأة بضرب الرجل إذا ضربها والتي تضمّنت حقّ المرأة أن تبادل عنف زوجها بعنف مثله دفاعاً عن النفس، وأنّه إذا مارس الرجل «العنف الحَقوقي» ضدها، بأن منعها بعض حقوقها الزوجيّة كالنفقة أو الجنس، فلها أن تمنعه تلقائياً من الحقوق التي التزمت بها مثل أن تهجره في الفراش، كما أفتى بأنّه لا ولاية لأحد على المرأة إذا كانت بالغّة رشيدة مستقلّة، وأنّ قوامة الرجل على المرأة لا تعني سيادته عليها.

وقال المرجع الديني الشيعي فضل الله إنّ الأساس الشرعي لهذه الفتوى ينطلق من القاعدة الشرعية العامّة التي تشمل كلّ مسلم ومسلمة، وهي أنّ من حقّ الإنسان المعتدى عليه أن يدافع عن نفسه، وأنّه ليس هناك أيّ أساس شرعي لأيّ شخص مهما كانت صفته يبرّر له ضرب المرأة ولاسيّما إذا كان الضرب عنيفاً، فمن حقّها أن تدافع عن نفسها وتواجهه بطريقة ضربة بضربة، وفي قول الله تعالى: ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ [البقرة: ١٩٤] ليتحوّل الدفاع عن النفس لحقّ واجب.

وقال العلامة محمد حسين فضل الله إنّ هذا لا يمنع أنّ العلاقة الزوجية انطلقت على أساس المودة والرحمة ﴿وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الروم: ٢١]، مضيفاً أنّ المرأة الطيعية الواعية تستجيب للتفاهم الزوجي فلا يجوز للرجل أن يسبّ امرأته أو ينسب إليها الزنا أو يلفظ معها بالكلام الفاحش، ويتصرّف حسب مزاجه أو عقده النفسية فيضرب زوجته

ضرباً دائماً لا مبرّر له.

ورداً على منتقديه أشار فضل الله أنّ المشكلة تكمن في كثير من الناس أنّهم لا يقرأون القرآن جيداً أو لا يجتهدون جيداً فالبعض يبيح ضرب الزوجة بتفسير للآية الكريمة ﴿وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَأَهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلاً إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً كَبِيراً﴾ [النساء: ٣٤] وهذا خطأ فادح.. فالضرب الخفيف هنا، فيما لو منعت المرأة زوجها من الحق الجنسي.

وردّ العلامة فضل الله بشأن «قوامة الرجل على المرأة لا تعني سيادته عليها» قائلاً: إنّ دراسة علاقة الرجل بالمرأة في القرآن لا نجد أنّها تنحصر في علاقة سيّد وعبد، لكنّها علاقة مسؤولية لذلك قال الله سبحانه وتعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ [النساء: ٣٤] باعتبار أنّ الرجل يتحمّل المسؤولية الاقتصادية للمرأة والعائلة فله الحق في الإشراف على البيت من خلال ذلك.

وقال آية الله العظمى كما يلقبه الشيعة بأنّ هذه الفتوى ليست للشيعة فقط، بل إنّها تعالج المسألة الإسلامية في بعدها الإنساني.

وفي سياق ذلك قدّم طوني خليفة نماذج وتجربة حيّة للعنف الجسدي والحقوقى ضدّ المرأة من خلال قصّة السيدة ألماظة حوراني التي تعرّضت للعديد من الإهانات والتعنيف من قبل زوجها، ولجأت للقانون مرّات ومرّات ولم تصل لتتائج.

كما حلّت السيدة زويا روحانا مديرة منظمة «كفى عنف واستغلال» ضيفة في هذه الفقرة، وطالبت بإيجاد قانون خاص لحماية المرأة من العنف الأسري هذا القانون له طابع ردعي، وأهم ميزة فيه للمرأة هو حقّها بأن تلجأ لمحكمة خاصة بها؛ كما طالبت بإنشاء محكمة أسرية خاصة تحمي المرأة العربية من العنف الواقع عليها.



مجلة شؤون جنوبية اللبنانية:
العلامة فضل الله: الولاية والقوامة على النساء
تحريم القتل والعنف والضرب والإهانة

٧/ تموز - يوليو/ ٢٠٠٨م

٤ رجب ١٤٢٩هـ

«غسل العار» هل هي عادة قبلية مندثرة كانت قبل الأديان وما زال مجتمعنا الحديث يعيشها في لبنان والبلاد العربية؟ كثيرة هي الجرائم التي تُرتكب تحت هذا الشعار وكثيرة هي ظواهر العنف والتعنيف ضد المرأة أختاً وأماً وعشيقة وجارة وقرينة!!!
هنا تحقيق متعدد الأصوات حول ظاهرة العنف وأبعثها «القتل غسلاً للعار»!!! ما هو موقف القانون، وما هو فحوى الفتاوى الجريئة التي تعالج الظاهرة؟
إن ممارسة العنف لا تقتصر على النساء فحسب، بل أصبحت بلاءً على الإنسانية كلها، فالحروب تحصد ملايين الأرواح سنوياً من الرجال والنساء. ولكن من الملاحظ أن العنف في وقتنا الحاضر الذي يُمارس ضد النساء بات أعلى درجة من العنف ضد الرجال.
إن «ظاهرة» العنف ظاهرة لم تسلم منها منطقة أو ثقافة أو جنس، ولكنها حين تطال المرأة أو الطفل، فالتهديد يكون موجّهاً نحو الضمير الإنساني ونحو العقل والأحاسيس والعواطف معاً.

العلامة فضل الله والجرأة

هذا ما حملنا من أسئلة إلى سماحة العلامة المرجع السيد محمد حسين فضل الله ليطلعنا على الفتويين الصادرتين بخصوص هذا الموضوع. حيث أكد العلامة فضل الله أنه يجوز للمرأة الدفاع عن نفسها ضدّ عنف الرجل. وأن باستطاعة المرأة أن تردّ عنف الرجل الجسدي الذي يستهدفها بعنف مضادّ من باب الدفاع عن النفس، مشيراً إلى أن المرأة لا تزال ضحية للعنف الذي يُمارس ضدها داعياً إلى رفع العنف عنها سواء أكان جسدياً أو اجتماعياً أو تربوياً أو نفسياً أو داخل البيت الزوجي أو ما إلى ذلك. وشدّد سماحته على أن قوامة الرجل على المرأة لا تعني سيادته عليها، بل تحميله المسؤولية في إدارة البيت الزوجي، مشيراً إلى أن الإسلام لم يُبيح للرجل ممارسة أيّ عنف

ضدّ المرأة أو عليها في حقوقها الشرعية أو حتى في مسائل السبّ والشتم والكلام القاسي. فاحترام حقوق المرأة أساسيّ في العمل وداخل الأسرة وتقدير تضحياتها في كلّ مجال. وتابع سماحته قائلاً: لا تزال المرأة أختاً كانت أو بنتاً أو زوجة عُرضةً لتسلّط الرجل عليها سواء كان أختاً أو أباً أو زوجاً وهذا ما يمثّل الرجل فيه أخطر حالات الإنسانية ويدلّ على فقدان الرجل للمنطق الذي يمكن أن يفرضه على الآخر في موقع الالتزام والاقتناع، وهو لا يعكس قوّة الرجل بل ضعفه.

جرائم الشرف

وكان العلامة فضل الله أفتى بحرمة جرائم الشرف ويؤكد أنّ من يرتكبها يستحقّ العقاب، وتترتب عليه كلّ تبعات الجريمة ومن دون أن تحمل عناصر تخفيفيّة.

وأكد سماحته قائلاً: إنّ خطورة ما يسمى «جرائم الشرف» التي يقتل فيها بعض الرجال أخواتهم أو بناتهم أو قريباتهم بحجّة ارتكابهنّ للأعمال المنافية للعفة والشرف، وتفشّي هذه الظاهرة في بلداننا، تمثّل عملاً منكراً ومحرمّاً من الناحية الشرعية، وتترتب عليها كلّ تبعات الجريمة من دون أن تحمل أيّ عناصر تخفيفيّة لمن يرتكبها. وتابع سماحته: هذه الظاهرة السيئة والمنتشرة في أكثر من دولة من دول العالم العربي والإسلامي قد تفشّت بشكل خطير في الآونة الأخيرة وكأنّ العفة ضريبة على المرأة وحدها!!! إنّ ذلك في الحقيقة لا ينطلق من دواعي الغيرة والكرامة والشرف بقدر ما ينطلق من العقلية الذكورية القبلية التي لا تزال متحكّمة في نفوس الكثيرين.

أضاف: إنّنا ومن موقعنا الشرعي نرى جريمة «الشرف» عملاً منكراً ومُداناً ومحرمّاً من الناحية الشرعية، وجريمة كاملة تترتب عليها كلّ تبعات الجريمة، لأنّ هذه الجرائم تُرتكب من دون إثباتات أو أسس شرعية وتجرى في الغالب الأعمّ على الشبهة. على أنّ الرجل مهما كانت صفته لا يملك ولاية تطبيق القانون ومعاقبة المرأة وإنّما ذلك من صلاحيات السلطة القضائية العادلة.

ولاية الرجل على المرأة

وأكد العلامة فضل الله حيال ذلك على جملة من الأمور وهي: يشكّل الرّفق منهجاً مركزياً في الإسلام يكتسب الأولوية على العنف الذي لا ينبغي أن يتحرّك إلّا في حالات استثنائية قد تقتضيها ضرورة التربية أو ردّ العدوان. إنّ قوامة الرجل على المرأة لا تعني سيادته عليها بل تعني تحميله مسؤولية إدارة الأسرة. إنّ إقبال المرأة على العمل المنزلي والاضطلاع بأعبائه في الوقت الذي لم يكلفها الإسلام أيّاً من ذلك حتى فيما يختصّ بالحضانة وشؤونها، لا بدّ للرجل أن يدفع إلى تقدير التضحية التي تبذلها، لا أن يدفعه ذلك إلى التعسّف والعنف في إدارة علاقته بها.

نعتبر أنه إذا مارس الرجل العنف الجسدي ضد المرأة ولم تستطع الدفاع عن نفسها إلا بمبادلة العنف بعنف مثله فيجوز لها ذلك من باب الدفاع عن النفس. كما أنه إذا مارس الرجل العنف الحقوقي ضدها بمنعها من بعض حقوقها الزوجية كالنفقة أو الجنس، فلها أن تمنعه تلقائياً من الحقوق التي التزمت بها خلال العقد.

إن الإسلام لم يُسح للرجل أن يمارس أيّ عنف على المرأة، سواء في حقوقها الشرعية التي ينشأ الالتزام بها من خلال عقد الزواج، أو في إخراجها من المنزل، وحتى في مثل السب والشتم والكلام القاسي السيئ، ويمثل ذلك خطيئة يحاسب الله عليها، ويعاقب عليها القانون الإسلامي.

يؤكد الإسلام أن لا ولاية لأحد على المرأة إذا كانت بالغة رشيدة مستقلة في إدارة شؤون نفسها، فليس لأحد أن يفرض عليها زوجاً لا تريده مثلاً، والعقد من دون رضاها باطل لا أثر له. إلى غير ذلك من الموضوعات الكثيرة تحدث سماحة العلامة المرجع السيد محمد حسين فضل الله وختم قائلاً: أكد الإسلام على موقع المرأة إلى جانب الرجل في الإنسانية والعقل والمسؤولية ونتاجها وأسس الحياة الزوجية على أساس من المودة والرحمة وهذا ما يمنح الغنى الروحي والتوازن النفسي والرفقي الثقافي والفكري للإنسان رجلاً كان أو امرأة، فرداً كان أو مجتمعاً.

موقف القانون: أين التعديل؟

وبالمقارنة مع كلام سماحة السيد فضل الله والقانون أجرى المحامي علي محمود حجازي مقارنة قانونية مع الفتويين الشرعيتين المقدمتين من سماحة السيد فضل الله.

فقال بخصوص الفتوى والتي تناول جرائم الشرف لا تطبق حالياً قانوناً إلاّ لحين التعديل ولأنّ القانون المدني هو الذي يطبق في لبنان وليس الإسلامي. ففي القانون يسمح للأب بقتل ابنته والأخ أخته وللزوج زوجته في حال ضبط إحداها بالجرم المشهود، وبالزنى، عند ذلك يستطيع أحد الأشخاص المذكورين أعلاه بقتلهن بيراكلياً، وإن وجدها بشيء ملتبس يدخل محلّ هذا، وإن قتلها تخفّف العقوبة عنه.

فالقانون أعطى الحق للرجل ولم يعطه للمرأة ويستفيد من العذر المحلّ مَنْ فاجأ زوجته أو أخته.. في الزنى فأقدم على القتل عندئذ لا يعاقب، أمّا في حال الالتباس فتخفّف العقوبة كما ذكرنا في «المادة ٥٦٢ من قانون العقوبات».

أمّا بخصوص فتوى العنف ضدّ المرأة فيقول المحامي حجازي: إنّ هذه الفتوى تختلف عن الأخرى إذ تتماشى مع القانون، بمعنى: أنّه إنّ مارس الزوج العنف ضدّ زوجته فمن حقّها رفع دعوى جزائية مع الإثباتات بضربها أو تبيان إلحاق الأذى بها، وحينذاك يحكم الرجل بحسب الجرم المرتكب «جنحة، جناية».

إذن القانون لا يسمح للزوج بضرب زوجته إلاّ في حالة واحدة وهي الحالة التي ذكرناها في

جرائم الشرف (موضوع الزنى)، وهناك حالة ثانية وهي منع الزوجة زوجها عن نفسها في المخدع. عند ذلك يحقّ للزوج ضربها من الناحية الشرعية أما من الناحية القانونية يُمنع ضرب المرأة في أيّ حالة من الحالات.

رأي المرأة

«ل.م»: مواليد ١٩٥٦ مطلقة منذ ١٩ سنة لديها ابنة واحدة تبلغ من العمر ٢٠ عاماً، وكان عمر الفتاة ثلاثة أشهر حينما تنازل الأب عنها كلياً ولم يرها إلى الآن.

تقول (ل.م): أؤيّد سماحة السيد فضل الله في فتواه المقدّمة ضدّ العنف الرجل ضدّ المرأة. وأقول يحقّ للمرأة الردّ على زوجها في حال ضربها، لأنّ الكرامة فوق أيّ اعتبار، ومهما كان السبب فالتفاهم والحوار هما الحلّ الأنسب.

صحيح أنّ هذه الأحداث الفردية لا تمثّل المجتمع كلّ، ولا حتى شريحة صغيرة منه، لكنني على يقين مطلق بأنّ ذلك مخالف لأبسط حقوق الإنسان وإنّ حدث بين متزوّجين فذلك إساءة للرجل والمرأة والأطفال على السواء.

كم أختأ تعاني من جبروت وتسلّط إخوانها وكم حقوقاً أهدرت للمرأة بدوافع واهية وأفكار سوداء! لماذا لا يزال بعضنا يفكر بعقلية سوداء تجاه أقرب الناس إليه وهي أخته أو ابنته؟ لماذا يمارس بعض شبابنا كلّ هذا العنف والقسوة تجاه أولادهم أو أخواتهم لأيّ شبهة عارضة أو ظنّ سيئ؟ هل نحن مجتمع ذكوري لا يفقه من الذكورة إلّا التسلط والقوّة؟ أم هل ما زال في مجتمعنا من يعيش مفاهيم القبيلة والعشيرة؟ أيّ مستقبل نبغيه وأيّ تجربة نقدّمها كمجتمع متعدّد ومنفتح وبين أظهرنا مآس كهذه؟ أسئلة نتركها باسم المجتمع والقانون والدين.



وكالة أنباء أذربيجان
فضل الله: لا بدّ للمرأة أن تتمرّد على الاستضعاف
لتكون عقلاً يُعطي الآخرين عقلاً

١٢/ أيلول - سبتمبر/ ٢٠٠٨ م

١٢ رمضان ١٤٢٩ هـ

أقامت جمعية المبرّات الخيرية حفل إفطارها السنوي الخاص بالسيدات برعاية وحضور سماحة العلامة المرجع السيد محمد حسين فضل الله، وذلك في مبنة السيدة خديجة - طريق المطار، وفي حضور شخصيات نسائية وفاعليات، وجمعيات أهلية ومدنية وتربوية وعلمية وفكرية، وممثلات السفارات الأجنبية والعربية والإسلامية.

بعد آيات بيّنات من القرآن الكريم، وفقرة فنية لزهرات مبنة الإمام الخوئي، ألقت مسؤولة الهيئات النسائية في جمعية المبرّات الخيرية، السيدة لبنى الحسيني، كلمة جاء فيها:

كبرت المبرّات، واحتضنت العديد من أبناء وبنات الأمة برعاية سماحة المرجع، السيّد محمد حسين فضل الله، الذي أكّد ضرورة صناعة الإنسان الرسالي في مختلف المؤسسات التربوية والرعاية والاجتماعية، مركزاً على أهمية متابعة تجربة المبرّات التي تغني الحياة بالعطاء والخير والبركة، داعياً إلى أن تكون لكلّ الناس، من الأمة وإليها... وقد عرضت لمنجزات الجمعية ومؤسساتها طوال السنوات الماضية.

بعدها ألقي المرجع السيّد فضل الله كلمة، قال فيها:

لقد وهبنا الله تعالى إنسانيتنا، وأراد لنا أن نفتح من خلالها على الكون كلّ من أجل أن نطوّر وننميه ونعقله، لأنّ قيمة الكون في إنسانه؛ فالكون يُمثّل نظاماً متوازناً في أرضه وسماؤه، ولكنه لا يملك بنفسه أن يتطوّر، لذلك خلق الله الإنسان من أجل أن يَطوّرهُ، ومن أجل أن يجعل في امتداداته ما يمكن أن يُحقّق له الإبداع فيه. ولقد خلق الله الإنسان من نفس واحدة، وخلق منها زوجها ليتكامل في تنوّعه؛ وليطلق الرجل في عناصره الذكوريّة، والمرأة في عناصرها الأنثويّة، ليبداً إنساناً جديداً، وليفتح الزمان على عقلٍ جديد. وفي هذا اللقاء مع الأخوات، أوّد الحديث عن المرأة.

الحديث عن المرأة كمخلوق «ضعيف» يمتد في التاريخ حتى يبلغ مرحلتنا، وقد يفكر البعض في أنّ هذه الصفة (الضعف) هي صفة تنطلق من الدين، ولكن القرآن يشير إلى ضعف الإنسان كله في قوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]. فالإنسان قد يعيش عناصر الضعف في الجسد، ولكن الله تعالى أراد له أن لا يعيش الاستسلام لضعفه، بل عليه أن يجعل من الضعف قوة حتى في نموّه الجسدي، ولذلك، فإنّ الإنسان يمكن أن يطور قوّته الجسدية من خلال الوسائل التي تحرّك أعضائه، رجلاً كان أو امرأة.

فالكثيرون من الرجال ينفثون في تطوّرات الواقع على القوّة عندما يدخلون ساحة الصراع، فيواجهون بطولة الآخرين ببطولاتهم، وقوّة الآخرين بقوّتهم، وهي قوّة طوروها عندما أدركوا أنّ إنسانيتهم في حركة الجسد تحتاج إلى أن يؤدّي الجسد دوره في ساحات الصراع حرباً وسلاماً، وفي حال الدفاع والمواجهة. وقد رأينا أنّ الفنون الرياضية تمنح الجسد قوّته وحركيته وحيويته، وإذا كان الرجل يطور حركته في عناصر القوّة في جسده، فإنّ للمرأة أن تفعل ذلك. صحيح أنّ المرأة تعيش بعض الضعف في جسدها، ولكنها أهملت جسدها ولم تقوّه وتطوّره وتنمّه، لذلك بقي ضعيفاً تستهلكه كما الأشياء الكثيرة. من هنا على المرأة أن تأخذ بأسباب القوّة، فلا مشكلة سريعة في أن تأخذ المرأة بالفنون الرياضية المختلفة، لأنّ الآخرين قد يستضعفونها ويعتدون عليها.

لهذا يجب على المرأة أن تأخذ بأسباب القوّة لتوازن قوّتها بقوّة الرجال، فالكثيرات من النساء يتعرّضن لعدوان من الناس، ضرباً أو قتلاً أو جرحاً أو اغتصاباً، ما يفرض على المرأة أن تكون القويّة في جسدها، مع احتفاظها بأخلاقية القوّة وإنسانية الموقف. فالقوّة لا تعني العدوانية بل المسؤولية. وإذا تحدّثنا عن تنمية الجسد بالقوّة، فإنّ هناك قوّة أخرى، وهي قوّة العقل، لأنّ بعض ما عاشه المتخلّفون في التاريخ، هو اتهام المرأة بأنّها لا تملك عقلاً كاملاً، وربّما تبرّع بعضهم بالقول إنّها برّيع عقل أو نصف عقل. لهذا لا بدّ لها من أن تعيش عنفوان إنسانيتها، وأن تنفذ إلى عقلها لتطوّره وتقوّيه وتنمّيه بالقراءة والتفكير والحوار والتجربة، وعليها ألا تخضع لحال الاستضعاف، بل لا بدّ لها من التمرّد على الاستضعاف، لتكون عقلاً يعطي للآخرين عقلاً، لأننا لا نجد في كلّ ما نواجهه من الواقع الحضاري، ما يمنع المرأة من أن تحرّك ذاتها في حركة عقلها. لهذا نحن نؤكد أهمية أن تأخذ فتياتنا ونساؤنا بأسباب العلم والمعرفة، لأنّه هو القيمة الإنسانية العظمى، «قيمة كلّ امرئ ما يُحسنه»، باعتبار أنّ العلم يعطي للإنسان معناه، لأنّ قيمة الإنسان هي بانفتاحه على الحياة كلّها وعلى الإنسان كلّها.

لذلك على المرأة مشاركة الرجل في إنتاج العلم وحركة المعرفة وصنع الحضارة والانفتاح على كلّ قضايا العالم والمشاركة في الواقع السياسي. ونحن نعلم أنّ النساء استطعن أن يبلغن أعلى الدرجات في العلم ومواقع المسؤولية الكبرى والمشاركة في صنع القرار وحركة القوّة، ولكنّ

المسألة أنَّ الآخرين يريدون أن تبقى المرأة والرجل في شرقنا هذا في موقع الجهل والتخلف، ويريدون للمرأة التي لا تملك علماً أن تبقى مُستَعْلَة عبر الخرافة التي يعلِّقونها ديناً، فيما هي وَهْم يفرضه الجاهلون على عقل الإنسان، ذكراً وأنثى.

لهذا ابتعد الجاهلون عن الأخذ بالأسباب على أساس الانفتاح على الحقيقة، ولعلَّ الكثرات يسمعون عن الذين يقدمون أنفسهم بأنهم يعرفون بالغيب والحظّ والجنّ، ويفسّرون بعض نقاط الضعف الإنساني لجهة ضعف العقل، وهو ما لا أساس له في الدين والعقل، لأنَّ ما يُصيب الإنسان ينطلق من الأوضاع الطبيعية الواقعية. لهذا على الإنسان إذا أصابه شيء، أن يلجأ إلى الأطباء المتخصّصين لا إلى «المشايع الروحانيين».

فبالعلم نقضي على الخرافة والتخلف والجهل، وهو ما تتحمّله المرأة مسؤولة وإعداداً، وكذلك بالأخذ بأسباب القوّة، وأن تتخصّص المرأة في كلّ مجالات العلم كما الرجل. ونحن نقرأ أنَّ الله لا يريد للإنسان الاقتصار على درجة واحدة في العلم، بل أن يكون في حركة تصاعديّة، وهو ما عبّر عنه الآية الكريمة: ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْماً﴾ [طه: ١١٤].

إنَّ الله يريدنا أن نكون الأمة التي تقف أمام العالم لتشاركه في حركته وعلومه وحضارته، وأن تملك أن يكون لها دورٌ في صنع القرار، لأننا كعرب وكمسلمين، نمثّل خُمس العالم من حيث العدد، ولكننا - مع الأسف - لا نملك المشاركة في صنع القرار، بل إنَّ أميركا والاتحاد الأوروبي ودول العولمة تفرض القرار علينا، لأنّه لا قرار لنا، ولا نملك من أنفسنا شيئاً.

إنَّ المسؤولية تفرض على النساء والرجال أن يعملوا على أن تكون أمتنا الأمة القويّة القادرة على صنع القرار السياسي والاقتصادي والأمني، ونحن نلاحظ أنَّ العالم كلّ، وهو يتحرّك بالعنف تارةً وبالرفق تارةً أخرى، يتحرّك من أجل صراع المصالح، وأميركا، بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، لا تريد أن تسمح لأيّ دولة، بما فيها روسيا، أن تطوّق مصالحها في العالم أو أن تحاصرها. وهكذا نجد أنَّ عملية صراع القوّة هي عنوان المرحلة التي نعيشها. لذلك علينا أن نكون الأقوياء في كلّ مواقع القوّة، والأعزّة في كلّ مواقع العزّة.

إنَّنا نواجه في هذه المرحلة احتلالاً أميركياً لبعض بلادنا الإسلامية تحت عنوان الثار لما جرى في ١١ أيلول، والتي لم يعرف أحد سرّاً ما حصل فيه حتى الآن، وكان نتيجة ذلك أن احتلّت بعض البلدان الإسلامية والعربية، كالعراق وأفغانستان. ونحن نعرف أنَّ أميركا وقفت مع إسرائيل بالملطق وأعطتها الفرص و«الحق» في احتلال الأرض الفلسطينية والشعب الفلسطيني، وعملت على تغيير المفاهيم والمصطلحات، وهكذا سقط العالم تحت تأثير الضغط الأميركي، وإن كنّا نعاني في لبنان ما نعانيه من الاهتزاز السياسي والأمني والسقوط الاقتصادي، فما ذلك إلّا لأنَّ لبنان ليس دولة، ولعلَّ الكثيرين ممّن هم في مواقع الحكم لا يملكون ذهنيّة الدولة. ولقد أصبحنا في لبنان نتعبّد للزعامات الطائفية، وانطلقت الفوضى في حياتنا، ولهذا علينا التمرد على ذلك كلّ، لنصنع من لبنان

بلداً حضارياً يشعّ منه النور، لنعرف كيف نحمل قضايا بلدنا في مواجهة التحديات التي تحكم قضايا منطقتنا كلّها، لنصنع هذا البلد الغني بإنسانيته ولتؤنسّه ونؤصّله.

ومن حقّ المرأة الواعية المثقّفة المتعلّمة الخبيرة، أن تشارك في العمل السياسي على مستوى النيابة والوزارة، أو في أيّ موقع من مواقع المسؤولية، لأنّها لها عقلاً وحركة إنسانيّة وتفكيراً كما للرجل. وما عليهما سوى التكامل لإنقاذ البلاد والانفتاح على القضايا كلّها وصناعة المستقبل. ولعلّ أمومة المرأة لا تقتصر على الرضاعة والاهتمام برعاية الأطفال، بل إنّ من واجبها أيضاً أن ترتفع بأبنائها ليعيشوا في وطن حرّ متعلّم مثقّف، وهذه هي مسؤوليتها الشرعيّة.

إنّ عليكن أن تثقن بأنفسكن، وأن تثق المرأة بالمرأة، وهذه الثقة بالنفس، لا الغرور، إنّما تكون من خلال العلم والمعرفة والخبرة، وأن تنطلق في المجتمع لثيق بها الآخرون جميعاً.



وقد تناولت خبر فتوى سماحة السيّد (دام ظلّه) كثيرٌ من الصحف والمجلات والوكالات ولضيّق المساحة نعرض لأبرز عناوينها كما وردت في حينه..

وكالة الأنباء الطلّابية الإيرانية ٢٧/١١/٢٠٠٧

فضل الله: للمرأة أن تردّ عنف الرجل الجسدي الذي يستهدفها بعنفٍ مضادّ.

وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية ٢٨/١١/٢٠٠٨

فضل الله يفتي للمرأة باستخدام العنف المضادّ ضدّ الرجل.

موقع لبنان الآن ٢٨/١١/٢٠٠٨

فتوى للسيد فضل الله لمناهضة العنف ضدّ المرأة

وكالة أنباء التقريب ٢٨/١١/٢٠٠٨

فضل الله يفتي للمرأة باستخدام العنف المضادّ ضدّ الرجل.

جريدة الوسط ٢٨/١١/٢٠٠٨

يجوز للمرأة الدفاع عن نفسها ضدّ عنف الرجل

جريدة الخليج الإماراتية ٢٨/١١/٢٠٠٨

فضل الله يبيح للزوجة الدفاع عن نفسها

جريدة الديار اللبنانية ٢٨/١١/٢٠٠٨

فتوى فضل الله لمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف ضدّ المرأة

موقع شفاف الشرق الأوسط - مصر ٢٨/١١/٢٠٠٧

فتوى السيد فضل الله: باستطاعة المرأة ردّ عنف الرجل الجسدي بعنف مضادّ من باب الدفاع

عن النفس

موقع إسلام أون لاين ٢٨/١١/٢٠٠٧

فضل الله: كلام الزوج السيئ لزوجته خطيئة يُحاسب الله عليها

موقع أمان - سورية ٢٨/١١/٢٠٠٧

العلامة الشيعي السيد محمد حسين فضل الله يفتي بحرمة جرائم الشرف... هل نشهد فتوى

مماثلة في سورية؟

قناة المنار - لبنان ٢٨/١١/٢٠٠٧

فضل الله يفتي للمرأة بالدفاع عن نفسها بعنف مضادّ

موقع مكناس - المغرب ٢٨/١١/٢٠٠٧

مرجع شيعي بارز يفتي بحث المرأة ضرب زوجها وهجر فراشه.
 جريدة الأنوار اللبنانية ٢٨/١١/٢٠٠٧
 فتوى لفضل الله: باستطاعة المرأة ردّ عنف الرجل بعنفٍ مضادٍّ من باب الدفاع عن النفس.
 جريدة البيرق اللبنانية ٢٨/١١/٢٠٠٧
 فضل الله: باستطاعة المرأة ردّ عنف الرجل الجسدي بعنف مضادٍّ
 جريدة الأخبار اللبنانية ٢٨/١١/٢٠٠٧
 للمرأة حقّ ردّ العنف بالعنف
 جريدة النهار اللبنانية ٢٨/١١/٢٠٠٧
 فضل الله: قيمومة الرجل لا تعني سيادته بل مسؤوليته
 جريدة السفير اللبنانية ٢٨/١١/٢٠٠٧
 فضل الله يفتي للمرأة بالدفاع عن نفسها
 جريدة الوطن - الكويت ٢٩/١١/٢٠٠٧
 السيد فضل الله: من حقّ المرأة ضرب الرجل الذي يضربها
 موقع النيلين - مصر ٢٩/١١/٢٠٠٧
 مرجع شيعي بارز يفتي بحقّ المرأة ضرب زوجها وهجر فراشه
 جريدة الراية - قطر ٢٩/١١/٢٠٠٧
 فضل الله يبيح للزوجة الدفاع عن نفسها
 صوت العراق - بغداد ٢٩/١١/٢٠٠٧
 السيد فضل الله: من حقّ المرأة ضرب الرجل الذي يضربها
 موقع العراق للجميع - بغداد ٢٩/١١/٢٠٠٧
 فضل الله: يحقّ للمرأة ضرب زوجها وهجر فراشه
 موقع مأرب برس - اليمن ٢٩/١١/٢٠٠٧
 لا ولاية على المرأة إذا كانت بالغة
 مجلة العرب الالكترونية - مصر ٢٩/١١/٢٠٠٧
 المرجع الشيعي محمد حسين فضل الله يعطي المرأة الحقّ في ضرب زوجها
 موقع دوتشه فيله (الألماني)
 المرأة اللبنانية وفتوى العلامة محمد حسين فضل الله

تلفزيون رويترز ٢٠٠٧/١١/٣٠
فتوى في لبنان تبيح للزوجة الردّ على عنف زوجها
موقع Syria Steps ٢٠٠٧/١١/٣٠
مرجع شيعي بارز يفتي بحق المرأة ضرب زوجها وهجر فراشه
الخليج - الإمارات ٢٠٠٧/١١/٧
جدل فقهي حول فتوى ردّ الزوجة على اعتداء الزوج
موقع آفاق ٢٠٠٧/١٢/٧
ترحيب نسوي بفتوى المرجع الشيعي محمد حسين فضل الله ضرب المرأة لزوجها.
وكالة الأنباء القرآنية العالمية ٢٠٠٧/١٢/٨
فتوى حول جواز ردّ الزوجة على اعتداء الزوج تثير جدلاً
جريدة العرب - الكويت ٢٠٠٨/١/٣
السيد فضل الله: مشكلة الذين اعترضوا على الفتوى هي أنّهم خلطوا بين حالة الشوز وحالة
العدوان.



المحتويات

٥	■ المقدمة.....
	■ بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة
	في بيان شرعي دعا فيه للتصدي لكل أنواع العنف الذي يستهدف المرأة فضل الله: يجوز للمرأة
٧	الدفاع عن نفسها ضدّ عنف الرجل.....
	■ في حديث لـ «العربية نت»:
١٠	فضل الله: هذه الفتوى ليست للشيعنة فقط بل تعالج المسألة الإسلامية في بعدها الإنساني
	■ الرأي العام الكويتية
١٣	علماء دين كويتون: فتوى فضل الله شاذة.. تخرب البيوت وتحولها حلقات مصارعة
	■ جريدة الوطن الكويتية:
	في ردّ البعض على فتوى سماحته أكدوا أنّ الإسلام قصر الضرب على الرجل وأوجب طاعة الزوجة
١٦	لبعلها شرعيون: ضرب المرأة لزوجها مخالف للفطرة وشاذّ عن الشرع مهما كانت أسبابه
١٦	الضرب ممنوع
١٧	خلاف المؤلف
١٧	الرجال قوامون
١٧	مسلمات
١٨	■ البيرق اللبنانية: الهيئة الوطنية للطفل اللبناني: فتوى فضل الله دعوة إصلاحية
١٩	■ اللواء اللبنانية «كفى» تشيد بفتوى فضل الله
٢٠	■ النهار اللبنانية: فتوى فضل الله ضدّ الرجعية الدينية
	■ موقع إيلاف الإلكتروني بيروت - الرأي العام الكويتية
	مكتب فضل الله يردّ على من ردّ حق المرأة في ردّ اعتداء زوجها: فتوى فضل الله لا تشمل الهجران
٢٢	في المضاجع وضرب الزوجة الناشز
٢٦	■ وسطية أون لاين نقاش ساخن حول فتوى ضرب الزوجة زوجها
٢٦	فتوى السيّد فضل الله
٢٧	فتوى تتحلّى بالشجاعة
٢٧	قوامه الرجل على المرأة

٢٨.....	حقّ التأديب
٢٨.....	اعتراض فقهي
٢٩.....	هجر الفراش
٣٠.....	رؤية اجتماعية
	■ شبكة الحوار المتمدّن/ حسين خليفة
٣٢.....	محمد حسين فضل الله يقلب الطاولة على رؤوس الرجال و«فقهاء الظلام»
٣٤.....	■ المستقبل اللبنانية: المرأة كائن بذاته أم غيره؟
	■ (اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة)
	تتمن رؤية العلامة المرجع سماحة السيّد محمد حسين فضل الله بالفتوى التي تقدم بها بحقّ المرأة
٣٧.....	برّد عنف الرجل
	■ (الآن - الكويت)
٣٩.....	أزهيون ينتقدون فتوى المرجع الشيعي (فضل الله) بدعوة الزوجات لردّ اعتداء الزوج
	■ عكاظ السعودية:
٤١.....	الفتوى أثارت لغطاً في الأوساط الشرعية فضل الله: يحقّ للمرأة ضَرْب الرجل وهجره في الفراش
٤٢.....	القوامة تكليف
٤٣.....	العنف ضدّ المرأة
٤٣.....	الضرب للتأديب
٤٤.....	أشكال العنف ضدّ المرأة
٤٥.....	■ جريدة الدستور الأردنية
٤٦.....	■ الرأي الكويتية: هل تستحق فتوى فضل الله كلّ هذه الضجّة؟
	■ جريدة القدس العربي اللندنيّة
	فتوى فضل الله حول حقّ المرأة ضرب زوجها تثير نقاشاً شعبياً ودينياً .. ولجنة الإخوان ستبحث الأمر لاحقاً الداعية الأردني أبو زنتط يطلب من الزوجات المضروبات الدفاع عن النفس إذا خشين
٤٨.....	إراقة الدم
٥٠.....	■ جريدة الأيام البحرينيّة: فتوى فضل الله والعنف ضدّ المرأة
٥٢.....	■ الأخبار اللبنانية: «ردّ العنف بالعنف»: هل يحلّ المشكلة؟
٥٤.....	■ القدس العربي اللندنيّة ضرب الحبيب
٥٨.....	■ جريدة عكاظ السعودية «واضربوهن» بين طرفين ووسط!
٦٠.....	■ موقع إيلاف الإلكتروني فن البوكس والشلّوت في تأديب الزوجة بالنبوت!
	■ (شبكة العلمانيين العرب)
٦٥.....	بعد رجال الدين ... سادة الحكم فضل الله يدعو المرأة إلى الأخذ بأسباب القوّة
٦٧.....	■ موقع محيط الإلكتروني ضرب المرأة لزوجها.. من وجهة نظر شيعيّة

٦٨.....	هجر الزوجة لزوجها
٦٨.....	الحق الجنسي للطرفين معاً
٦٩.....	مجمع الفقه يردّ
٦٩.....	رد فعل الشارع الأردني
٧٠.....	ترحيب نسوي
٧٠.....	د. أمان كبتارة شعرائي
٧١.....	تكريس العنف الأسري
٧٢.....	■ «الشرع» اللبنانية: المرأة ظلمت على مدى التاريخ وهي تملك عقلاً كعقل الرجل وطاقة كطاقاته
٧٣.....	الحياة الزوجية عقد والتزام
٧٣.....	فتوى إسلامية إنسانية
٧٥.....	القوامة لا تعني السيادة
٧٦.....	معارضة الفتوى
٧٦.....	حرية المرأة
٧٧.....	أمانة الفكر
٧٨.....	مع المظلوم
	■ القبس الكويتية
٧٩.....	متابعات فضائية المرأة ترحب بالعنف ضدها والرجال ينتفضون لتكريس «حقوقهم»
٧٩.....	حقوق إنسانية
٨٠.....	ثورة حقيقية
٨٠.....	كرامة مهدورة
٨١.....	انتفاضة الرجال
٨١.....	المرأة ترفض حقوقها
٨١.....	حق معنوي
٨٢.....	■ الشرع: العنف ضدها أشكاله عديدة وموروثه لا إنساني المرأة مكسر عصا وشوكة مكسورة
٨٤.....	رأي علم النفس والاجتماع
٨٦.....	■ القدس العربي اللندنية: فتوى أم فتنه
٨٧.....	هل يصبح هذا نمط حياة لعائلات كثيرة؟
٨٨.....	■ الرأي الكويتية: ضرب الزوجات بين الردّ... والصدّ
٨٩.....	أساليب أخرى للتعذيب
٨٩.....	بهدلة في المحاكم
٩٠.....	... بالحسنى
٩١.....	ماذا يقول الرجال؟
٩١.....	الشرع... لا يجيز

- القانون...! ٩٢.....
- الفتوى سليمة ٩٣.....
- الحقيقي... زوجي يضربني كل يوم! ٩٣.....
- مقابلة صحفية لباحثة ألمانية مع
- سماحة السيد حول شؤون المرأة: الإسلام لم يفرّق في القيم الروحية والعلمية بين المرأة والرجل. ٩٥.....
- المرأة في النجف ٩٥.....
- المرأة إنسان مثل الرجل ٩٦.....
- لماذا حقّ الطلاق للرجل؟ ٩٨.....
- المسؤوليات الأخلاقية في الأسرة ٩٨.....
- الفتاوى الجديدة والمجتمع المحافظ ١٠٠.....
- المرأة والشهادة والحكم ١٠٠.....
- جريدة الصباح العراقية: العنف ضدّ المرأة.. أشكاله ومصادره وآثاره ١٠٢.....
- الجهد الدولي في مواجهة العنف ١٠٣.....
- العنف ضدّ المرأة ١٠٤.....
- أشكال العنف ضدّ المرأة ١٠٥.....
- مواجهة العنف ١٠٥.....
- آثار العنف ضدّ المرأة ١٠٥.....
- الأطر الثقافية والاجتماعية للعنف ١٠٦.....
- الإسلام والعنف ضدّ المرأة ١٠٧.....
- جريدة تشرين السورية: وباء العنف ضدّ النساء ١٠٩.....
- شبكة الأخبار العربيّة: من حقّ الإنسان المعتدى عليه أن يدافع عن نفسه ١١٢.....
- مجلة شؤون جنوبيّة اللبنانية:
- العلامة فضل الله: الولاية والقوامة على النساء تحرّم القتل والعنف والضرب والإهانة ١١٤.....
- العلامة فضل الله والجرأة ١١٤.....
- جرائم الشرف ١١٥.....
- ولاية الرجل على المرأة ١١٥.....
- موقف القانون: أين التعديل؟ ١١٦.....
- رأي المرأة ١١٧.....
- وكالة أنباء أذربيجان ١١٨.....
- فضل الله: لا بدّ للمرأة أن تتمرد على الاستضعاف لتكون عقلاً يُعطي الآخرين عقلاً ١١٨.....



المركز الإسلامي الثقافي
مجمع الإمامين الحسينين^(ع)

لبنان - حارة حريك